جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

أوضاع مدينة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية

1945 -1954 م

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالبتين:

-تدرس فريدة

-عبد السلام نور الهدى

إشراف الأستاذ :

-عبد القادر فلوح

السنة الجامعية : 2020 – 2021 م / 1441. - 1442هـ.

جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

أوضاع مدينة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية

1945 -1954م

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية.

إعداد الطالبتين :

–تدرس فريدة

–عبد السلام نور الهدى

إشراف الأستاذ :

–عبد القادر فلوح

السنة الجامعية : 2020– 2021 م / 1441– 1442 هـ.

بسم الله الرحمن

الرحيم

الإهداء:

اهدي هذا العمل إلى والدي العزيز " سعيد " رحمة الله الواسعة عليه.

إلى رمز الحب ومنبع الحنان أمي الغالية " فلاح يمنة " التي لطالما منحتني القوة والعزيمة و الإرادة , وعلمتني الصبر وتخطي المصاعب، حفضها الله لي وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى روح قلبي زوجي الكريم " فلاح عبد الغني ".

إلى من عملت معي بجد ومثابرة بغية إتمام هذا العمل زميلة الغالية " نور الهدى ".

" تدرس فريدة

"

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى من احمل اسمه بكل فخر والدي الغالي " عبد القادر " حفظه الله ,

و إلى التي منحتني الحب والحنان أمي الحبيبة " فتيحة دحمان " حفظها الله لي .

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى صديقة الغالية " فريدة ".

إلى من يحبه قلبي زوجي الكريم " جهيد الرحماني "

اهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل انجد القبول و النجاح .

" **عبد السلام نور الهدى** "

شكر وعرفان

يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " من منطلق هذا الحديث نتوجه إلى الله تبارك و تعالى بالحمد و الشكر و الثناء على أن وفقنا في انجاز هذا العمل على ما فيه.

وفي هذا المقام نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " عبد القادر فلوح " على ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح كما لا تفوتنا فرصة تقديم خالص الشكر و الامتنان لكل من ساعدنا في انجاز هذا الموضوع و الخصوص الأستاذ " حمري عيسى " و الذي تلقينا كل أشكال المساعدة منه, كما نتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة عين الدفلى , و عمال مكتبة جامعة جيلالي بونعامة.

قائمة المختصرات :

تر: ترجمة.

ج: جزء.

مج: مجلد.

تح: تحقيق.

ط: طبيعة.

ص: صفحة.

دم: دون مكان نشر.

د.ن.س: دون سنة نشر.

م: ميلادي.

هـ: هكتار.

ح ع ث: الحرب العالمية الثانية.

مقدمة

حاولنا في موضوع بحثنا تقديم فكرة حول مجتمع الجزائر، وما كان يعيشه الجزائريون السكان الأصليين للمدينة، من أوضاع اجتماعية واقتصادية تحت ظل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، الذي حاول بناء مجتمع عنصري أوربي في المدينة يقف ضد المجتمع الجزائري العربي المسلم الأصيل. ويعتبر من الموضوعات الهامة، وكثيرة تلك الدراسات التي عالجت الموضوع إما جزائرية أو أجنبية .

وقد استفدنا من ذلك لأجل دراسة الموضوع، لطرح فكرة أن الإدارة الفرنسية حاولت في مخططاتها بعد الحرب العالمية الثانية، وضع مدينة الجزائر كمدينة استيطانية تبقى إلى الأبد مدينة فرنسية، والأمثلة في هذا السياق من المخططات الاستعمارية في حوض البحر الابيض المتوسط كثيرة مثل مدينة سبتة ومليلة و بعض مدن فلسطين المحتلة. جعلنا نهتم بهذه الدراسة لأهميتها في إظهار أن السكان الأصليين للمدينة، كانوا في واجهة للمقاومة و الثورة ضد المحتل الفرنسي.

ومن دواعي اختيارنا للموضوع إن مدينة الجزائر تعتبر العاصمة الإدارية للاستعمار ومقر أجهزتها الحكومية, والآهلة بالسكان وأخبارها على كل لسان في الجزائر.

وتعتبر مدينة الجزائر بموقعها الجغرافي الهام ومكانتها الاقتصادية والسياسية جاذبة للمستوطنين من جهة وهجرة الجزائريين لها بحثا عن العمل و الاستقرار, كانت تمثل النواة للنخبة السياسية الوطنية التي بدأت تخطط للثورة نهاية ألح ع ث, على الرغم من القيود التي فرضتها الإدارة الفرنسية على هذه النخبة.

كما تعتبر الفترة الممتدة من 1945 م- 1954 م من أهم الفترات التي مربها سكان مدينة الجزائر، لاعتبارها فترة حاسمة في تاريخ الانعتاق من الاحتلال الفرنسي حيث عانت مدينة الجزائر أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية لاستمرار فرنسا في مراقبة مدينة الجزائر وحركتها السياسية

والوطنية من خلال إصلاحات صورية عديمة الجدوى مثل دستور 1947 م الذي عمق الانفصال بين الجزائريين والإدارة الفرنسية وترجم ذلك باندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 م التي كانت مدينة الجزائر مهندسة لها.

و من هنا قمنا بوضع إشكالية تخدم الموضوع وكانت على النحو التالي:

ما مدى تأثير السياسة الاستعمارية الفرنسية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين بمدينة الجزائر من نهاية ألح ع ث حتى اندلاع الثورة؟

وتندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

ما هي مميزات الواقع الاقتصادي والاجتماعي بمدينة الجزائر في فترة ألح ع ث ؟

وما مدى تأثيرها السياسة الاستعمارية على ارض الواقع؟ وكيف كان رد فعل الجزائريين على هذه السياسة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع خطة مناسبة تخدم الموضوع.

فقد تعرضنا إلى تقسيم هذا الموضوع إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى بعض الملاحق.

فالمقدمة تناولنا فيها الإحاطة بالموضوع وأهمية و أسباب اختيارنا له, وطرح إشكالية الموضوع بالإضافة إلى إطار الدراسة و المناهج المتبعة و خطة الدراسة و الصعوبات و أهم المصادر و المراجع المعتمد عليها.

الفصل التمهيدي: جاء تحت عنوان أوضاع مدينة الجزائر أثناء ألح ع ث, و فيه تعرضنا للعناصر المشكلة للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي, و بينا أساليب الإدارة الاستعمارية القمعية تجاه الجزائريين, و قمنا بتصنيفها إلى أساليب رئيسية, هذه الأخيرة مقسمة بدورها إلى عدة عناصر

جزئية وقد تناولت هذه الأساليب تطبيق سياسة النفي والأبعاد, الاعتقال والسجن ومصادرة الممتلكات و فرض الغرامات الحربية وهذا توضيح البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري, كما تم تسليط الضوء على الجانب الاجتماعي في تلك الفترة من المعاناة الاجتماعية والمتمثلة في سوء المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة وتدهور الوضع الصحي والسكني للجزائريين مما دفعهم إلى الهجرة.

أما الفصل الأول فكان عنوانه الأوضاع الاقتصادية في مدينة الجزائر وشمل ثلاث مباحث في المجالات الثلاثة زراعة, صناعة وتجارة, حيث تحدثنا فيها عن الحالة المزرية التي مست القطاعات الثلاثة تخلف واستغلال لينعكس سلبا على وضعية المجتمع الجزائري وخصوصا أن الأرض مصدر رزقه.

اما بالنسبة للفصل الثاني تناولنا فيه الأوضاع الاجتماعية في مدينة الجزائر, بحيث درسنا فيه معانات الجزائريين في فترة 1945م- 1954م, كما تطرقنا فيه إلى تدهور الوضع المعيشي و أزمة السكن التي مست الجزائريين دون الأوربيين مع التطرق إلى الوضع الصحي و المنشات الصحية ثم مشكلة البطالة وظروف العمل التي كان يعيشها العامل الجزائري, كما عالجنا هجرة الجزائريين و الدوافع المأساوية التي أدت إلى هجرتهم نخو الداخل والخارج.

وخصصنا في الفصل الثالث الأوضاع الثقافية لمدينة الجزائر ويندرج إلى ثلاث مباحث:

تحدث الأول عن السياسة الثقافية الفرنسية التي سعت على القضاء على الدين الإسلامي و تقليص دوره تدريجيا و محاربة اللغة العربية.

أما المبحث الثاني تحدثنا فيه على وضعية التعليم والدور الفعال الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين من خلال إنشائها لمدارس لتعليم الجزائريين.

والمبحث الثالث تناولنا فيه الصحافة ودورها في الدفاع عن حقوقهم المغتصبة من قبل السلطات الاستعمارية.

وانهينا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتي أمكننا التوصل إليها من خلال مراحل البحث.

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي القائم على التحليل والاستنتاج كما فرضت علينا الدراسة على استخدام المنهج الإحصائي باعتبارها دراسة اقتصادية واجتماعية لواقع الجزائريين في هذه الفترة.

أما المصادر والمراجع فكانت كثيرة ومتنوعة ومتعددة ومن أهمها :

1/ المصادر:

- احمد مهساس (الحقائق الاستعمارية و المقاومة).
- فرحات عباس (ليل الاستعمار).
- احمد توفيق المدني (هذه الجزائر).

كما اعتمدنا على سلسلة من المراجع الأساسية أبرزها:

- يحيى بوعزيز (سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 م– 1954 م)الذي ذكر فيه أهم الأوضاع العامة التي عاشها المجتمع الجزائري اجتماعيا.
- عمار بوحوش (التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 م).
- ابوالقاسم سعد الله (تاريخ الجزائر الثقافي, ج10)

كما استعنا بمجموعة من الدراسات الجامعية نذكر منها:

- مجاهد يمينة, تاريخ الطب في الجزائر الاستعمار الفرنسي 1830م – 1962 م, أطروحة لنيل شهادة الدكتورة , في تاريخ الحديث و المعاصر, كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية, قسم التاريخ و علم الآثار,جامعة وهران1 , احمد بن بلة, 2017م– 2018م .
- تندراري عبد الرحمن, العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران, أطروحة دكتوراه في الطور الثالث, قسم العلوم الإنسانية, جامعة ليابس, سيدي بلعباس, 2017م – 2018م.

كثير هي تلك الصعوبات التي واجهناها ومن أهمها الوضع الصحي الذي تعاني منه بلادنا و الذي أخر استلامنا لمواضيع المذكرة مما خلق لنا الصعوبة في التوفيق بين الدراسة والبحث ما جعلنا نستهلك وقتا طويلا في البحث عن المادة العلمية من مؤسسات علمية.

كما كان ضيق الوقت عاملا مهما في محاول الإسراع بأي طريقة لتتمة أجزاء البحث,حيث لاحظنا أن بعض النقاط في البحث إن كان لدينا وقتا متسعا كان من الممكن أن نضيف معلومات من مصادر باللغة الأجنبية.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب وبعيد في انجاز هذا البحث كما نشكر لجنة القراءة التي تفضلت بقبول تصحيح ومناقشة هذه المذكرة وشكرا.

الفصل التمهيدي: أوضاع مدينة الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية.

1/ الوضع السياسي.

أ-اتجاهات الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية.

- التيار الإستقلالي.

- التيار الإدماجي.

- التيار الإصلاحي.

ب/انعكاسات إندلاع الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية.

- إعلان فرنسا حالة الطوارئ.

- تأسيس جبهة أحباب البيان والحرية.

- صدور دستور .1944

2/الوضع الإقتصادي.

- الزراعة.

- الصناعة.

- التجارة.

3/الوضع الإجتماعي.

-سوء الاحوال المعيشة.

- التوزيع غير العادل للأجور بين الجزائريين والأوربيين.

-انتشار البطالة.

- السكن.

- انتشار الأمراض.

- هجرة الجزائريين الى المدن الفرنسية.

تمهيد:

عند إندلاع الحرب العالمية الثانية في الفاتح من شهر سبتمبر من سنة1939، كانت فرنسا طرفا فيها إلى جانب بريطانيا والإتحاد السوفياتي، بإعلانها الحرب على ألمانيا، تلك الحرب وجدت الجزائر نفسها مقحمة فيها باعتبارها إحدى المستعمرات الفرنسية. فكان من المؤكد أن يؤثر ذلك على الأوضاع العامة فيها ، وخاصة أن فرنسا كانت ضعيفة يومها، فلا حكومة قوية ولا جيش ورغم تحالفها مع بريطانيا إلا أنها لم تتمكن من التصدي لقوات هتلر النازية، وعلى هذا الأساس كانت سياسة المستعمر قائمة أنذاك على إستغلال المجتمع الجزائري، و قد سببت له معاناة وهو ما دفعه إلى التفكير في العمل لتكوين جبهة سياسية موحدة واستغلال الوضع العالمي لمطالبة فرنسا بحقوق الشعب الجزائري، وقبل التطرق الى ذلك نقدم لمحة عامة حول التيارات السياسية الوطنية قبل الحرب.

1- الوضع السياسي:

أ- **اتجاهات الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية :** توزعت الحركة الوطنية الجزائرية على ثلاث تيارات سياسية رئيسية محركة للعمل السياسي في مدينة الجزائر وهي.

- **التيار الإستقلالي.**

ظهر بعد الحرب العالمية الأولى في شكل هيئة نجم شمال إفريقيا، والذي تأسس في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الإجتماع العام الذي إنعقد يوم الأحد 20جوان 1926م بمركز الجمعية [1] تحت قيادة مصالي الحاج، وكانت أبرز مطالبه استقلال الجزائر والشمال الإفريقي، ثم

1 - محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص40.

انتقل إلى الجزائر في أواخر العشرينات، ثم ظهر في الثلاثينات من القرن الماضي باسم حزب الشعب الجزائري[1]. وكان ذلك بالضبط

في 11مارس1937 بدلا عن نجم شمال إفريقيا التي حلها الإستعمار[2]، وتجدد بعد الحرب العالمية الثانية باسم حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.

- **التيار الإدماجي.**

بدأ التيار الإدماجي بالمطالبة بالمساواة بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوربية المستعمرة، ثم تطور هذا التيار للمطالبة بالتجنيس والإدماج للجزائروشعبها في فرنسا، حيث كانت خبرة الدكتور بن جلول والصيدلي فرحات عباس فاشلة بسبب رفض كل من الجزائريين والأوربيين لها[3]، فكون نسبة الأروبيين قليلة رفضوا فكرة التجنيس حتى لا يختلطوا مع الشعب الجزائري المسلم، وكي لا يفقدوا هيمنتهم التي يتمتعون بها، أما عن الجزائريين فقد أرجعوا فكرة التجنيس والإدماج أنها فكرة تدعي إلى التخلي والإبتعاد عن مقوماتهم العربية الإسلامية، وهي أغلى ما يتمسكون به، ولهذا عارضوا باصرار وبصورة قطعية رغم المحاولات التي تتنافى مع مبادئهم، حيث عبر إبن باديس في صيحة خالدة:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

1- يحي بوعزيز، **الأيديولوجيات السياسية الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1890، ص4.

2 - أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص168.

3- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص3.

أورام أدماجا له رام المحال عن المطلب

وبع الحرب العالمية الثانية تطور هذا التيار في إطار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي طالب بإقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا[1].

- **التيار الإصلاحي.**

هو تيار إصلاحي إجتماعي بدأ في شكل نادي الترقي[2] ، والذي كان له تأثيره على الحياة السياسية والإجتماعية، والذي تأسس بعد جهود عظيمة في احسن موقع عاصمته الجزائر، حيث كانت المحاضرات والحفلات الكبرى تتوالى فيه، وكان يشهد إقبالا كبيرا رغم القوانين الصارمة في طريق الدعوة الملينة الوطنية من جهة، وفي طريق الدعوة الإسلامية والعروبة من جهة أخرى، حيث استطاع أن يتصدى لنزاعات الإندماج، وقاوم طلب الجنسية الفرنسية، حيث استطاع أن يراود دعاء النهضة العربية الإسلامية، ألا وهو تأسيس هيئة إسلامية عربية موسومة بـ" جمعية العلماء المسلمين الجزائرين" [3] والتي إنعقدت بتاريخ 05 ماي 1931 في نادي الترقي بمدينة الجزائر[4] وأنتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا وبمساعدة الشيخ الإبراهيمي نائبا والأمين العمودي أمينا عاما والعقبي كأمين مساعد إضافة إلى جانب العربي التبسي وامبارك الميلي.

لقد كانت تهدف الجمعية إلى جمع كل علماء دين الأمة بغية تنسيق الجهود فيما بينهم[5] وتدعوا بدعوة إصلاحية دينية عظيمة وفق خطة محكمة منسقة بينهم والتي استطاعت ارجاع

1- يحي بوعزيز ، مرجع سابق، ص14

2- نفسه ، ص5.

3- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص165.

4- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، ترجمة: محمد المغرابي، الأكاديمية الجزائرية المصادر التاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، ص319.

5- رابح لونيسي، وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج2، ط1، دار المعرفة، الجزائر ،ص97.

الدين إلى أصوله وكونت جيل صالح خلال حملتها التعليمية والذي هو قوة العروبة والإسلام، وانتشرت فروعها في كل انحاء القطر الجزائري، واستطاعت أن تشارك أيضا في أكثر الأعمال السياسية سواء بصيغة مباشرة أو غيرها مباشرة، حتى توجه السياسة توجيها عربيا إسلاميا، وقد عرفت بصدور الكثير من الصحف والجرائد 1925 كأسلوب فعال في مجابهة الاحتلال منها جريدة المتفق والشهاب وجرائد أخرى[1].

ب- انعكاسات إندلاع الحرب على الحركة الوطنية:

- **اعلان فرنسا حالة الطوارئ.**

فرضت فرنسا حالة الطوارئ على أراضيها ومستمراتها الكثيرة بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية في 01 ديسمبر 1939، وكانت مستعمرة الجزائر إحدى المناطق التي شددت الإدارة الفرنسية المراقبة عليها خوفا من استغلال أوضاع الحرب، لإندلاع ثورة الجزائريين على حكم المستوطنين.

فقد قامت بحل الأحزاب كحزب الشعب الجزائري والذي تم اعتقال بعض مناضلية وعلى رأسهم زعيم الحزب مصالي الحاج وبعض رجال الحزب حيث قضت بسجنهم سنتين، كما اتهموا بتحريض المجندين الجزائرين على العصيان بالسيد ميصالي ومناضليه في السجن يوم 04أكتوبر 1939، وحكم بسجن 16 عاما مع الأعمال الشاقة والأبعاد 20سنة بعد إنهاء السجن[2] إضافة إلى حل بعض الجمعيات التي شددت الرقابة على كل من النوادي والجمعيات الخاصة لشرط الترخيص المسبق، كما فرضت خدمات قاسية على الأساتذة الذين يفتحون

1- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص167.

2- أحمد توفيق المدني ،مصدر سابق، ص.169

المدارس دون رخصة، فكان ذلك أسوء يوم في تاريخ الجزائر، حيث تمت مصادرة مقر صحيفة الشهاب، وذلك بعد إعلان الحرب[1]

-أحباب البيان والحرية.

ففي 1943/02/03 م ، إجتمع كافة زعماء الجزائر لبحث أوضاع البلاد، وقد صدر عن هذا الإجتماع الذي ضم كافة الأحزاب، بما في ذلك أعضاء من حزب الشعب المنحل ومن العلماء والنواب ومن المستقلين، وجاء بيان الاجتماع بمايلي:

- إفلاس الإستعمار في سياسته مع تفصيل مراحل الإفلاس.
- إن الإستعمار قد حكم على الأمة الجزائرية بالفقر والجهل والتشرد وابعدها عن كل ميادين الحياة.
- إعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة مع إرتباطها بفرنسا إرتباطا تعاقديا ومع احترامها لحقوق سائر السكان دون تميز.

-أن تكون الجمهورية الجزائرية جنسيتها الخاصة وعلمها الخاص.

أما الحكومة الفرنسية التي كانت تدعو نفسها "فرنسا الحرة"[2] بزعامة الجنرال شارل ديغول، فقد عزمت على الشر، فجاء ديغول ببرنامج أشبه ببرنامج فيولت، ويعد المسلمين بعدد من "الإصلاحات" بصفتهم فرنسيين، وتعد بلادهم جزء لا يتجزء من فرنسا إلى الأبد حسب الأنشودة العتيقة.

1- صادق سلام، **فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895-2005**، ترجمة: زهيدة درويش جبور، ط1، دار الكتب الوطنية ، الجزائر، 2012، ص225.

2- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص175.

وبعد ذلك قامت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض على على المناضل الجزائري فرحات عباس وأدخله السجن مع أحد رجال البيان، ونفت ميصالي الحاج إلى الصحراء، بعد أن كانت أطلقت صراحة مع رفقائه من السجن، ثم أرسلت به إلى بلاد الكونغو في أواسط افريقيا يقاسى ألام المنفى[1].

- **دستور 1944.**

وأمام الوضع العام الدولي والداخلي، قام الجنرال الفرنسي شارل ديغول في07 مارس 1944 باصدار اصلاحات تقتضي على منح المسلمين حقوق وواجبات الفرنسيين، ويسمح لهم بالدخول إلى جميع الوظائف، ويوسع تمثيلهم في المجالس المحلية، ويلغي المندوبيات المالية ويعوضها بمجلس مالي، ومنح حق التصويت إلى جميع المسلمين الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية. وكانت السياسة الإستعمارية لدى ديغول مؤيدة من طرف أحزاب المقاومة بما فيها الإشتراكيون والشيوعيون، واختار الحزب الشيوعي الجنسية الفرنسية ضد الأطروحة الجزائرية التي جاء بها البيان.

إلا أن الإجراءات التي اقرتها الحكومة الفرنسية لم تقبل من قبل المسلمين لأن الوقت قد حان وأصبح الجزائريون لا يرغبون في الجنسية الفرنسية، لأن الجماهير الشعبية الجزائرية كانت موالية للحزب والعلماء والشخصيات التي تدافع عن أطروحات البيان، فأن هذه الأخيرة وقفت الى جنب الشعب عندما يئست من اصلاحات الحكومة الفرنسية[2].

1- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص176.

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص76.

وفي الأخير نستنتج أن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام1939 قامت فرنسا بتضيق الخناق على أحزاب الحركة الوطنية، بسجن زعمائها ومصادرة صحفها، خاصة تلك التي كانت عليها خطرا بمطالبها كحزب الشعب الجزائري، وبمعية العلماء المسلمين الجزائرين حيث تمثل نشاط وعمل هؤولاء فالتيار الإستقلالي طالب بالإستقلال التام كنجم شمال إفريقيا والذي ظل مراقبا من قبل السلطات الإستعمارية، وكان بقيادة ميصالي الحاج بينما نجد التيار الإصلاحي والذي مثلته جمعية العلماء المسلمين الجزائرين والتي أدركت أن التحرير من الإستعمار يبدأ بتحرير النفوذ والعادات الفاسدة وكان هدفها فصل الدين الإسلامي عند الإداري الفرنسية، أما التيار الإدماجي فقد حافظ على قراراته الداعية للإدماج من فرنسا التي تمثل في نظره رمز للحضارة.

2/ الجانب الإقتصادي:

إن الحديث عن الوضع الإقتصادي في الجزائر لا يكون جديا إلا إذا ميزنا بين مجتمعين منفصلين، المجتمع الاوروبي الذي يمثل حوالي عشر السكان و مجتمع جزائري اصيل يملك تسعة أعشار السكان ولا يملك إلا عشر الإنتاج الإجمالي، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الإعتبار فإن كل الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الفرنسية تصبح غير قابلة للتوظيف.

-الصناعة.

كانت تعتبر قسما هاما للجزائريين قبل الإحتلال، وتسد الكثير من حاجات المجتمع، فقد اندثرت بعد الإحتلال نظرا لشدة نقل الضرائب، وعراقيل الإدارة الفرنسية، مع أن الجزائر كانت بها كل الإمكانات التي تحتاج إليها الصناعة الحديثة، فإن فرنسا لم تسع لإقامة مثل هذه الصناعة فيها، لأن ذلك يتناقص مع مصالح الرأسماليين الفرنسيين الذي يرغبون في البقاء في الجزائر، شأن كل المستعمرات مجرد خزان للثروات الطبيعية لتزويد مصانعهم بالمواد الأولية المختلفة، وسوقا لتصريف فائض منتجاتهم الصناعية.

لذلك فإن الجزائر تنتج الحلفاء وينقصها الورق، وتنتج الفوسفات وتنقصها الأسمدة، وتنتج الصوف وينقصها النسيج[1].

-الزراعة.

تعتبر الجزائر بلد زراعي حقيقة لا يمكن تغييرها، ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الإستعمار يدعون بأن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي إلا أن هؤلاء المؤرخين يتنافسون أو يتجاهلون ماورد في تقرير"تادنا" الذي نص على أن مناخ الجزائر جميل وأراضيها طيبة ، توجد بها مزارع شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينتب الجلود والشموع، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والماعز.

حيث كانت معظم الاراضي في الجزائر في الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي ملكا مشاعا للأعراش التي كانت تستثمرها جماعيا لتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض من الإنتاج إلى المشرق وإفريقيا جنوب الصحراء والى بلاد جنوب أوروبا على وجه الخصوص. إلى جانب ذلك أصدر قادة العسكريين الفرنسيين قرارات نصت على إغتصاب تلك الأراضي، بسبب مشاركة أصحابها في الإنتفاضات الشعبية المختلفة اثناء القرن19م، وإعطائها مجانا للمعمرين الأوروبيين.

ومن خلال عمليات تجريدهم من أراضيهم وممتلكاتهم أصبح الفلاحون الجزائريون مجرد خماسين أو أجراء موسمين أو إلى أناس عاطلين تماما من العمل يعيشون من التسول[2]. وقد ترتب عن مصادرة الأراضي الفلاحية لسكان الأرياف إلى الهجرة الجماعية نحو المدن نظرا الإستيلاء على

1-سعيد بوزيان ، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956**، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012، ص29.

2- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص17.

أراضيهم ومختلف ممتلكاتهم، إبتداءا من مطلع القرن العشرين والبعض الآخر تلقى صعوبة في زراعة أراضيها الفلاحية القاحلة، ومنها استخدمه كخماسين في أراضي المعمرين. وفي المدن سكن الجزائريون الأحياء القصديرية وتعرضوا إلى شتى أنواع التمييز العنصري، واشتغلوا من طرف المعمرين الأوروبين بأبخس الأثمان في مختلف النشاطات الإقتصادية وهذا لمن صحت له الفرصة في العمل .

وفي الميدان الفلاحي استطاعت فرنسا القضاء على شتى المزروعات التي تنتجها ارض الجزائر قبل الإحتلال، فبعد أن كانت الجزائر تصدر القمح صارت تستورده[1]. وبالرغم من زراعة الحبوب كأنه الجزائر قتل 3 مليون هكتار طوال ثلاثين سنة قبل إندلاع الثورة ، إلا أنها لم تتغير حيث أنتجت 8.5 مليون قنطار في عام 1951-1952م إلا أن حصة الفرد الواحد تناقصت بشكل خطير نظر للنمو الديمغرافي[2] .

حاولت فرنسا في البداية تجربة منتوجات المناطق الإستوائية مثل القهوة وقصب السكر والشاي لكنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية، فغيروها بزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمور[3]. كأنها الأساس الإقتصادي للجزائر الفرنسية وازدهارها. ولقد كتب لويس برتران(louis bertrand)في سنة 1931 " الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلدا كبيرا كفرنسا، إنها معصرة ضخما ينساب منها مثل الينبوع الطبيعي نهر أحمر حقيقي..."[4] ، فزراعة الكرم كانت من أبرز الزراعات المسيطرة على

1- عمار عمورة، **موجز في تارخ الجزائر**،ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،ص186.

2- هواري قبايلي، **ثمن حرب الثورة الجزائرية وأنعكاساتها على الإقتصاد الإستعماري الفرنسي**،ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص32.

3- عمار عمورة، مرجع سابق، ص186.

4- شارل روبير أجيرون، **الجزائر المعاصرة بانتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ترجمة: محمد حمداوي وآخرون ، مج2، ط2013، دار الأمة للطباعة ، الجزائر، 2013،ص774.

الإنتاج الإستعماري وعملت على رفع الإقتصاد، وغطت العجز المسجل في الميادين الأخرى، وفي سنة 1933 عرفت أولى أزماتها بعدما تراجع الأسعار إلى 94فرنك للهكتو لتر في 1934 لتهبط إلى 80فرنك في سنة 1935 تزامنا مع أزمة الحبوب، وتقلص صادرات الحلفاء لسبب تراجع طلبات بريطانيا اول زبون لهذه المادة[1].

- التجارة:

عند أنهاء الإستعمار الفرنسي من نهب أراضي الجزائريين جدد نظرته إلى خيراتها الباطنية، فاشتغل واحتكر ثرواتها العدنية وسعى على السيطرة على تجارتها الخارجية.[2] حيث إعتمد الإستعمار الفرنسي أساسا على نهب ثروات المستعمرة وتصدير مواردها بكميات كبيرة وبأسعار باهضة لتعود بعد ذلك كسلع مصنعة ونصف مصنعة وبأسعار ثمينة. وهذا النظام عمل على ظهور طبقة المعمرين التقليدية التي استطاعت السيطرة على القطاع المنجمي المتحالفة مع فرنسا وهذا ما نتج عنه إختلال التوازن بين العلاقات الفرنسية الجزائرية للعالم أن الجزائر كانت تعتبر أبرز زبون يمتص 75.17% من مجموع صادرات فرنسا، وكانت هذه الأخيرة تستقبل بدورها 78.42 % من صادرات الجزائر، وكانت تعد أول متعامل مع الجزائر. وتعتبر سنة 1927 منطلقا لبداية الأزمة الإقتصادية الفرنسية بالجزائر فهي السنة التي مست القطاع المنجمي كونه القطاع الهام.[3]

لقد تراجع إنتاج بعض المعادن كالزنك، الفسفاط، ليزيد إليهما في سنة 1930، معدن الحديد ، حيث أدى هذا التراجع الطلب العالمي الذي يقابله إزدياد العرض، وهذا مايؤدي إلى تأثير مستوى الأسعار، ومن ثم أدى ذلك إلى إختلال في السوق الدااخلية و إنكماش الأسواق

1- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص28.

2- عمار عمورة، مرجع سابق، ص186.

3- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص27.

الخارجية ، ونتج عن تراجع الصادرت تسريح الكثير من عمال المناجم بداية من 1931 ليزول النشاط في مناجم الرصاص و الزنك سنة 1936 نهائيا.

وحاولت فرنسا تخفيض الرسوم الجمركية لتشييع الإستغلال و التصدير في هذا القطاع مما أدى إلى نوع من الإستقرار، لكن سوف تنعكس أزمة الصناعة الإستراتيجية على كامل الإقتصاد الإستعماري، وهذا نظرا لأهمية هذا الجانب[1] أما بالنسبة إلى النقل والمواصلات فإن فرنسا لم تزد عن كونها وسعت ،لتعبر بعض الطرقات الرابطة بين أهم المراكز الإنتاج والمدن الكبرى أو الموانئ وهذا غرضا لتسهيل عمليات الصدير والتوريد[2].

3/ الجانب الإجتماعي:

- سوء المعيشة.

كان الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية يعيش أوضاع بمزرية، حيث كان مجموع السكان الجزائريين يعانون من نقص ظاهر في الأطعمة الوقية، إذ كان ثلاث أرباع السكان محرومين أو كادو عمليا من اللبن واللحم والبيض والمواد الدسمة الجيدة النوعية، و حينما يتكنون من إتباع حاجاتهم الطاقية فذالك قد يكون بفضل إستهلاك السكريات بإفراط، حيث عاش الجزائريين الكثير من ظواهر الفقر وسوء التغذية[3].

حيث كان يعيش العمال الجزائريين بفرنسا أسوء ما تكون صور البؤس و المعانات، فكير منهم يسكنون في أماكن مظلمة، لا ماء فيها ولا هواء، وهي عبارة عن مخازن للخمور أو البضائع، أصبحت مأوى لهم، منها عشرات العمال ينامون على مواد من الخشب، غير أن هناك عمال

1- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص28

2- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص151.

3-محفوظ قداش، جلالي صاري، مرجع سابق، ص211.

جزائريين ليس لهم مأوى كلي، و هذا ما أكده رئيس مكتب الخدمات الإجتماعية لإفريقيا الشمالية في سنة 1945، كان هناك 5000 من أبناء شمال إفريقيا بدون ملجأ في منطقة باريس حيث كان يواجهون مشكلة قضاء الليل تحت القنطرة أو على شاطئ السين أو على الأرصفة في ضواحي باريس، هذا بالنسبة لموسم الصيف أما في الشتاء فالمأوى على أرض المقاهي الجزائرية تحت الموائد، كما أنهم تعرضوا لسوء التغذية الناشئ من التفقير في المعيشة[1].

ان كل تلك المعاناة لكسب لقمة العيش لعائلاتهم في البيلاد، حيث أصيب عدد كبير من العمال الجزائريين بمرض السل و أمراض أخرين، وهذا نتيجة الأوضاع القاسية التي كاموا يعيشونها أنذاك[2].

- **التوزيع غير العادل للأجور.**

إن أساس السياسة الفرنسية في الجزائر هو التفقير فبالنسبة للاجور كانت ثمنهم أقل مما يكون للعامل المسلم، وذلك حتى يزداد المعمرون ثروة وغنى و الجزائريون فقرا.[3] وقد أصبحت الأجور في الجزائر كما يلي:

المنطقة الأولى: (العمل من 12:00 إلى 14:00 ساعة يوميا)إلى 427 فرنك ، 42 قرش في اليوم.

المنطقة الثانية: (العمل من 12:00 إلى 14:00 ساعة يوميا)إلى 390 فرنك أي 31 قرش بينما الاجور في فرنسا تتراوح بين 1107 أو 890 فرنك لليوم، (110 قروش و 90 قرش والملاحظ أن هناك إرتفاع هائل في المادة الغذائية والألبسة والأقمشة في الجزائر على ماهو في البلاد

1- سعيد بوزيان، مرجع سابق، ص44.

2- سعيد بوزيان، المرجع نفسه ، ص45.

3- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص130.

الشرقية العربية، فإنخفاض الأجور يجعل الشراء عند العمال شبه منعدمة، مما تجعلهم يعانون حياة الحرمان.[1]

- انتشار البطالة.

إن هجرة الجزائريين إلى فرنسا كان الهدف منها البحث عن العمل والفرار من البطالة في بلادهم و ذلك نتيجة السياسة الإستعمارية[2]، حيث يوجد في البلاد الجزائرية رسميا مليون رجل عاطل بدون عمل في الأرض وفي الصناعة وفي التجارة[3].

وحسب لإحصائيات ان عدد العمال العاطلين عن العمل في1937 في فرنسا حوالي 19000 عاطل من أبناء شمال إفريقيا أغلبيتهم جزائريون محرومين من كل وسائل العيش وهذا لأن ليس لهم عمل ولا مأوى و غذاء. وتذكر الإحصائيات أن من بين 230000 عامل جزائري كانوا يقيمون في فرنسا سنة 1942م، حوالي ثلث يعملون بصفة منتظمة ودائمة، والثلث الأخر يعملون يصفة غير منظمة، بينما الثلث الباقي (حوالي 75000) عاطيلين تماما عن العمل.[4]

- أوضاع السكن.

كان معظم الاوروبيون يسكنون المدن والقرى والمقاصف الجميلة، عكس الجزائريين المسلمين في البادية الجزائرية القاحلة، حيث سكنوا قرابى وهي بيوت صغيرة[5] ، ثم مدائن القصدير على مقربة من المدن سكنها أهل البادية، قتلهم الجوع والبؤس كانت الألاف من الناس تسكن مدينة

1- أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص131.

2- سعيد بوزيان، مرجع سابق، ص42.

3- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص132.

4- سعيد بوزيان، مرجع سابق، ص43.

5- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص132.

القصدير. وكانت كل عائلة مكونة من 5 أنفس حتى كانت مساحة البيت لا تتجاوز 6 أمتار، وكان العمال يسعون إلى طلب الرزق حيث كانت المنازل التبي سكنونها ضيقة، والغرفة تنقسم عللى عائلتين أو أكثر زيادة على ذلك أجور مرتفعة.

- **انتشار الامراض.**

كانت الأمة الجزائرية تعيش حالة مرض مزمن، فقد كانت الموت تحصد بين صفوفها حصدا ذريعا.

حيث تشير الإحصاءات الرسمية، أن متوسط حياة الأوروبي في الجزائر هو72 عاما و نصف عام، بينما نجد متوسط حياة الجزائري لا تتجاوز 50 سنة فقد انتشر مرض السل في البادية بصفة مريعة.[1] ففي مدينة الجزائر 40% من الأطفال المصابين بمرض السل يأتون من العاصمة[2]. ويوجد في فرنسا 900 مصتوصف صحي لأمراض السل ولا يوجد بأرض الجزائر إلا 82 فقط أما أمراض العيون الفتاكة لا يوجد في الجزائر إلا مصحة واحدة أنشأت حديثا لمعالجة العيون[3]. أما الأطباء في الجزائر إلا 1850 يستقرون بالمدن والقرى الكبرى، اما قرى الجزائر حيث لا إستعمار ولا بادية، فليس بها من طبيب ولا قابلة ولا صيدلي لا أية وسيلة من وسائل الصحة.[4]

1- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق،ص133

2- عمار عمورة، مرجع سابق، ص187.

3- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص134.

4- نفسه، ص135.

- الهجرة:

بعد الحرب العالمية الثانية استمرت هجرة العائلات لكنها لا تعتبر هجرة نهائية فخلال هذه الفترة كانت حركة الذهاب والإياب مراقبة، فعدم توفير العمل في وطنهم دفعهم إلى الهجرة، غير أنهم متمسكين بأراضيهم [1]. حيث أخذت قضية الهجرة طابعا سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للدور الفعال الذي وقفه أبناء الجزائر مع فرنسا في تحريرها من الإحتلال النازي حيث أن الحكومة الفرنسية قد ألغت كل القرارات السابقة التي كانت تحول دون الإلتحاق الجزائرين بفرنسا[2] .غير أن تجريد أبناء البلد الأصليين من أراضيهم الخصبة قد قلل من دخلهم وجعلهم يتألمون جوعا ما جعلهم يبحثون عن لقمة العيش في أوساط أخرى، فكثير من الجزائريين أصبحوا عاطلين عن العمل، وذلك من خلال حرمانهم من الأراضي الذين يشتغلونها ويقومون بفلاحتها، فكانت الهجرة من الريف إلى القرية الصغيرة أو المدينة الكبيرة لمن يبحث عن عمل في الصناعات الصغيرة التي أقامها رجال الأعمال الأوروبين وذلك بفضل أهم المساعدات التي قدمتها الحكومة الفرنسية كما مساهمة منها لاستطانهم في المدن الصغيرة.

لكن ما أتعب العامل الجزائري في القطاع الفلاحي والصناعي هي ضرائب التي فرضتها فرنسا على الجزائرين دون دخولهم على ميزان مقابل دفعها، أما للأوروبين لا يدفعون شيئا سواءا على أرضهم أو أعمالهم غير أن الجزائرين تفرض عليهم مجموعة من الضرائب كذلك مشكل الفلاح الجزائري بسبب المنافسة بين القطاع الفلاحي العصري الذي يتميز عن القطاع الفلاحي التقليدي، حيث نتج عن ذلك إنسحاب الكثير من الفلاحين الجزائرين والهجرة إلى أماكن أخرى للبحث عن مهن أخرى للإرتزاق، كذلك فرض الخدمة العسكرية على الشباب المسلمين الجزائرين

1- جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر: قندوس عباء فوزية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص87.

2-عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص140.

وحرمانهم من الحقوق السياسية واسرارفرنسا على ذلك جعل الكثير من العائلات الجزائرية إلى الهجرة خارج الوطن.[1]

ومن الأسباب الأساسية للهجرة إلى الخارج تكمن في:

-استلاء فرنسا على الأموال والأراضي.

-اجبار فرنسا أبناء البلد الاصلين بتسجيل أراضيهم.

-انخفاض مستوى الصناعات اليداوية وذلك بسبب مزاحمة الاوروبين.

-القضاء على نشاط المنظمات الثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري.[2]

وكان لسياسة تجويع الجزائرين اثرها البالغ على الهجرة وهناك نوع آخر من الهجرة وهو يشتمل الطبقة المثقفة بالقرى الصغيرة والتي هاجرت إلى المدن الكبيرة وذلك لتحسين وضعيتها الإجتماعية[3].

1- عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص95.

2- عمار بوحوش ، مرجع نفسه، ص96.

3- عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص132-133.

الفصل الأول : الأوضاع الإقتصادية

منذ دخول الإستعمار الفرنسي للأراضي الجزائرية، تعرض الشعب الجزائري لمختلف أساليب التفقير والتجهيل، فقد قام الإستعمار الفرنسي على مصادرة الأراضي الجزائريةو تشديد أصحابها إلى قمم الجبال، وكان هذا من أبرز العوامل التي أضعفت إقتصاديات الشعب الجزائري، وبالمقابل أثرت المسعمرين ودعمت قواهم الإقتصادية [1].

فقد كانت سياسية تعمير الجوائر بالأوربين تهدف بكل الطرق بجعل هذا الإلتحاق إدماجا شرعيا بنزع الأراضي من الجزائريين وإخضاعهم لقوانيين.

حيث قال الدكتور بودسنون في كتابه" خواطر على الجزائر 1945 "لا بهم فرنسا أن تخرق في سياستها الإستعمارية المقاييس الأخلاقية وفيمها، ولكن[2] الذي يهنا قبل مل شيء، هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية و الشواطئ البربرية المدينة الأوربية، ومن الديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب، ففي استطاعتنا أن نحارب أعدائنا الإفرقيين بالحديد و الناروأن نقوم نار الفتنة بين قبائل التل وأن نبلو السكان بإستهلاك الكحول ونشر الفساد وبث عقارب النزاع زالفوضى بينهم".

وقال كاتب آخر"فارن" VARIN وهو من أساطين "فرنسة الجزائر" وأبواقها، في كتابه" هل تصبح الجزائر فرنسية؟": "يجب علينا أن نستولي شيئأ فشيئا بدون هوادة ولا شفقة على جميع مراتعهم ومراعيهم، وتنقل كواهلهم بضرائب مرهقةحتى تنحدر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به

1-أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989،ص23.

2- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر،2006،ص133.

رمقهم فيصبحون حينذاك بين أمرين لا ثالث لهما:أما أن يثوروا وأما أن ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها"

وإقتراح إستعماري آخر بأن تسوي المشاكل الإجتماعية القائمة في فرنسا بإستعمار الجزائرفقال:" إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لإستطان الفرنسيون"[1] فالأوربي الذي يهجر وطنه يلقي كل مرافق الحياة متوفرة ولا يصعب عليه شيء، ويلقي عملا، عكس ذلك العربي الذي دائما يعاني من البطالة، حيث أن الأوربي يجد عملا بأجور مرتفعة.

وفي هذه الظروف لم يتعمير الأوربي من مختلف العناصر الجنسية بهدف أخذ بلادنا من[2]ولاعطاء صورة شاملة على الحياة الإقتصادية في الجزائر خلال فترة 1945-1954، قسم هذا الصنف إلى قسمين: الأول يختص بالزراعة وذلك لأن جل المجتمع الجزائري إبان تلك الفترة كان زراعيا والقسم الثاني يختص بالصناعة، أما التجارة فكانت حكرا على الأوربيين واليهود.

المبحث الأول: الزراعة

تعتبر الزراعة في الفترة الممتدة بين 1940-1954 القطاع الأكثر أهمية أما من ناحية عدد العاملين فيه، أو من حيث مساهمة في الناتج[3] الإجمالي، أو في الدخل الوطني، وينقسم هذا القطاع إلى قسمين:

1- محمد حربي، المرجع نفسه، ص66.

2- نفسه، ص 106.

3- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق ، ص23.

1/ قطاع أوربي عصري:

موجه نحو التصدير يمثل القاعدة الإقتصادية الأمامية للإقتصاد الإستعماري الرأسمالي يختص بالعناية بوسائل الدعم والإسناد حيث كانت مبادئه الأساسية قبل 1954 كمايلي:

السكان الأوربيون 175 ألف نسمة، يهيمنون على مساحة أكثر من 2مليون هـ، مقسمة على21ألف مزرعة[1] منذ القرن العشرين تراجع المزارعون الأوربيين بسبب قيام الملكيات الزراعية وإحتوائها لكثير من الملكيات الزراعية، ففي عام 1948 كان عددهم 125.300 مزرعة ومزارعا، وانخفظوا عام 1954 إلى93000 مزارعا في عام 1930 كان هناك 26153 مزرعة منها 5411 مساحة كل منها أكثر من 100هـ، وفي عام 1954 كان المستوطنون الأوربيون يملكون 2.726.000هـ، موزعة على 22037 موزعة منها 7432 مساحة كل منها أقل من عشرهـ، زينتج 87% من هذه الأراضي من دخل الجزائر القومي.

ومنذ سنة 1954 تراجعت نسبة المزارعين المستأجرين المدرين من 16 إلى 10% وإنخفضت نسبة ذوي الأجور من 43% عام 1903 إلى 25% عام 1954.[2]

1- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق ، ص24.

2- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.47.

حيث نجد مساحة الأراضي المسقية 42 ألف هـ من أصل 95 ألف قابلة للري والسقي،[1] فهناك 40% من مجموع الأراضي المستثمرة التي تبلغ مساحتها أكثر من 500هـ فإن أغلب ملاكيها ومستثمريها من المستوطنين إذ أن الأراضي الجيدة كانت لصالح الملاكين الأوربين[2].

فالمستوطنون كانوا يهيمنون على الهياكل الإقتصادية والإدارية في الجزائر، من ناحية الشركات واالبنوك، وكبار الملاك يسيطرون على كل الأجهزة في كافة التراب الجزائري بالتنسيق مع باريس والدليل على ذلك ما يلي:

مجموعة بنك الإتحاد الباريسي ميرايود وتشرف على:

1/ الشركة الجزائرية للقرض والبنوك.

2/ الشرمة المالية لإفريقيا الشمالية.

3/شركة فينامغوك socite Finamaroc

4/ مزارع شلف.

5/مناجم تالونزة

إن الإدارة الإستطانية في الجزائر هي التي كانت تشرف على هذه المجموعة بالتنسيق مع الإدارة الفرنسية بفرنسا، وزيادة على هذا نجد أنه من بين الشركات الزراعية ما يلي:

1-يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص48.

2-حسينة حماميد، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1962.1954**، ص2007 منشورات الحبر الجزائر، 2007، ص65.

المزارع الفرنسية لتونس بقيادة الجنرال "أومران" وهو مستوطن ونائب الجزائر العاصمة وهو من أكبر الملاك فهو يملك 7مؤسسات في الجزائر

–شركة الكيروليس la socite du meroulis التي تحتوي بدورها على عشر ألاف متر مكعب من العقار، إضافة إلى ذلك أنها تمتلك معظم الأسهم في الشركات الزراعية لمتيجة أما من الملاك الكبار فهم الأوربيون ، الذين كانوا بدورهم يقومون بتسيير الحياة الإقتصادية في الجزائر فرجالهم كانوا يتقاسمون على كافة المناصب وإدارة الأجهزة الزراعية والإعلام مثالا على ذلك.

فهنري جورجو، عضو مجلس الشيوخ الجزائرالعاصمة ورجل ملكية فردية تتجاوز 1500 ه والمعروفة بإسم لاتراب la trappe وهي مؤسسات إقتصادية إستثمارية متعددة[1].

إن المستوطنيين الأوربين كانوا يهيمنون على كافة الأجهزة الإقتصادية في الجزائر وللحديث عن مظاهر الحياة الإقتصادية للمستوطنين ، نجد القطاع الزراعي وفي نظرالإحصاء التي قامت به فرنسا في الجزائر بالإعلان عنه قبل إندلاع الثورة هو عبارة عن جدول يبين كيفية توزيع الأوربين في القطاع الزراعي:[2]

	الجزائريون	الأوروبيون
الملاكون والفلاحون الملاكون	503800	17200
عدد من يعنيهم من عائلاتهم	1438300	5700
المستثمرون لقاء نسبة المحصول	2100	900

1– حسينة حماميد، مرجع سابق ، ص62.

2– المرجع نفسه، ص،63.

أصحاب المزارع	800	300
الخماسون	57600	000
المجموع	2002600	24100
العمال الزراعيون غير الدائمون	24400	100
العمال بأجر يومي	257500	1600
العمال الموسميون	77100	200
العمال الدائمون	108800	3100
المناظرون	2300	2000
الإداريون	900	1400
المجموع	571000	8400
المجموع الكلي	2573600	32500

و في ما يخص المساحات التي يملكها المستوطنون والجزائريون فهي مأخوذة من نفس الإحصاء المذكور سابقا:

-الجزائريون المالكون أقل من هـ واحد: 105954

-المستوطنون المالكون أقل من هـ واحد: 2393

-الجزائريون المالكون من 1 إلى10هك:332529

المستوطنون المالكون من1 إلى10 هك:5030

-الجزائريون المالكون من 50 إلى100 هك: 16580 [1]

-المستوطنون المالكون من 50 إلى 100 هك: 2635

-الجزائريون المالكون أكثر من 100 هك: 8499

-المستوطنون المالكون أكثر من 100هك:6385

فالملاحظ من هذا الإحصاء:

1/ حسب الإحصاء الفرنسي أن عدد الجزائريين المالكين من مجموع ما يقارب 9 ملايين جزائري هو:630732

2/ عدد المستوطنين المالكين ومجموعهم أقل من مليون هو 22037

3/ إن مساحة ما يحتويه الجزائريون تقدر حوالي 7349 ألف هك ومساحة ما يملكه المستوطنون تبلغ حوالي 3000 ألف هك.[2]

أما عن التقنيات الزراعية فكانت جد متطورة في زراعة الحبوب أو الكروم أو الحمضيات وبعد سنة 1948، شهدت توسعا هائلا، وزادت المساحات المخصصة للكرم ازديادا كبيرا، ففي سنة 1935 وصلت إلى 400000 هكتار، وانتاجها السنوي تضاعف حيث انتجت في عام 1953، 19.3 مليون هكتولتر[3].

1- حسينة حماميد، مرجع سابق، ص64.

2- نفس المرجع، ص65.

3-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص48.

حيث نجد القطاع الفلاحي الأوروبي المتطور اتخذ ميادين الإنتاج الفلاحي ذات طابع التجاري الأوسع مردودية [1]

فالجدول الآتي يمثل تطور الآلات في القطاع الزراعي من 1949-1953

السنوات	عدد الجرارات	عدد الحصادات
1949	00	1400
1950	10300	1629
1951	12300	1900
1952	13855	2100
1953	16000	2500

[2]

إن الشركات الأوروبية، كان لها الدور الكبير في تطوير غراسة الكروم زإنتاج الخمور والعنب، وكانت تضم 4425 مزرعة وتمثل15% من مجموع المزارع، وتنتج أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم .

1- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية التحريرية على ضوء وثائق جديد**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ص316.

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **تجريد الفلاحين من أراضيهم**، ص349.

فإنتاج الحبوب عند الأوربيين تمثل28% منمساحات العامة وتنتج 44% من مجموع الإنتاج العام، وازدهر إنتاجها خلال سنة 1950-1954م.[1]فمعدل إنتاج القمح سنويا من سنة 1945-1954 يعد 6.909.477 قنطار وهذا الإنتاج 85.1000 هكتار مخصصة لإنتاج هذه المادة أي أقل من إنتاج السنوات التي تسبقها 1935-1945م، حيث قدرت بـ 7.129.439 قنطار هي إنتاج مساحة 860.000 هكتار.[2]

فالمخطط التالي يمثل كمية الإنتاج الزراعي من الحبوب لسنة 1953م:

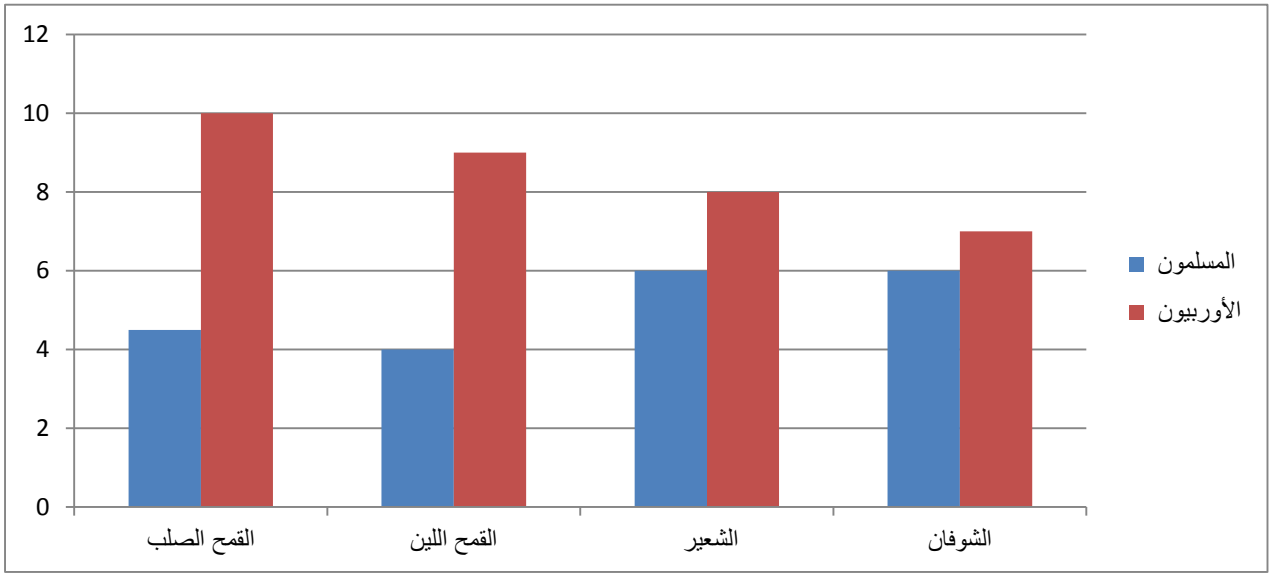

نستنتج من خلال التمثيل البياني أن الحبوب الموزعة من القمح بنوعية اللين والصلب والشعير بالنسبة للمسلمين إنتاجها غير منتظم وضعيف في أغلب الأحيان باعتبارها تزرع في المناطق الجنوبية للأطلس التلي أي الهضاب العليا بسبب تذبذب الأمطار وفقر التربة، والعكس بالنسبة للأوربيين الذين يستحوذون على أجور الأراضي، مما انعكس على الإنتاج كما يوضحه التمثيل البياني السابق.

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص48.

2- حسينة حماميد، مرجع سابق، ص65.

فالتعايش بين الجزائريين والأوربيين مختلف تماما، لا يمكن الوصول إليه وتحقيقه في مجال الزراعة، وذلك لاختلاف الوسائل والمعدات وهذا ما أثر على الإنتاج ونوعيته، فالزراعة الأوربية مجهزة بالوسائل الحديثة.[1]

نظراً للطرق التقنية الحديثة التي يستخدمها الفلاح الأوربي والتقليدية التي يستعملها الفلاح الجزائري، فقد كانت قيمة الإنتاج مختلفة، إذ بلغ معدل الإنتاج المادي في الهكتار الواحد عند الأوربي 34.000 ف مقابل 6400 ف بالنسبة للفلاح الجزائري بالرغم من أن 88% من سكان الأرياف يشتغلون في الزراعة في عام 1954 حسب الإحصائيات الفرنسية.[2]

إضافة إلى هذا التمثيل البياني نصنف الجدول التالي والذي يمثل إنتاجية الهكتار بين القطاعين الفلاحيين الجزائري والأوربي خلال سنة 1954م.

الإنتاج	متوسط المردود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمعمرين
قمح صلب	3.38قنطار	8.7
قمح لين	4.22قنطار	7.58
شعير	07 حتى 08 قنطار	27 حتى 30 قنطار

المصدر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص18.

1-محمد شقرة، **الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر**، أروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، سيدي بلعباس،السنة الجامعية2019/2018،ص159.

2- محمد شقرة، مرجع سابق، ص220.

أما عن زراعة الخضر والحمضيات فبلغت تقدم هائل، فاق حدود التطور،[1] وذلك بسبب توسع الكولون لمساحتها الزراعية فإن غلاها كانت تصدر إلى الخارج حيث بلغت صادراتها سنة 1953 إلى 2.443 مليون قنطار.[2]

وفي سنة 1954 ارتفع إلى 340 ألف طن وقدرت قيمتها ستة (6) مليارات من الفرنكات،[3] أما قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغت 105 مليار فرنك من ضمن محصول زراعي مالي يقدر بـ 190 مليار فرنك في وقت كانت الشعوب الجزائرية تعاني من سوء التغذية.[4]

فالجدول التالي يبين لنا القيمة الإجمالية للمحاصيل الزراعية في سنة 1953م:

نوع الغلة الزراعية	حصة الأوربيين	حصة الجزائريين	المجموع
قمح يابس	11.038	15.883	26.921
قمح رطب	7.240	2.042	9.282
شعير	1.806	6.048	7.854
شوفان	0.221	0.062	0.283

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص48.

2- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص505.

3- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص48.

4- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص505.

ذرة	0.090	0.222	0.312
الأرز	0.100	0.075	0.175
الحمص والفول	0.875	1.260	2.135
البطاطس الشتوية	2.670	0.719	3.380
الربيعية والصيفية	1.877	0.883	2.760
غلة الأشجار			
الحمضيات	5.476	0.412	5.888
الزيتون	2.016	4.284	6.300
التين	0.108	1.692	1.800
التمور	0.230	2.320	2.550
فواكه أخرى	0.369	0.531	0.900

غلة الخمور			
العنب	0.496	0.132	0.628
خمر	45.922	5.102	51.024
غلات صناعية			
الدخان	0.950	2.020	2.970
القطن	0.463	0.229	0.692
قصب السكر	0.960	-	0.960
نبات الملف	0.909	-	0.909
المجموع	**92.055 (%65)**	**48.659**	**140.714**

المصدر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص150.

وانطلاقا من الجدول نلاحظ سيطرة الملكية الأوربية الزراعية على محاصيل رئيسية معينة ذات الأهمية الاستهلاكية أو في قيمتها الصناعية، إذ نلاحظ السيطرة في مجال الحبوب والغلات الصناعية التي ترتبط ببعض الصناعات الغذائية، وهدف الإدارة الفرنسية من ذلك هو إبقاء الجزائر بلداً تحت سيطرة الشركات الفرنسية ومؤسساتها وتابعة للسلطة الفرنسية.

إن انخفاض المزارعين الفرنسيين ليس بمعنى أنهم تركوا الأراضي التي بأيديهم، لكن السبب يعود إلى ظاهرة تجمع الملكية العقارية الأوربية في وحدات استغلالية كبرى،[1] حيث اتجه القطاع الفلاحي المختص للأوربيين إلى مجالات الإنتاج الفلاحي ذا الطابع التجاري كالحوامض والبقول، حيث نجد 70.000 هكتار في ضواحي الجزائر ووهران، ونظراً لذلك فإن الفلاحة الأوربية التي يمارسها أقل من 10% من السكان الأوربيين تساهم في الإنتاج الكلي للجزائر بنسبة 66% من الإنتاج النباتي ودخلا سنويا صافيا بحوالي 93 مليار في حدود سنة 1954،[2] فالملكية الأوربية تتمركز في التل بـ 98% ومن خلال هذا إن الكولون يستغلون أكثر من نصف الأراضي المنتجة، وأكثر من ثلثها في الجزائر.[3]

وعلى النقيض من ذلك تماما، كان نصيب الفرد الجزائري ضعيف من حيث قيمة الكثير من المحاصيل وبالدرجة الأولى الحبوب التي تتميز بطابعها الاستطلاعي، بالإضافة إلى بعض الأشجار المثمرة التي تكون دورها على الأساس سد لحاجيات السكان الأساسية، وهدف فرنسا من ذلك هو إبقاء المجتمع الجزائري الزراعي خاضعا لسياستها وعقابا له حتى لا يشعر مرة أخرى لاستعمال وسائل في إطار وسائل مادية في إطار محاربتها لفرنسا، وهذه السياسة انعكست على الفرد الجزائري بانتشار الفقر والجوع والأمراض بنسب كبيرة في المدن والأرياف. إن انخفاض المزارعين الفرنسيين ليس بمعنى أنهم تركوا الأراضي التي بأيديهم، لكن السبب يعود إلى ظاهرة تجمع الملكية العقارية الأوربية في وحدات استغلالية كبرى،[4] حيث اتجه القطاع الفلاحي المختص للأوربيين إلى مجالات الإنتاج الفلاحي ذا الطابع التجاري كالحوامض والبقول، حيث نجد 70.000 هكتار في ضواحي الجزائر ووهران، ونظراً لذلك فإن الفلاحة الأوربية التي يمارسها

1-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص313.

2- حسينة حماميد، مرجع سابق. ص21.

3- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص317.

4-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص313.

أقل من 10% من السكان الأوربيين تساهم في الإنتاج الكلي للجزائر بنسبة 66% من الإنتاج النباتي ودخلا سنويا صافيا بحوالي 93 مليار في حدود سنة 1954،[1] فالملكية الأوربية تتمركز في التل بـ 98% ومن خلال هذا إن الكولون يستغلون أكثر من نصف الأراضي المنتجة، وأكثر من ثلثها في الجزائر.[2]

إن انخفاض المزارعين الفرنسيين ليس بمعنى أنهم تركوا الأراضي التي بأيديهم، لكن السبب يعود إلى ظاهرة تجمع الملكية العقارية الأوربية في وحدات استغلالية كبرى،[3] .

حيث اتجه القطاع الفلاحي المختص للأوربيين إلى مجالات الإنتاج الفلاحي ذا الطابع التجاري كالحوامض والبقول، حيث نجد 70.000 هكتار في ضواحي الجزائر ووهران، ونظراً لذلك فإن الفلاحة الأوربية التي يمارسها أقل من 10% من السكان الأوربيين تساهم في الإنتاج الكلي للجزائر بنسبة 66% من الإنتاج النباتي ودخلا سنويا صافيا بحوالي 93 مليار في حدود سنة 1954،[4] فالملكية الأوربية تتمركز في التل بـ 98% ومن خلال هذا إن الكولون يستغلون أكثر من نصف الأراضي المنتجة، وأكثر من ثلثها في الجزائر.[5]

1- حسينة حماميد، مرجع سابق،ص21.

2- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص317.

3-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص313.

4- حسينة حماميد، مرجع سابق. ص23

5- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص317.

1-المقارنة بين دخل الفرد الأوربي ومعدل دخل الفرد الجزائري:

أ.معدل دخل الفرد الأوربي:

فيما يتعلق بمعدل دخل الفرد سنة 1954م، نجد الفرد الجزائري لا يتجاوز 290 دينار بينما معدل دخل الفرد الأوربي لنفس السنة بلغ 3600دج[1]، وهذا رقم يفوق قليلا من معدل دخل الفرد في فرنسا في ذلك الوقت، ولكن معدل دخل الفرد لا يعطي صورة حقيقية عن المستوى المعاشي للمجتمع، وبذلك هذا التوزيع غير متوازي بين الأفراد، حيث نجد فئة قليلة تعيش في رخاء بينما الأغلبية من الجزائريين يعيشون حياة البؤس والفقر.[2]

ب- معدل دخل الفرد الجزائري:

بالنسبة للفلاحين الجزائريين كان معدل دخلهم لا يتجاوز في السنة 180 دينار، وهم بهذا يأخذون مراتب ضعيفة جدا في القطاع الزراعي في العالم، فالعامل الزراعي ليس له الحقوق الاجتماعية، فالمنح العائلية والضمان الاجتماعي هي وقف فقط على العمال في الصناعة وقطاع الخدمات.

حيث يتبين لنافي الجانب الفلاحي في الفترة الممتدة من 1940 إلى 1954 أن الجزائريين الذين بلغوا سن العمل تقاسموا العمل والإنتاج مع نفس الأفراد الذين كانوا يقومون باستغلال هذه الأراضي، تشبع القطاع الفلاحي الذي لم يعد بإمكانه استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة لديه.

وخلال 1950-1951م فإن العمال الذين استطاعوا الحصول على عمل دائم تجاوز عددهم من 160.000 عامل ومعدلهم السنوي كان 75.000 فرنك قديم، أما فيمي يخص العمال

1- نلاحظ أن المبالغ المرصودة في المتن جاءت بقيمة العملة بالدينار حيث تم تحويل المبلغ من قيمة الفرنك إلى الدينار من طرف الباحث

2- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار**، المجلد4، منشورات وزارة المجاهدين 2009، ص229.

الموسميين الذين تمكنوا من إيجاد عمل يقومون به لمدة 90 يوما في السنة كان عددهم 400.000 ألف ونسبة دخلهم في السنة كان يتراوح ما بين 20.000 ألف و25.000ألف فرنك قديم، بينما نجد عدد العمال الذين كانوا بلا عمل ويعانون من البطالة في نفس الفترة التي ذكرناها حوالي 650.000 بمعنى46% من الجزائريين في سن العمل. [1]

أما بالنسبة لسنة 1954 في الجانب الفلاحي كذلك فإن عدد أيام العمل تبدوا واضحة أكثر حيث تم إحصاء 25% من المأجورين الزراعيين الذين يعملون أقل من 45 يوما في السنة، ثم 50% أقل من 100 يوم، ثم 75% أقل من 290 يوم في السنة، وهي الحد الأقصى للعمل الدائم.[2]

فدخل الفرد الجزائري والفرد الأوربي فرق واضح بينهما وواسع في هذا القطاع، فمعدل الأجر السنوي كان يقدر بـ 6000 دينار بالنسبة للفرد الأوربي وبـ 1500 دينار فقط للعامل الجزائري.[3]

قطاع تقليدي متخلف:

ويعد القطاع المحروم من كل الوسائل والتطور،[4] غير أن قلة الوسائل عند الفلاح الجزائري غلبت عليه تطوير إنتاجه، وتبين لنا إحصائيات دوائر الترقية الريفية "SAR" section d'amélioration ravale أنه تم توزيع حوالي 19.509 جرار سنة 1954، وكان حق الجزائريين من ذلك 418 جرار فقط، بالرغم من أنهم كانوا 87.8% من طبقة الفلاحين، مقابل

1- جمال قنان، مرجع سابق، ص151.

2- زغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص29.

3- جمال قنان، مرجع سابق، ص230.

4- زغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص24.

12.2% من الأوربيين، حيث كان لابد أن تتباين معدلات الدخل الفردي السنوي، بحوالي 22.000 فرنك للفلاح الجزائري مقابل 780.000 فرنك للمعمر الأوربي.[1]

الشكل البياني التالي يمثل نسب اليد العاملة الجزائرية والأوروبية حسب القطاعات:

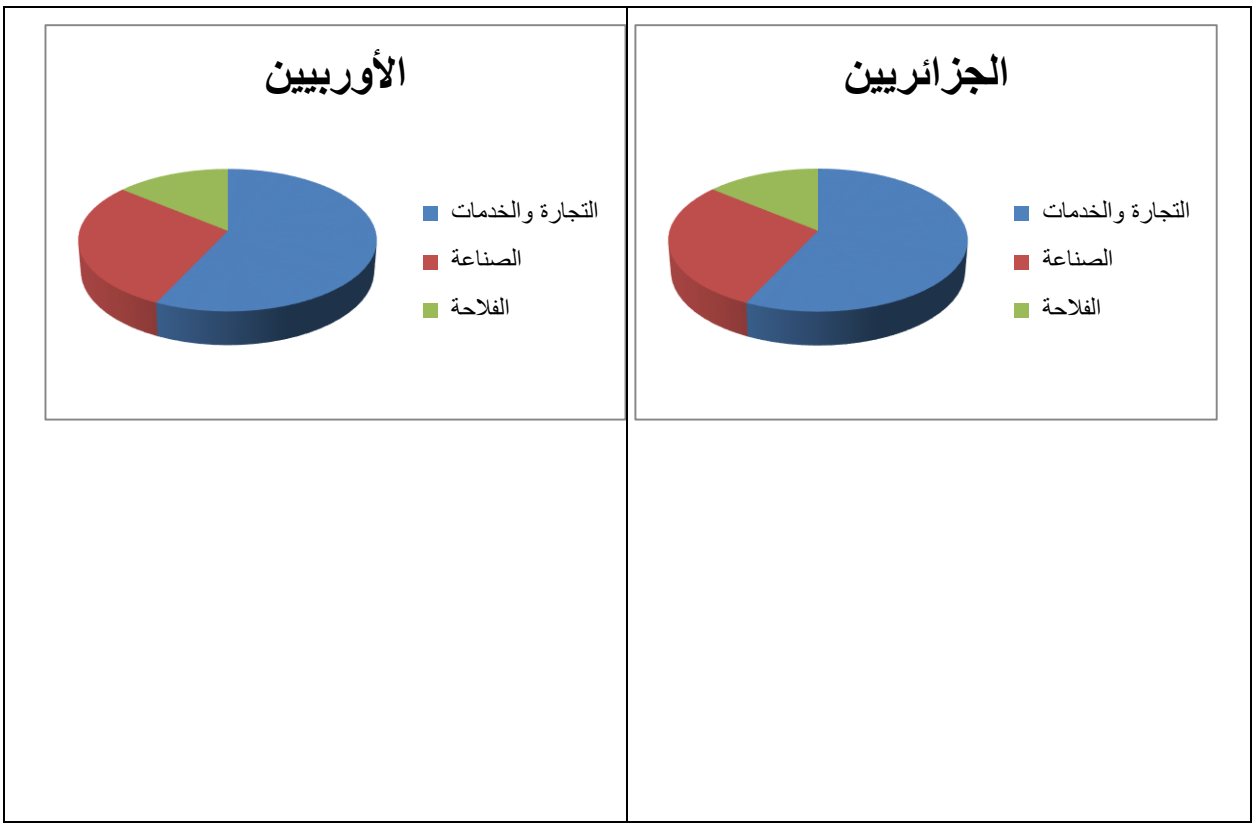

وهذا يدل على الإهمال التام من مسؤولي الإدارة الاستعمارية للفلاحين الجزائريين منأجل رفع من مردود أراضيهم غير الصالحة أصلا للزراعة، فلو كان لديهم عتاد متطور مثل: الجرارات، المحاريث، والحاصدات والأسمدة ومنحتهم الإدارة الاستعمارية المساعدة الكافية ولم تتجار معهم، لكانت كل الأراضي القابلة للزراعة كانت مزروعة والمنتوج جد مرتفع ويلبي حاجيات البلاد التي يزداد وضعها سوءاً.[2]حيث نجد أربعة أخماس ملكيات الأهالي من قطع صغيرة وكان أصحابها لا يستعمل الآلات الحديثة والمتطورة، ويعتمدون على الحيوانات وعضلات الإنسان، والمحراث

1- هواري قبايلي، **ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، ص31.

2- محمد شقرة، مرجع سابق، ث28.

الخشبي فهذا ما جعل إنتاج الحبوب قليل.[1]إن الزراعة في الجزائر هي الأكثر أهمية في الفرع الاقتصادي لأنها تساهم 40% من الإنتاج، وتشغيلها 80% من الفئات النشيطة.[2]

وكان السكان الجزائريين حوالي خمسة مليون نسمة، يمتلكون مساحة تقدر بحوالي 5300.000 هكتار، مقسمة على 630730 مزرعة، المعدل الوسطي لكل مزرعة 11 هكتار، مقسمة كما يلي: 4% من الملايين يسيطرون على 38.5% من المساحة و26% يحوزون 43% منها، بينما لا يملك 70% إلا 18.5%، أي بمعنى الأراضي الفقيرة، التي لا تتواجد على المياه والوسائل الحديثة، ومعظمها تقع في الداخل والتي تنتج سوى القمح والشعير أو بعض الثمار الجافة.[3]

قامت فرنسا بمصادرة معظم الأراضي الممتازة ذات المردود الفلاحي الجيد وزراعتها على المعمرين الأوربيين، فقد وصل عدد أفراد الجالية الأوربية سنة 1940 إلى مليونين وسبعمائة وستة آلاف هكتار، وفي سنة 1952 أصبح المستعمرون الأوربيين يملكون من الأراضي الجزائرية مليونين وسبعمائة وعشرون وألفي هكتار (2.702.000)، أما إدارة الاحتلال تملك11مليون هكتار وبالجملة فقد أصبح اثنان وخمسون ألف فلاح أوربي يملكون (2.703.000) من الهكتارات بمعدل 108 هكتار لكل فلاح، بينما الفلاح الجزائري لا يملك (532.000) سوى (2.672.000) هكتار معظمها أراضي لا تصلح إما بور أو قليلة الإنتاج.[4]

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص55.

2- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص401.

3- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص24.

4- تومي رابح عمامرة،**الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الإسلتمي والتربية في الجزائر**، ط5، 1422هـ-2001م، مرجع شامل عن حياة الشيخ عبد الحميد بن باديس وأعماله العلمية والتربوية والإسلامية والثقافية والوطنية، منشورات ANEP، ص241.

الجدول أدناه يمثل توزيع الأراضي الجزائرية المستغلة عامة 1950م:

الأنواع	المستغلون		الاستعلالات	
	العدد	%	المساحة	%
أقل من 1 هـ	105954	%16	37.207هـ	%0.5
1 إلى 10هـ	332529	%52.17	1.341.257هـ	%18.2
المجموع	438483	%69.5	1.3178.460هـ	%18.7
10-50هـ	167170	%26.5	3.185.810هـ	%43.3
50-100هـ	16580	%2.6	1.096.136هـ	%15
المجموع	183750	%29.1	4281.946هـ	%58.3
أكثر من 100هـ	8499	%1.4	1.668.756هـ	%23
المجموع العام	**630732**		**7.349.166**	

المصدر: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1926م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص161.

ينبغي أن نضيف لهذه التجزئة الكبرى تمركز أقلية مميزة صغيرة، أنها جماعة كبار المستغلين الذين يزرعون أكثر من 100هـ، بينما عددهم عموما ليس إلا 8499 أي 1.4 أنهم يملكون قرابة ربع الأراضي الزراعية المستغلة (23%) مزروعاتهم تصل إلى 1668756 تبقى أكثر بكثير من الأراضي التي يملكها نصف مليون مزارع صغير.

هكذا فإن الاستغلالات للأراضي ليست فحسب مجزأة جداً بالنسبة لجماعة المزارعين المستغلين للأراضي، ولكنها وخاصة جد مركزة مثل هذا التفاوت يؤدي إلى آثار خطيرة خاصة الاستغلال غير الكافي لعدد من الممتلكات الكبرى.

فإن الاستغلالات جد مهمة لأنها تمثل أكثر من نصف المسافة المزروعة (58%) بمعنى 4281.946، غير أن المزارعين لا يصلون إلا إلى 29.1% من المجموع أي 183750 حيث أغلبيتهم 167170 يملكون مساحات من 10 إلى 50هـ، وبالتالي هذه الإحصائيات تبين لنا تجزئة الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين وتمركز الأقلية من المزارعين، والمشتغلين الكبار التي لها مساحات متوسطة.

ففي عام 1954 كان معدل ملكية الجزائر لا يتعدى 14% هكتار، في حين معدل ملكية الأوربي 109 هكتار، حيث كانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14 هكتار 73% من ملاك الأرض، مقارنة بالأوربيين الذين تبلغ نسبتهم 27%.[1]

فالجدول التالي يمثل عدد أصحاب الملكية والذين لا ملكية لهم:

الفئات	1948	1954
ملاكو الأرض	53 78000	4 94500
الطيّرون	132 900	60 400
الخماسون	–	–
عمال المداومة	4 88100	575 500
عمال موسميون	35800	77 100
عمال دائمون	–	108 800
		14 38 300

1- أ.زغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص24.

إذا أردنا التحقيق في هذه الوضعية تبعا لما تقره إحصاءات الجدول نجد أن الملاك أصحاب الطبقات الصغيرة والذين يقدر عددهم بـ 0000 78 53 فرد وهذا بالنسبة لسنة 1948م، أمي في سنة 1954 فقد اعددهم بـ 500 494، فالملاحظ هنا أن مالكي الأرض في حالة انخفاض، إضافة إلى فئة الطيرون، أما عن فئة العمال المداومون والموسميين فهم في حالة ارتفاع ملحوظ فمثلا العمال الموسميون في سنة 1948 بلغ عددهم 800 35 في حين في سنة 1954 ارتفع عددهم إلى 100 77عامل.[1]

بقي السكان الجزائريون بنسبة 78 %يتعاملون مع الأرض كمصدر أساسي لرزقهم، فمقارنة بملكيتهم العقارية مع التي كانت في حوزة الأوربيين كان تطورها مناقض لما عرفته الملكية الأوربية، فعدد الملكيات الأوربية الصغيرة والمتوسطة يتناقض عند الجزائريين دلالة على أن الأراضي التي كانت بأيدي الجزائريين كانت دائما محل تراجع بفعل القوانين العقارية التي تراعي أساسا مصلحة المستوطنين، بداية من قانون السيناتور كونسولت لسنة 1864، وانتهاء بقانون أغسطس 1926، مرورا بقوانين 1973، 1877، 1897 التي تسعى كلها إلى فرنسة الأراضي.[2]

1- المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دراسة في التعبير الثقافي والاجتماعي**، ج2، ص29.

2- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص322.

الجدول التالي يمثل سعة الملكية سنة 1950:

سعة الملكية سنة 1950				
سعة الملكية	عدد الملكيات	نسبتها إلى الكل	مساحتها بالهكتار	نسبتها إلى الكل
أقل من 10ه	438483	69.52	1.378.400	18.75
من 10ه إلى 49ه	167170	26.50	3.185.800	43.34
من 50ه إلى 99ه	16580	2.62	1.096.100	14.99
100ه فما فوق	8499	1.34	1.688.800	22.97
	630730		7.349.100	

ومن خلال الأرقام نستصعب بعض النشريات الحزبية الحديث عن الطبقة بين السكان الجزائريين في ظل الحضور الفرنسي المسيطر[1] على شتى الأصعدة الاقتصادية والمحتكر لكل موارد الرزق تقريبا، حيث أكدت الدراسات الحديثة الموثقة أن:

2-المجتمع الريفي:

لم يكن كله على مستوى واحد من الحياة، إذ كان يوجد ضمنه ملاك كبار يمثلون الأرسطقراطية العقارية والبرجوازية الريفية تم إحصائهم في سنة 1954 بحوالي 3496 مالكا، تتجاوز ملكية الواحد منهم 100ه، وكان معدلاهم بحسب المناطق أزيد من 367ه، وعليه فقد

1- عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق، ص323.

كان بين أيدي هؤلاء الذين لا يشكلون سوى 1.34% من مجموع الملاك ما نسبته 23% من كامل الأراضي لدى الفلاحين الجزائريين، أما عن دخلهم السنوي فقدر معدله حوالي 560.000 فرنك فرنسي.

يليهم الفلاحون الميسورون للطبقة الوسطى والصغيرة الذين يتراوح دخلهم ما بين مائتين وخمسمائة ألف، وملكيات تتراوح مساحتها ما بين 11 و50 هكتار أو ما بين 50 و400 هكتار، في حين سجلت هذه التالية انخفاضا في 1950 سواءاً بالنسبة إلى مجموع الفلاحين حيث قدرت نسبتهم 2.62% أو إلى مجمل الملكية الإسلامية الجزائرية التي قدرت بـ 14.9%، حيث عرفت القطع الصغيرة التزايد في نفس التاريخ وعلى التوالي بنسب 26% و44% وهذه المساحات التي تمتلكها البرجوازية الصغيرة والتي لا يتجاوز دخلها السنوي 200.000 فرنك.

لتأتي بعد طبقة البوليتاريا الفلاحية بعد البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والتي تتكون من العمال الفلاحين الذين يقدر عددهم بنحو 573.000 بين عامل دائم وعامل مؤقت، والذي يبلغ دخلهم السنوي حوالي 100.000 فرنسي، ومن أصحاب الملكية المجزأة الصغيرة ومن الخماسين ومستوى حياة هؤلاء جميعا قوامه ما بين 40 و60 ألف فرنك فرنسي سنويا.

وحسب إحصاء سنة 1950 كان الملاك الصغار لأقل من عشر هكتارات يشكلون نحو 438.483 فلاحا ويمتلكون 1.378.000 هكتار.[1]

وعدد الملاكين لأكثر قليلا أي 19 هكتار والذين بحوزتهم 3.185.000 هكتار هو 176.170 فلاحا بمعنى أن أكثر من نصف الملكية الجزائرية عبارة عن الملكية الصغيرة المجزأة، فإن فئة الخماسين قد قدرت في نفس الفترة بـ 170.000 خماس، مع العلم أن هذه الفئة قد تدنى عددها كثيراً، بمعنى أن نظام الخماسة كان يتطور نحو الزوال، لكن هذا لا يعني ارتفع مستوى الخماس، إنما يعني تحوله إلى عامل مؤقت أو بطال، أما بالنسبة للبطالون في القطاع الريفي قد

1- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص324.

قدرتهم بعض الدراسات بحوالي 850.000 شخص، وهناك تحقيقات أخرى ترفع عددهم إلى أزيد من مليون بطال.

وفي كل الحالات مهما اختلفت المصادر فإن معدل مستوى حياة العائلات الريفية الجزائرية كان يتراوح ما بين 12.000 و30.000 ويعد من بين أدنى المستويات في العالم، أما بالنسبة إلى حياة سكان المدن فيبدوا أن أحسن حالا ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي يعود إلى النزوح الريفي نحو المدن وقرى الاستيطان.

3-سكان المدن من الجزائريين:

وعلى غرار الريفيين فهم أيضا طبقات ومستويات ففيهم البرجوازيين وحتى منهم دون البروليتارين، والبرجوازية[1] هنا متعلقة بالفترة القريبة من الثورة هي البرجوازية الحديثة التي تشمل العناصر التي تكونت تكوينا فرنسيا والممارسة للوظيف، أو لمختلف المهن الحرة كالمحاماة والطب والصيدلة، أو من ضباط ومثقفين وبعض التجار الصناعيين وأمثالهم من الإطارات العليا بحيث يشكلون جميعا طبقة رأسمالية برجوازية بالمفهوم الماركسي، ولا فئة تقارن بالفرنسي، وإنما نخبة متميزة مجتمعيا بالنسبة لباقي المجتمع الجزائري أو بمفهوم آخر نخبة من فرديات تزايد عددها بسرعة ما بين 1950-1954م لتصل حوالي 5000 شخص،

تليهم الطبقة الوسطى وهي التي ينتمي إليها صغار الحرفيين والعاملون الصغار بالتجارة والصناعة والمتوسطون منهم وكذلك الموظفون والتقنيون والإطارات المتوسطة وعناصر من الطبقة العاملة والعمالة المهنيين.

حيث صنفت هذه الفئات المتقايضة الأجر على حساب إحصاء سنة 1954 على النحو التالي:

1- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص525.

- عمال مهنيون وموظفون وبعض المشتغلين 68.000
- مثقفون وإطارات تقنية 10.500
- عمال أحرار: تجار وحرفيون 69.100
- عمال مهنيون 33.400

181.000 الحضرية 70%

- وبناءا على هذا نسبة الطبقة الوسطى إلى مجموع العاملين الأجراء المقدرين بنحو 330.000 هي:

وإلى مجموع المشتغلين خارج القطاع الفلاحي المقدر بنحو 584.000 هي 39.70 % في حين نسبتهم إلى مجموع سكان المدن هي14 % وهذه نسبة معتبرة،

حيث يرى بعض الدارسين أنها ثمرة الإقبال على التعليم الفرنسي الذي انفتحت أبوابه أكثر في وجه الجزائريين بعد سنة 1919 بحيث كثر حملة[1] الشهادة الابتدائية وأيضا حملة الشهادة الأهلية وبالأخص بعد ح ع 2، وما أن جاءت سنة 1954 حتى كانت نسبة حملة الشهادة الأولى تقدر بـ 10%من السكان البالغين الذكور بالمدن ونسبة الحاصلين على الثانية بنحو 1.2% وكلتاهما كانت تسمح للجزائريين بأن يطمحوا إلى شغل دائم ووظيفة متواضعة.[2]

وتبين لنا الإحصائيات الزراعية من بين 630.732 فلاح جزائري كان 438.483 فلاحا يمتلكون أراضي فلاحية لا تتجاوز مساحة الواحدة منها 10 هكتارات وهذا ما يعادل نسبة 69 %من مجموع المساحة.

أما باقي المساحات موزعة على الشكل التالي:

- 167.170 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح بين 10 إلى 50 هكتار.
- 16.815 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 50 إلى 100 هكتار.

1- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص326.

2- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص327.

- 8.490 فلاح يمتلكون أراضي تزيد مساحتها عن 100 هكتار.[1]
- 440.000 فلاح جزائري فقير يمتلكون أراضي تقل مساحتها من عشر هكتارات، و570.000 عامل زراعي بدون أرض والعاملين الدائمين في الزراعة 150.000، والباقي موسميين.

وفي سنة 1954، كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعاشي يجمع حوله 5.200.000 جزائري، حيث كان هناك انعدام في التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين بالحقائق الرقمية التالية:

- 25.000 مزارع أوربي نصفهم في القطاع الوهراني يستحوذون على 2.720.000 هكتار بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد.
- 532.000 مزارع جزائري يستفيدون من 7.672.000 هكتار بمعدل 14 هكتار للمزارع الواحد.

فكثافة هذه الأراضي الزراعية عادت بالنفع على كبار المعمرين التي كانت مساحات أراضيهم تزداد اتساعا.[2]

فالجدول أدناه يمثل لنا توزيع الأراضي الصالحة للزراعة سنة 1954م، فالحقائق تبين لنا معاناة الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له فإن 46 %من الفلاحين الجزائريين في بطالة تامة وليس لهم أي عمل يقومون به ولوسيط لشراء ما يحتاجونه لعائلاتهم.[3]

1- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص401.

2- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص402.

3- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص371.

- **توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر 1954 بالهكتار:**

أراضي يملكها الأوربيون		أراضي يملكها الجزائريين		
المساحة	**عدد الملاك**	**المساحة**	**عدد الملاك**	**المساحة**
40.000هـ	8.000	1.850.000هـ	3.91.000	إقل من 10هـ
209.000هـ	7.000	3.013.000هـ	118.000	10-5هـ
306.000هـ	4.000	1.226.4000هـ	17.400	100-50هـ
1.202.000هـ	5.000	1.108.000هـ	5.000	500-100هـ
963.000هـ	900	4.4.700هـ	600	أكثر من 500هـ
2.720.000هـ	24.900	7.612.100هـ	532.000	المجموع

-

- ومن خلال هذا التقسيم غير المتساوي للأراضي الزراعية الصالحة، فإن المواطن الجزائري صعب عليه الأمر، لعدم تمكنه من توفر لقمة العيش، حيث كان 50 % من السكان في بعض الأماكن يعيشون على أكل بعض الأعشاب والبقول.

ومن خلال الجدول يتبين لنا توزيع الأراضي الصالحة للزراعة سنة 1954م فإن 73 %من الفلاحين الجزائريين كانوا يملكون أقل من 10 هكتارات، وهذه الحقائق تبين لنا معاناة الشعب الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له، فإن 46 % من الفلاحين الجزائريين في بطالة تامة وليس لهم أي عمل يقومون به ولو بسيط لشراء ما يحتاجونه لعائلاتهم.

4-الاستعمار يوجه الزراعة نحو إنتاج الخمور:

قد بلغت أراضي الكروم التي يملكها المستوطنين الأوربيين 95 % وأكثرها ملك لكبار المستوطنين،[1] حيث بلغ إنتاج الكروم في سنة 1953م إلى 58.500.000 هكتولتر في فرنسا غير أنه لم يتجاوز 16 مليون هكتولتر في الجزائر.[2]

حيث بلغ الإنتاج الجزائري من الخمور سنة 1954 "19300000" مليون هكتولتر، أما بالنسبة لإنتاج الحبوب فقد نقص عما كان عليه بنسبة 20 % بعدما كان يقدر بعشرين مليون قنطار في العام بين عامي 1905-1914 أصبح 17 مليون قنطار بين عام 1945-1954م.

فبالنسبة للجزائريون كانوا ينتجون الحبوب والتي تعتبر الغذاء الخاص بهم وكذلك ينتجون زيت الزيتون والتين.[3]

فزراعة الكروم تعتبر زراعة استعمارية وفي سنة 1954 كان المزارعون الأهالي من بين مساحة إجمالية قدرت بـ 200 201هـ، 40.000هـ فقط أي عشرها، غير أن هذه المساحة عليها أن تتقلص إذ ما اعتبرت كروم الخمر بتفاقم الفوارق الجهوية، وخاصة في إطار الفلاحة الثنائية.

وهكذا واصلت هذه الزراعة توسعها على حساب المناطق الأخرى باستثناء المساحات المسقية، وتواصلت في كل مكان على حساب زراعة الحبوب سواء التقليدية أو الحديثة. وبذلك فإن التعمير يمتلك أكثر من 90 % من الكروم غير أنه يقوم بدوره البالغ على الصعيد الاقتصادي.[4]

1- رابح تركي عمامرة، مرجع سابق، ص110.

2- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص140.

3- رابح تركي عمامرة، مرجع سابق، ص110.

4- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص173.

الجدول أدناه يمثل تطور إنتاج الكروم في الجزائر 1954م:

السنة	الإنتاج بالهيكتولتر
1954	19.297.000

المصدر: بن داهة عدة، مرجع سابق، ص436.

وقد حولت الأراضي من زراعة الحبوب إلى زراعة الكروم وزادت المساحة المستغلة في مجال زراعة الكروم، لصناعة الخمور إلى أكثر من 348 ألف هكتار في سنة 1947م.[1]

وفي أعوام 1945-1954 انخفض إنتاج الحبوب إلى 4.65 قنطار ولا يزيد دخلهم السنوي الفردي على 22.000 فرنك.[2]

- **تربية المواشي:**

إن النشاط الرعوي تم إبعاده إلى التل ودفعه جنوبا وهذا بسبب سلب أراضي المراعي، وعدم توفير الماء للنشاط الرعوي جعلت النشاط يتأثر،[3] فكانت تربية المواشي تمثل الثروة الأساسية للفلاح الجزائري، فقد انخفض إنتاجها، حيث أن بمعدل الذي كان يقدر بـ 35 بقرة و156 ماشية

1- تندراري عبد الرحمن، **العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2017-2018، ص205.

2- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق، ص55.

3- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص32.

لكل مائة ساكن فيما بين 1934-1941م، أصبح 23 بقرة و134 ماشية لكل مائة ساكن فيما بين 1948-1953م.[1]

إن تراجع قطعان الغنم إلى 4.500.000 رأس سنوات 1945-1954م جعل عدد الأغنام تتناقص بالنصف فإن الحياة المزرية في البدو الرحل لتربية الحيوانات أجبرتهم على تغيير معيشتهم والبحث عن معيشة أخرى، وهذا ما يبين لنا تراجع في النشاط الرعوي.[2]

أما فيما يخص تربية الأبقار وهو رأس مال المربيين المسلمين عرف تدهوراً ملحوظا بعدما قدرت هذه الثروة بحوالي 9 ملايين رأس سنة 1916م، انخفضت إلى 5 ملايين رأس سنة 1954 وذلك بسبب فقر المربين الرسالة واستقرارهم المرهون بالتطور.[3]

- **حرمان العامل الزراعي الجزائري:**

إن الفترة الممتدة ما بين 1945-1954م تعتبر من أحلك الفترات التي مر بها الفلاح الجزائري ذلك نتيجة استمرارية عملية النهب والاستغلال الاستعماري والاستيطاني، وإن حوالي 60 % من العائلات البدوية والفلاحية تعيش فقرا مدقعا كاملا سنة 1948.

وتشير الإحصائيات أن 46 % من الفلاحين كانوا يعيشون البطالة فمثلا "موسم الحصاد سنة 1947م فقد تبين الإحصائيات أن حوالي 45 ألف بطال ريفي قدموا طلباتهم للبحث عن العمل اتجاه المصالح المختصة"، وأن معدل دخل الفلاح الجزائري لا يتعدى 120 ألف فرنك

1- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص505.

2- هواري قبايلي، ثمن حرب، مرجع سابق، ص33.

3- أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص173.

فرنسي قديم، ونجد حوالي 7 مليون[1] فلاح كانوا يشعرون بالظلم والقهر والبطالة،[2] فدخل الفلاحين المسلمين تقريبا أعلى نسبيا من أدنى دخل عالمي.[3]

إذا كان معدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري خلال سنة 1954 لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، في حين كان متوسط دخل الفلاح الأوربي يتجاوز 78.000 فرنك سنويا.[4]

لقد كان الساكن الريفي لا يتغذى إلا بكسرة من شعير ولبن، ولا يستطيع تناول القهوة والسكر إلا نادراً، كما أنه لا يمكنه استعمال لا زيت ولا صابون، هذه المعيشة التعيسة ومحتمة عليه، حيث كانت وسائل العيش أغلبية المزارعين غير مستقرة.

قدرت الأوساط الرسمية في سنة 1946م أن عدد فئات العمال والخماسين بنصف مليون عائلة،[5] غير أن التوزيع الحالي للأرض أدى إلى إحداث بوليطارية فلاحية والتي قساوة العيش فيها صعبة.

وتذكر الإحصائيات على ضرورة الخماسة بالمزارع والتي تقدر مساحتها أكثر من 50هـ، وكانت تعكي لهم الأراضي المخصصة للزراعات الجافة أين الأحوال المناخية أكثر قسوة.[6]

1- تنداري عبد الرحمن، مرجع سابق، ص202.

2- نفسه، ص203.

3- نفسه ص163.

4- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص408.

5- تجريد الفلاحين، مرجع سابق، ص164.

6- المرجع نفسه، ص165.

إن هذا الوضع الناتج جعل السكان يعانون من قلة في المواد الغذائية، حيث نجد ثلاث أرباع من السكان محرومون من الحليب، اللحم، البيض، ومن المواد الدسمة، وهكذا فإن هذا الوضع حرج تسبب في عدة أشكال سوء التغذية ونقص في التغذية، بطالة، أمية.[1]

ففي مقال مقتبس من جريدة البصائر صور لنا الشيخ البشير الإبراهيمي الحالة المؤسفة التي تدهور إليها مستوى العيش لدى الفلاح الجزائري، حيث شبه بالفلاح الباكستاني الذي يجتهد نفسه في خدمة الهندوسي مقابل جزاء نقدي مهيمن.

إن الفترة الممتدة ما بين (1945-1954م) فترة شرسة ضد الفلاحة والفلاحين الجزائريين مما زاد في نقمة هؤلاء ضد الاستعمار خاصة لما تدهور المستوى المعيشي والاجتماعي للفلاح وأصبح يعرف عند عامة الجزائريين "بعام الحريرة".[2]

المبحث الثاني: الصناعة

إن واقع الصناعة في الجزائر كان ضعيفا جدا وخاصة الصناعة الأهلية، التي ترتكز على الصناعات التقليدية.[3].

إذ لم تتطور كثيرا، وقد اقتصرت الصناعة على الصناعات[4].

1- بن داهة عدة، ص215.

2- تنداري عبد الرحمن، مرجع سابق، ص205.

3-أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، نشر دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص64

4- مازن صلاح حلمد مطبقاتي، **جمعية العلماء الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-1939**، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، تحت إشراف الدكتور: محمد عبد الرحمان برج، 1984-1985، ص28

الخفيفة الاستهلاك المحلي مثل تصنيع الأغذية وبعض الصناعات الآلية والكهروبائية والمنتوجات والجلود، حيث كان تركز هذه الصناعات في المناطق التي كان عدد الأوربين فيها يزيد من عدد المسلمين، غير أنهم كانوا مسيطرين على هذه الصناعات امتلاكا وتشغيلا[1].

حيث كانت الصناعة المحلية والحرف في الجزائر تساهم بنسبة قليلة جدا لا تتعدى 10% في عام 1955[2].

عمل الاستعمار الفرنسي في هذا الجانب على نهب واستتراف الثروات الباطنية الجزائرية، وتوجيهها إلى فرنسا على شكل مواد خامة لخدمة الصناعة الفرنسية من ناحية، واحتكار الأسواق لتصريف المنتجات المصنعة المستوردة من فرنسا من ناحية أخرى، ومن أبرز ما اختصت بها سياسة التصنيع التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمنشآت القاعدية والوحدات الصناعية، إذ تمركزت 51% من هذه الوحدات في الجزائر الوسطى، و 25% في المنطقة الشرقية، و 20% في المنطقة الغربية[3].

أما في مايخص بالطاقة والمنشآت الأساسية، من طرق وسكك حديدية والمرافق الأخرى، فقد أقيمت في المناطق الجنوبية منها، حكم عليها بالعزلة والتخلف والحرمان، مما نتج عنه إلى الاختلال بين مدينة والريف من ناحية، وبين الشمال والجنوب من ناحية أخرى[4].

1- مازن صلاح حلمد مطبقاتي، مرجع سابق ،ص29

2- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع" **الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4/ العدد 3، جامعة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ص228.

3-أزغيدي محمد لحس3ن، مرجع سابق، ص25

4-أزغيدي محمد لحسن، المرجع نفسه، نفس الصفحة

لقد عمد الاستعمار الفرنسي على حرمان الجزائريين من الصناعة التحويلية واكتفى بالصناعات الاستخراجية للمواد الأولية، كما قام باحتكار مصادر زائدة كالثورة المعدنية بالجزائر منها مناجم الحديد، والفوسفات والفحم، وكذا محاصل الفلين والحلفاء، التي كانت توجه مباشرة من مناطق الاستخراج إلى الموانئ الكبرى كالجزائر، ومنها إلى فرنسا وأوربا[1].

وتبين الإحصائيات التالية جدول الإستخراجالمنجمي محدود ولا يمثله قبل كل شيء إلا إنتاج مسيطر هو إنتاج معدن الحديد، أما المعادن غير الحديدية باستثناء الفوسفات فإنها هاشمية..[2]

تطور الإنتاج المنجمي 1000ط:

المعادن	1951	1952	1953	1954
الفحم الحجري	247	269	295	303
معدن الحديد	2823	30.92	3388	2927
معدن الرصاص	4.6	7.1	11.6	14.8
معدن الزنك	22	25.4	34.4	50.3
معدن الأتمد	4.3	3.7	6.3	8.2
حجر الحديد	31.4	25.2	29.8	33.5
الفوسفات	776	702	6.8	759
النحاس	276	194	545	827

1-شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة وهران 1، السنة الجامعية 2014-2015، ص72

2-الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص178

وهكذا تواصل الاستخراج في غالب التأحيان وهو يبحث فقط من المعرف المعدني ولم يكن موضوع بحث مبرمج على الأمد الطويل كما تمليه الطرائق الحديثة والمختبرة بأوروبا، إن الركات كانت تحد بصفة عامة استثماراتها كما يدل على ذلك الكمية المستخرجة القليلة وركود الإنتاج بل وحتى بعض التقهقر للفسفات مثلا بينما كانت الإمكانات مرتفعة جدا.

أما معدن الحديد وحده الذي أبقي على حالته المرتفعة وذلك باقترابه من ثلاثة ملايين طن.

أما مناجم الفجم الحجري تعتبر صعبة الاستغلال وذلك نظرا لموقعها الجغرافيبعيدة جدا عن أمكنة استخدامها قليلة المردودية للاقتصاد الاستعماري، فكل هذه العوامل تفسر التقهقر الذي لوحظ ابتداءا من سنة 1954..[1]

ولقد سجل سنة 1952 انخفض عدد العمال في القطاع المنجمي، والجدول التالي يمثل تطور أعداد العمال في القطاع المنجمي:

المعادن	1952	1953	1954
الفحم الحجري	3022	2881	3026
معدن الحديد	6430	6874	6174
الرصاص والزنك	2238	1923	1363
معادن أخرى	994	827	434
فوسفات	2659	2278	2344
المجموع	15343	14783	13676

1- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص179 .

من الجدول تجذب الانتباه ظاهرتان إثنان: قلة الأعداد وانخفاضها المستمر أثناء الفترة المعنية، كثير من المناجم لا تعرض إلا مناصب قليلة جدا للشغل ما يفوق بقليل خمسة عشر ألف عامل سنة 1952 منها ما يقرب من النصف الشغل المزمن خاصة على الصعيد الجهوي والمحلي حيث كان يوظف العمال على بعد عشرة كيلو مترات وعبر منحدرات شديدة جدا، فكانت تقدر الأجرة اليومية بـ 300 فرنكا، أي ما يقارب الأجر الأدنى الزراعي... كل ذلك يفسر الإضراب الطويل الذي قام به المستخدمون سنة 1953.

وهكذا بقي القطاع المنجمي هاشميا ولم يكن له أي تأثير سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد الاقتصادي..[1]

بالنسبة للمؤسسات الصناعية لم تتجاوز نشاطها ثلاث قطاعات وهي:

1-تصنيع حوالي 15% من المنتوجات الزراعية.

2-إنتاج بعض المواد الاستهلاكية مثل الأدوات المنزلية والكهربائية.

3-إنتاج مواد البناء والأشغال العامة..[2]

أما بالنسبة لهذا القطاع الذي كان أكثر تنوعا ألا وهو البناء فإنتاج الإسمنت لم يلبي الحاجيات رغم مضاعفة التسليمات، غير أن المصانع الفرنسية هي التي تغطي الحاجات، والقطاع نفسه لم يتم تكامله مع اقتصاد البلاد فكان معظم الخشب هيكل البناء وخشب النجارة والأثاث يأتي من أوربا ومن إفريقيا الاستوائية، حيث توجد صناعات أخرى وخاصة صناعات النسيج

1-الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص182.

2-رابح تركي عمامرة، مرجع سابق، ص111.

والأحذية عددا مختلفا من المنتوجات المستوردة، التي تؤكدالظاهرة المزدوجة الخاصة بكل اقتصاد استعماري..[1]

ضف إلى ذلك كانت هناك مصانع للخمور خاصة في ظل زيادة مساحة زراعة الكروم.

في حقيقة الأمر أن المستعمر كان ضد تطور المجال الصناعي بالجزائر لأن في ذلك خسارة لليد العاملة الزهيدة، وكذا أن الرأسمالية الفرنسية كانت تخشى من أن تفقد أحد أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتجاتها، تلك السوق التي توفر لها أكثر من 700 ألف يد عاملة، هذا إن لم نقل أن هدف المستعمر من سياسة تلك الصناعة هو إبقاء الجزائر مرتبطة اقتصاديا به في جميع المجالات وبالتالي محاربتها في الجانب الصناعي، حيث لا تبوز بكيانها الاقتصادي الخاص وهكذا تنقلت من قبضته، وخاصة أن حاجة الاستعمار في الإستحواذ على ثروات الشعب الجزائري قد ازدادت خلال مطلع القرن العشرين[2].

حيث نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها..[3]

وذلك عن طريق القضاء على الصناعات التقليدية الموجودة، وتحويل أصحابها إلى أيد أجيرة، وكان الفرض في ذلك هو إبقاء الجزائر[4]، ميدانا خصبا لإنتاج مواد الخام لتمويل المصانع الفرنسية في بلاده معتمدا على إبعاد الجزائريين من أخذ الخبرة الصناعية..[5]

1-الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص183.

2-شبوب محمد، مرجع سابق، ص73.

3-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، مرجع سابق، ص22.

4-أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص25 .

5-نفسه، ص26.

إذا ما كاد إندلاع الثورة حتى اختفت صناعة الجزائر التقليدية، وأصبحت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا، واختفت مصانع الأسلحة والبارود..[1]

وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، ومقابل هذا تزايدت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي صارت في سنة 1954، حوال ستمائة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم..[2]

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فالمجتمع الأوربي يحتل فيه الدرجة الثانية بعد قطاع التجارة والخدمات بنسبة 28% فقبل الحرب العالمية الأولى..،[3] كان يقوم على الصناعة التحويلية للإنتاج الفلاحي والغابي.

إضافة إلى الصناعة الإستخلاصية بمعنى استخراج المعادن كالفوسفات والحديد والرصاص والزنك.

أما بالنسبة إلى الصناعة القاعدية فقد كانت شبه معدومة بل هي معدومة ما دام أنه لا يصنع مسمار واحد في الجزائر.

حيث ترجع فكرة التصنيع في الجزائر إلى ظروف الحرب العالمية الأولى، حيث عملت الإدارة بتشجيع الإنتاج الصناعي في الجزائر لدعم المجهود الحربي الذي كانت تسعى إليه فرنسا لمقاومة الغزو الألماني، حيث يتبين وجود 916 ورشة صناعية يعمل فيها 29.000 عامل، لكن إلى غاية ح ع2 لم يزد مجموع العاملين في الورشات التي تتسع لنحو 20 شخصا عن 40000 عامل ثلثهم من الأوربيين.

1-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص22.

2- نفسه، ص23.

3-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص319.

ظلت الجزائر تنتج 3 ملايين طنا من معدن الحديد بدون صناعة حديدية وتوجد فيه كذلك الأصوان والحلفاء بكثرة لكنه في نفس الوقت يعاني من نقص الورق والقماش، ولا يجد الكفاية في الأسمدة وهو المنتج لحوال 763.000 طن من الفوسفات خلال سنة 1955.

في هذا المجال كانت الجزائر مرتبطة بفرنسا غاية الإرتباط ولم يتخذ القرار لعلاج هذا الوضع الاحتلال ح ع2 بغية إيجاد شغل رلليد العاملة الجزائرية التي لم تكفيها الزراعة لوحدها ضمان حياتها..[1]

المبحث الثالث: التجارة

بقدر ما أنهك الاستعمار الفرنسي الصناعة قبل أن يقضي عليها، فإنه عمل على خنق التجارة الخارجية التي كانت مزدهرة قبل الغزو الاستعماري، حيث أكدت المصادر على تنوع لغاتها أن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تشن علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع البلاد العربية وأوربا الغربية خاصة، وبأن تجارتها كانت تعود على البلاد بأرباح كثيرة، تستثمر في شتى الميادين، ثم جاء الاستعمار وما دامت تمر السنوات الأولى من الاستعمار حتى صار ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا، نظرا لأن عمليات التصدير والتوريد أصبحت مقصورة على فرنسا..[2]

وبسبب سيطرة المستوطنين في المجال التجاري، حيث أن هؤلاء وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية الكبرى تمكنوا من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية مما استطاعوا تشكيل شبكات متداخلة، تحكموا من خلالها في سائر المرافق الاقتصادية بالجزائر، بما في ذلك التجارة حيث كانت المستعمرة عبارة عن سوق للمنتوجات الفرنسية المصنعة بالإضافة

1- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص320.

2-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص23

إلى القهوة، الشاي، السكر، وموردا هاما للمنتوجات الأولية التي كانت تصدر خاما نحو مارسيليا وشينا.

ونجد قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات ذلك لأن معظم الصادرات كانت في صورة خام توجه إلى الأسواق الرأسمالية وتتأثر بالأزمات، في حين الواردات كانت من المواد المصنعة التي تتطور باستمرار مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها، ثم إن موقع الجزائر كمستعمرة جعلها مرتبطة في مبادلاتها التجارية بالأسواق الصناعية خاصة الفرنسية منها، حيث نجد أن التفاوت بين القطبين الأوربي والجزائري التقليدي نتج عنه تفاوت كذلك في نسبة مساهمتها في قطاع التجارة، حيث أن الصادرات كانت تمثل أغلب الإنتاج في القطاع الأوربي الذي كانت مشاركته أساسية ومبايعتها للخارج مكونة من عدة منتوجات زراعية ومعدنية، أما القطاع التقليدي ومشاركته في الصادرات ليست أساسية وغير.[1] ثابتة، لكنها شهدت في هذا القطاع انخفاضا، وذلك نظرا لقلة المراعي وهجرة اليد العاملة إلى المدن.[2].

وبسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على معظم نشاطات التجارة في الجزائر، فقد سيطروا على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وإرباحها إلى فرنسا.

حيث كان هدفهم الأساسي هو السيطرة على السوق الدخلية الجزائرية وذلك من خلال اصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا بهدف عزل الجزائر تجاريا.

فتلك القوانين منعت الجزائر من المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة ولم يعد بإمكانها حماية صناعتها وحرفها، والتي كانت بضاعتها ذات جودة عالية.[3]

1-شبوب محمد، مرجع سابق، ص75

2- نفسه، ص76

3-م. مساعد أسامة صاحب منهم، مرجع سابق، ص226

أما الهدف الثاني هو تصدير رؤوس الأموال بشكل تلقائي، حيث أن العلاقا العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، فهذا العجز نتج عنه احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها، فضلا عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد..[1]

وفي الفترة التي سبقت سنة 1954، لم يكن في استطاعة أحد الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية، بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها مجموعة من المستعمرين، بجمع الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في نفس الوقت..[2]

حيث إستولت الرأسمالية على السوق الجزائري في تحطم الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي وفتحت المجال الواسع للبضائع الفرنسية..[3]

كما كانت الأسواق الجزائرية مقفلة في وجه سلع الدول الأجنبية وجعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها حيث لا تجد من ينافسها في السوق التجاري، فأصبحت الجزائر سوقا للمنتوجات الفرنسية ومصدر للموارد الأولية التي تحتاجها مصانعها وهو ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري الجزائري..[4]

وقد أخذ النشاط الحرفي الذي كان متطورا جدا في مدن البلاد في الإندثار وذلك بسبب استيراد منتوجات صناعية منافسة..[5]

1- م. مساعد أسامة صاحب منهم، مرجع سابق،ص227

2-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص23

3يحيى بوعزير، مرجع سابق، ص49

4-عمار عمورة، الجزائر، **بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج1، دار المعرفة، 2006، ص383

5-عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ، ص69

إن الاقتصاد الجزائري في مجمله سنة 1954، يتميز بالرأسمالية الزراعية، بينما كانت الرأسمالية الفرنسية تهتم بالنشاطات المنجمية والبنكية والتجارية والتي تعتبر مصادر ربح سهل يساهم من جهة أخرى في ترسيخ تبعية الجزائر اقتصاديا وماليا وتجاريا الإقتصاد الفرنسي.

وتتميز هذه التجاعية في الميدان التجاري برجحان مبادلات الجزائر الخارجية مع فرنسا وهو ما يمثل أكثر من 80% من جهة وبالمستوى العالي في العجز البنيوي للميزان التجاري الجزائري من جهة أخرى..[1]

وكانت تعتمد الصادرات الجزائرية نحو فرنسا على الخمور، والحبوب والحوامض والفلين، والحلفة والحديد الخام والفوسفات والبترول، وذلك ابتداءا من الخمسينات وتقدر واردات الجزائر من فرنسا بحوالي 80% وكان الميزان التجاري عاجزا وذلك بسبب النمو المتطول والمواصل للواردات على حساب الصادرات.

ونظرا لقلة صادرات الجزائر إلى الخارج كانت منطقة الفرنك مرتبطة بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في منطقة الفرنك الذي لم تستطع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتعيد تموينه.

وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري كانت تسيطر عليه فرنسا التي كان يوجد فيها مركز القرارات الكبرى المتعلقة بالاستثمارات والإنتاج والمبادلات..[2]

فبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات، فعملت فرنسا على توسيع بعض الطرقات التي تربط بين مراكز الإنتاج والمدن الكبرى أو الموانئ لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد..[3]

1- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ، ص69

2- المرجع نفسه، ص70.

3- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص31.

واحتكار النقل البري والبحري، وبذلك أخذت البضائع الفرنسية تتوسع في أسواق الجزائر بشكل كبير، خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم، وبذلك تحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين..[1]

وقد احتكر النقل البحري وحدة عشرة شركات فرنسية وصار 70% من صادرات الجزائر كلها لفرنسا، و 33% من إرادتها من فرنسا وبذلك لعبت الجزائر دورا هاما في تقدم الاقتصاد الفرنسي وأصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية عام 1954.

وتسبب هذا الوضع في النقص الدائم في المدفوعات التجارية، ففي عام 1954 استوردت الجزائر بقيمة 218.4 مليار وصدرت بقيمة 140.2 مليار فرنك قديم..[2]

فبفضل الشركات والمؤسسات استطاعت رؤوس الأموال أن تزدهر، وكبرت أربعة وعشرين شركة في الجزائر، وحققت ارتفاع أرباح 468 مليون سنة 1947 إلى 7155 مليون فرنك قديم عام 1954..[3]

ويعود ضعف الجزائر في الجانب التجاري إلى تدهور القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة.

إلى جانب ذلك احتكرت إدارة الاستعمار تجارة الجملة، من ناحية الاستيراد والتصدير، وقد حاول بعض الجزائريين إقتحام هذا المجال لكنهم قوبلوا برفض إدارة الاستعمار، وأن عملية الاستيراد والتصدير تلك تتطلب نفقات ضخمة والمعلوم أن رؤوس الأموال كلها كانت في قبضة المستعمر..[4]

1- يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص49.

2- نفسه، ص50.

3- نفسه، ص52

4- شبوب محمد، مرجع سابق، ص76

حيث كان 40% من الأوربيين يعيشون في الجزائر ووهران أما البقية كانت تعيش في مدن أخرى بنسبة 40% إذ نجد حوالي 792.000 أوربا بالمدن سنة 1954 وتمركزهم في المدن جعل التجارة والخدمات أكثر أهمية.

ففي سنة 1953 قسمت إلى 8% في مجال النقل و 22% في المجال التجاري و 22% في مجال الإدارة العامة والمهن الحرة و 5% في مجال الخدمات..[1]

ارتفع عدد العمال الأوربيين إلى 11700 غير أن الإدارة والتجارة هما المجالات اللذان وفرا أكبر عدد من فرص العمل والجدول التالي يبين ذلك:

النشاط	المسلمون	الأوربيون	المجموع
الإدارة	122700	57200	179900
التجارة	56400	38500	94900
الصناعة	20000	9000	29000
البناء والبريد والمواصلات	45000	13000	58000
المجموع	244100	117700	321800

من خلال تحليل الجدول نلاحظ زيادة عدد الموظفين المسلمين في الإدارة والتجارة يمثل نسبة80% من الزيادة العامة لهذه الفئة ونسبة 88% بالنسبة للموظفين الأوربيين.

إلا أن ارتفاع عدد مناصب الأوربيين في الإدارة يخص مناصب التأطير الأساسية العليا والأحسن من حيث الأجر، بينما كان المسلمون يعينون في الوظائف الصغيرة في أدنى درجات.

1-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص17.

حيث إذ كان 3800 فرصة عمل الذي خلق لصالح الأوربيين، في قطاع التجارة يخص النشاطات المربحة والمدرة المرتبطة، بينما هي مرتبطة به، بمجالات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة، فإن عدد 56400 فرصة عمل الذي خلق لصالح المسلمين، كان يشمل الباعة المتجولين كما المناصب الدنيا اسعاة ومستخدمين...[1]

ساهم القطاع الغير فلاحي بحوالي الثلثين في الإنتاج كانت تنتجه بالخصوص حوالي 65000 شركة أوروبية، زيادة على الشركات الصغيرة التي كان يمتلكها الجزائريون والتي تقدر ب 100.000، حيث لم يقدر إنتاجها سوى 33 مليار فركا بالقياس إلى 375 مليار فرنكا كقيمة إنتاج المؤسسات الأوروبية، رغم عددها الكبير، فحوالي 90% من النشاط التجاري والصناعي كان بأيدي الأوربيين و92% من الاستثمارات الخاصة التي قدرت 4500 مليار فنصيب الجزائريين منها هو 8% فقط...[2]

إن تواجد الأوربيين في المدن يرتبط بالنمو المطرد للشركات الموفرة للشغل فكانت الواحدة من هذه الشركات تستخدم حوالي 50 عاملا، وتدريجيا تحول سكان المدن إلى إجراء وصل عددهم بين الرجال والنساء نحو 253.000 أجير في سنة 1954م، من بينهم المستخدمون والإطارات والموظفون الذين زاد عددهم مرتين ونصف تقريبا، وكذا رؤساء المؤسسات والعمال الأحرار الذين تضاعفوا بنحو مرتين1.9 في عام 1914م.

إن هذه الفئة من سكان المدن تشكل الشريحة الاجتماعية التي تمثل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من ذوي المهن الحرة وصغار أرباب العمل والتجار، يقدر هؤلاء نحو 55.000 شخصمن بينهم الكلون الصغار يضاف إليهم الموظفون 25.000 ورؤساء العمال والمشرفين على تنفيذ المشاريع

1-عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص68.

2- المرجع نفسه، ص318.

بعدد 50.000 وأعضاء الجهاز الأمني بنحو 15.000 أي ما مجموعة 150.000 شخص يمثلون نسبة 45% من نشاط السكان الأوربيين في الجزائر.

يلي هؤلاء عمال مستخدمون في المواصلات بعدد 12.00 وفي البنوك والتجارة 77.000 تقريبا وإذا أضيف إليهم العمال الزراعيون 10.000...[1]

وعمال المناجم وقطاع الصناعة 83.000 حيث يصل مجموعة إلى 170,000 وهذا العدد يمثل أكثر من نصف السكان العاملين، و53% هي الطبقة الأوربية التي كانت تعاني من العوز فعوض أن تستفيد من الاستيطان كانت ضحية له.

هذا بالنسبة للسكان الأوربيين ما بينهم، فمقارنة بالمجتمع الجزائري فإنهم يمثلون مجتمعا مهيمن سواء بعد إطاراته أو بمستوى معيشته الرفيعة، فإطارات البلاد في فرنسية فالسياسة منها هي من الأوربيين بقدر 928% و82.4% هي من الفنيين والمشرفين على إنجاز المشاريع و86% هي من الوقائي العمومي..[2]

إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي:

وبذلك فإن فرنسا قامت بإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي عن طريق..[3]

النظم الضرائبية الاقتصادية بين البلدين ولهذا تعتبر الجزائر أحسن عميل لفرنسا من الناحية التجارية، فقد بلغت الصادرات الفرنسية إلى الجزائر أكبر نسبة مؤدية من خلال مجموع ما تصدره إلى الخارج.

1- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ،نفس الصفحة.

2-المرجع نفسه، ص319.

3-رابح تركي عمامرة، مرجع سابق، ص110.

فقد كانت الصادرات الفرنسية إلى الخارج سنة 1953م 11% إلى الجزائر و3و8% إلى سويسرا، 1و7% إلى ألمانيا الغربية، 4 و5% إلى بريطانيا، 5 و 4% إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وزيادة عن ذلك أن الجزائر أول عميل لفرنسا من الصادرات، وكانت تبلغ صادرتها إلى فرنسا 70% من الصادرات الجزائرية إلى الخارج، واردتها من فرنسا 6و38% من الخارج..[1]

وفي هذا الصدد يقول الباحث الجزائري محمد العربي الزبيري في هذا المجال:" إن التجارة والصناعة تكادان تكونان وفقا على المعمرين الذين يحتكرون عمليات التصدير والتسويق وكذا استغلال المناجم على اختلاف أنواعها"...[2]

لقد واصل الاستعمار الفرنسي استغلاله بوضوح في التبادلات الخارجية للجزائر، من المواد الخام بأثمان زهيدة وكذلك لمنتوجاته الصناعية فحسب، بل أيضا لمنتوجاته الغذائية متسببا هكذا في تفاقم فقد التوازنات على حساب المجتمع والاقتصاد المسيطر عليها.

وبعد دراسة حصيلة عام 1954م فإننا نلاحظ عجز التبادلات قد وصل 77% مليار.ف. مقابل 66 مليار في السنة 1953م.

ومن جهة أخرى في نفس الحصيلة قد بينت بأن بنية الصادرات شكلتها 72% من المواد الاستهلاكية بقيت قدرها 100.7م.ف منها أكثر من نصف بقليل أي 54.4.ف للمنتج الزراعي الرئيسي، ألا وهو الخمر وحجمه 14.4هكتولتر.

وفي حصيلة منتوجات أخرى للأرض لكن بقيمة أقل بكثير بالتوازي مع كميات كبيرة من خام الحديد والمنتوجات النباتية الفلين، الحلفاء 126.90 م.ف المنتوجات البنية والسكريات 11.4 م.

1-المرجع نفسه،ص 111.

2-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 19.

ف والحبوب خاصة، غير أن الباقي يشمل على الوسائل التجهيز 10% والمواد نصف المصنعة 30% ، أما بالنسبة للمحروقات التي لم تقدر على تغيير معطيات الكل بعد..[1]

فقد كان هناك تمييز واضح بين الجزائريين والمستوطنين، ظهر جليا حتى في توزيع المواد الغذائية سواء في حجم الكميات أو في الأسعار، ففي وقت الأزمات مثلا كان نصيب الجزائري من القمح والشعير يتراوح بين 3 إلى 7 كلغ لمدة تصل إلى شهر أو أكثر ومن الخبز 300 غ لكل فرد أي 9 كلغ للشهر، في حين الأوربي تمنح له الكمية التي يطلبها دون نقصان وإن أراد الجزائري المطالبة بحقوقه لا يجد إذن صاغية فإن هو كان يتعرض لعقوبات قد تصل إلى حد السجن إن تطلب الأمر..[2]

إن التجارة احتكرها المستوطنون فكانت الصناعة التقليدية عاجزة عن التطور أمام الصناعة الأوربية الحديثة..[3]

1-الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص167.

2-شبوب محمد، مرجع سابق، ص77.

3-مازن صلاح حامد مطبقاني، مرجع سابق، ص29.

الفصل الثاني: الأوضاع الإجتماعية

الأول: المستوى المعيشي:

إن هذه الحالة من البؤس التي عاشها الجزائريين جاءت نتيجة عن سياسة الإستعمارية، التي ترسم أحد أهدافها على حسب ما يريده المعمرون، مما أدى بالسيد" استيه" إلى القول في تقريره عن الوضعية المعاشية للجزائري الذي قدمه للجنة إصلاح عرب الجزائر " بالبرلمان الفرنسي:" إن مستوى حياة العربي الريفي في الجزائر على درجة مروعة من الإنخفاض إذ أن الطاقة الغذائية التي يحصل عليها من غذائه لا تتجاوز الثلث من معدل ما يحصل عليه الأوربي"[1].

فخلال سنة 1954 كانت الجزائر تعيش حالة بؤس وألم، نتيجة الوحشية والإستغلال وتردي الأوضاع المادية إلى أسفل الدرك، فقد حاول تمزيق شخصية ومحو لفته وحتى عقيدته الدينية التي حاول الإستعمار يجعلها سيد في ركابه[2] .

وفي نفس السنة كان عدد الجزائريين الذين يخضعون على راتب شهري لا يتجاوز أكثر من 375.000 عامل، في حين نجد عدد الأوربيين الذين كانو يحصلون على راتب شهري بإنتظام حوالي250.000 عامل.

فبالنسبة للجزائرييم الموظفون في الحكومة العامة لم يتجاوز عددهم 8 أشخاص من جملة 2.000 موظف[3].

1- أرغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثروة التحرير الوطني الجزائري،1956-1962**م،مرجع سابق، ص27.

2-جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجوائر الديث والمعاصر، دراسة في المقاومة**، دراسات في المقاومة والإستعمار، مرجع سابق، ص228.

3-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص374.

هذه الأجور لا يمكن أن تتطور لأن أرباب العمل لا يهمهم سوى كثرة الإنتاج والربح، و لو على حساب أجور العمال، الذين أصبحوا أمام تزايد الأسعار نتيجة السوق السوداء، مهددين بالمجاعة والمرض[1]، مما أدى بالمنظمات الدولية إلى القول بأن: " مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحبط مستوى في العالم كله".[2] وهذه الحقائق تبين مدى حرمان الجزائريين من الحصول على وضائف في الدولة[3] .

كما تبين لنا أن أيضا معاناة الجزائري،وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له، فإن 46% من الفلاحين الجزائريين في بطالة تامة وليس لهم أي عمل يقومون به ولو بسيط لشراء ما يحتاجونه لعائلاتهم، زمن هذا يمكن القول أن الجزائريين كانوا يعيشون حياة البؤس والفقر[4].

و قد سبب هذا الوضع المزري لعدم تكفل السلطات الإستعمارية بالجزائريين إلى سوء التغذية وإنتشار الأوبئة والفقر والأمراض، فقد نتج عن هذا إرتفاع الوفيات وتدهور صحة الجزائريين عامة، فالموت كان يحصد فيهم وارتفعت نسبة وفيات الأطفال[5].

أما في يخص الغذاء فكان مستوى التغذية لدى الفرد الجزائري مترمي جدا بسبب إفتخار طعامه الحريرات، إذ كان غذائه الردئ يمثل ثلث القيمة الغذائية لغذاء الفرد الأوربي وقد أثبتت البحث

1- أرغيدي محمد لحسن،مرجع سابق، ص26.

2- المرجع نفسه، ص27.

3- عمار بوحوش، مرجع سابق،ص374.

4-جمال قنان، مرجع سابق، ص372.

5- عمار عمورة، مرجع سابق، ص 350.

الذي أجري في 1948 أن حوالي 60% من العائلات البدوية كانت تعيش فقرا مدقعا، ونسبة الوفيلت مرتفعة بسبب سوء التغذية والجوع[1].

كما أن سكان البوادي كانوا يتعرضون لأبشع أنواع اللإستغلال، ومازاد الأمر سوءا حالة البؤس والشقاء التي كان يتخبط فيها الفرد الجزائري وبجواره ينعم الفرد الأوربي بالثراء الفاحش، وبالتالي كان الوضع الإجتماعي منحط ومتدهور في وسط قهر سياسي شديد[2].

المبحث الثاني: وضعية السكن

ننتج عن هذا الوضع المأساوي أن تقسم القطر إلى بلادين أو جزائريين جزائر عصرية بناها العرب بأموالهم وعرق جبينهم، للأسف محرمون منها، أما الأخرى جزائر التي فيها الجوع والبؤس، جزائر من ملايين الأطفال المشردين الذين لا مسكن ولا مدرسة ولا قوت لهم، كان يسكنها الملايين منالفقراء في بيوت القصدير والأكواخ[3].

فمئات من العائلات استقرت في المدن وذلك حتى تجد عملا، فمدينة الجزائر وحدها يحبط بها مالا يقل عن ثمانية أحياء قصديرية ومعدل كل في منها لا يقل عن خمسة ألاف نسمة، فالسكن عبارة عن كوخ من الألواح القصديرية ومساحته بين 10 و 15 مربعا، تسكن فيه عائلة يتروح عدد أفراءها بين أربعة وخمسة أنفس ولا يوجد بها مياه ولا كهرباء[4].

1- قريشي أحمد، **الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية 1945-1954**-مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2001-2002، ص 34-37.

2- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983، ص 359-360.

3- محمد حربي، مرجع سابق، ص108.

4-جمال فنان، مرجع سابق، ص 232.

فتلك الأكواخ والأحياء القيصيرية، المحيطة بالمدن الكبرى أبناءها من الريف الذين سلبت منهم أراضيهم الفلاحية[1]. وفي سنة 1947م، أحص 58 موقع قصديري ليرتفع العدد سنة 1954 بسبب إنعدام الأمن في الأرياف إلى 90 موقع من بينهم الحي القصديري بصالمبي وديار السعادة والأبيار وسانت أوجان وبئر مراد رايس وبوزريعة والقبة وغيرها من أحياء العاصمة حيث أن أكبرهم كان بحسين داي والحراش الاول يحتوي على 3880 كوخ يسكن به 24600 شخص أما بالنسبة للثاني يحتوي على 2710 يقطن به 16200 شخص، حيث يذكر من soscloives صاحب كتاب"جزائر القصديرية"(l'algerie des bidonviles) أن مدينة الجزائر في سنة 1956 ضمت 86.500 شخص يقطنون في الأكواخ رغم نسبة السكان المتزايدة في العاصمة إلا أن السلطات لم تمنحهم مساكن بالرغم من وجود كثرة المشاريع السكنية[2]. غير أنها لم تعطي حصصا للجزائريين في برنامجها السكني الإجتمااععي إلا إبتداءا من سنة 1954.

فقامت السلطات الفرنسية ببناء عدة أحياء في ديار المحصول وديار السعادة وضواحي حسين داي مثل واد أو شايح والكاليتوس وحي الجبل و الهواء الجميل وهي معظمها بنايات فوضوية. وكلهذه الجهود قامت بها فرنسا لتهدئة الشعب وجعل في يدها[3].

فالظروف الصعبة دفعتهم إلى المدن لإستقرارعلى أطرافها في أحياء أكثر إتساخا من القصدير و قطع الخشب، وعلب الأطعمة الفارغة، حيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص، سيكون هذه الأكواخ، ففي كل خيمة بين خمسة وعشرة أشخاص حيث لا غذاء كان ولا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري[4].

1- بن داهة عده، مرجع سابق، ص 53.

2- عمار عمورة، مرجع سابق، ص347.

3- نفسه، ص348.

4- يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص52.

وتبين لنا الإحصائيات لسنة 1954 أن 82% من العائلات الجزائرية التي تسكن في المدن تملك سوى غرفة واحدة، والسكن في الريف ليس أحسن، حيث كانوا المعمرون يراغمون على الجزائريين بناء أكواخ من طين بدل الحجارة وتسقيفها بالقرميد[1].

المبحث الثالث: الوضع الصحي:

كان أفراد الشعب الجزائري الذين يعيشون في حالة كبيرة من البؤس والفقر في القرى والجبال وفي الأحياء الفقيرة من المدن يعاونون وضعا صحيا مزريا وذلك لعدم وجود أطباء الجزائريين من جهة، ونظرا لغلاء تكاليف العلاج لدى الأطباء الفرنسيين الذين أثروا على حساب بؤس الجزائريين من جهة ثانية. وكان التداوي المعروف لدى الجزائريين هوالطب الشعبي التقليدي والذي كان يعتمد على وصفات علاجية من الأعشاب إضافة إلى العسل وزيت الزيتون غير أن الطب الشعبي التقليدي قد بين فائدته في علاج عدد من الأمراض، وكانت بعض العائلات الجزائرية لها مهنة تجبير الكسور منذ القدم،وكان الشعب الجزائري يذهبون إليهم إذ أصيبوا بكسور، حيث انهم أثبتوا تفوقهم في مهنتهم التي كانت تفوق مهارة الأطباء الذين تخرجوا من أكبر الجامعات[2].

غير أن الطب الشعبي كان لا يفي بالمطلوب في علاج الغالبية من الأمراض التي كانت تفتك بالناس والناتجة معظمها من قلة التغذية وعدم صلاحية والتي كانت تسبب في إنتشار الأوبئة الفتاكة والتي كانت تؤدي بحياة أعداد كبيرة من الجزائريين،هذه هي حالة الوضعية الصحية والطبية للنموظفين الجزائريين والتي كانت لها أساليب جديدة في العلاج والأدوية كنتيجة للإصابات والجروح التي كانت تلحق بأفراد الشعب[3] .

1- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص232.

2- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2،دار العثمانية، الجزائر،2013،ص 295.

3- عمار قليل، مرجع سابق، ص296.

لقد شهدت الجزائر مستوى ميشعي متدهور، وسكنات هشة كان يسكنها الجزائريين وتراكم الأوساخ والقاذورات كل هذا سبب في تدهور الوضع الصحي للسكان الجزائريين، زيادة عن ذلك إنتشار الأمراض كالكوليزا والتيفوس بالمناطق التي يسودها البؤس والحرمان[1].

وكانت الوفيات بشكل خطير جدا، حيث ارتفعت بين عامي 1945-1946 إلى أكثر من 30 في الألف، وكثرت هذه الوفيات نتيجة التدني في مستوى المعيشة، والسكن في الأكواخ أكثر من عائلة فيه هذا أدى إلى كثرة السكان فيها، زنمو الأمراض المعدية، زيادة على هذا معدل الكالوريات[2]. التي يتناولها الجزائريون لا يتجاوز 1500 كالورية يوميا في حين يتناول الأوربيين 3000 وحدة كالورية في اليوم الواحد[3].

فقد عانت الشعوب الجزائرية الجزائرية خصوصا المناطق الفقيرة والتي كانت عرضة للأمراض والأوبئة. إضافة إلى ذلك الفقر والبؤس والحرمان والجوع، فتحولت تلك الأحياء إلى حقول خصبة لنمو الأمراض المعدية، ومناطق لزرع الموت البطيء غير أن هذه المناطق كانت محرمة على الأوربيين، وذلك خوفا على أنفسهم من نقل عدوى المرض، فالمناطق الحضرية التي يسكنها غالبية أوربية كانت في تحسن ملحوضا وذلك لإهتمام الإدارة الإستعمارية بالقطاع الصحي والذي تميز بالتطور، أما القطاع الريفي والذي كان[4]، يعيش حالة متدهورة[5] نجده منعدما لا يوجد في

1- مجاهد يمينة، **تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، أحمد بنبلة، 2017-2018، ص195.

2- وحدة الحرارة الغذائية .

3- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 58.

4- مجاهد يمينة، مرجع سابق، ص195.

5- نفسه، ص196.

أطباء ولا ممرضون ولا مستشفيات، فلو كانت في أدوية ولاعناية طبية لأنقذوا كثير من المرضى الذين ينتظرونالموت بأذنهم. فلذلك نجد سكان الريف محرمين من وسائل الحياة الضرورية. ليس لهم مدارس ولا طرق ومواصلات ولا مكاتب للبريد ولا حتى أسلاك الهاتف ولا مصالح لحفظ الأمن أو غير ذلك[1].

فشاحنات القطاع الصحي التابعة للأمن الإجتماعي كانت تظم ممرضا واحدا ولا وجود لأي طبيب متخصص. وكان علاج المرض ليس مستمرا، فالعناية الطبية الموجهة للجزائريين كانت قليلة، فبعض المستوصفات كانت موجودة في بالجزائر نجدها تعاني من أبسط الوسائل فالمستوصف الوحيد الموجود "بالقصبة" كانت جدرانه تعاني من التأكل والإنهيار وهذا نتيجة لإهماله وعدم توفر الوسائل الصحية، فكانت توزيع الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان في المدن الكبرى بمعنى تواجد أوربي قوي، عكس المناطق التي يتواجد بها سكان الجزائريين الذين يفتقدون إلى أبسط المرافق الصحية[2]، وخير دليل على ذلك الدكتور باينص" DR Payn " الذي ركز على الوضع الصحي ومهمة الطب بالجزائر وكانت إهتماماته بالحماية الصحية الأوربية بالدرجة الأولى، ونادرا ما حملت بتقارير معلومات تخص الوضع الصحي للجزائريين إلا تعلق الأمر بإنتقال العدوى من الجزائريين إلى الفرنسيين[3].

بالرغم أن سكان الجزائريون يزيدون على عشرة ملايين نسمة، إلا أنه يوجد سوى 1851 طبيا و660 مولودة 661 صيدليا و462 طبيب أسنان ومن بين 1851 طبيب لا يوجد منهم إلا1145

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص59.

2- مجاهد يمينة، مرجع سابق، ص196.

3- نفسه، ص197.

في المدن الثلاثة الكبيرة قسنطينة ووهران والجزائر، حيث نجد مدينة الجزائر يوجد بها 78 طبيب لكل 100 شخص[1].

حيث يوجد في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصف لكل أغلبيتهم يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج وفي كل هذه المستشفيات لا يوجد إلا 256000 سرير منها 600 في مستشفيات الجنوب، في حين نجد أن فرنسا تسعة أسرة لكل ألف شخص، غير أن هناك عجز كبير في قلة الممرضين[2].

فهذا التوزيع الجغرافي للأطباء توزيع غير متساوي،70% منهم تتجمع في المدن الكبرى والتي تظم نسبة 63 % من سكان الأوربيين أما من الجزائريين 9% فقط وبالنسبة لباقي البلاد ما يعادل 91%من السكان بها حوالي 570 طبيبا إضافة إلى ذلك هناك عدد من الدوائر و لا يوجد بها ولو طبيب واحد. فقد واجه المجتمع الجزائري أخطر الأمراض وهو مرض السل[3]،فداء الملاريا "حمى المستنقعات" والتيفوس" الحمى الصفراء" بلغت إصابتها نسبة 168% سنة1992. أما مرض السل فقد بلغت نسبته 181% ونسبة الوفيات لدى الأطفال البالغين من العمر أقل من خمس سنوات 50%[4]، فقد كان هذا المرض الخطيريقتلعشرات الألاف من الجزائريين سنويا، وفي سنة 1946 لاحظ أحد الأساتذة الأوربيين ن هذا المرض يحصد آلاف من الجزائريين وعددهم يصل إلى أربعة مائة ألف مسنة، ويمكن القول أن هذا المرض ألحق الضرر بشكل رهيب بأفراد المجتمع، حيث يوجد بالجزائر ثلاث مصحات متخصصة فقط بينما يوجد أكثر من 195 مصحة

1-يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص58.

2- نفسه، ص59.

3- جمال قنان، مرجع سابق، ص132.

4- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص413.

بفرنسا[1]، وفي عام 1945 و1951 بلغ مرض السل بنسبة 27.7 % لدى الجزائريين و507 للفرنسيين. حيث أن مرض السل كان منتشرا بكثرة عند الجزائريينفي المدن الكبرى حيث قدرتالنسب بظاربع إلى ست مرات ما هو عليه لدى الفرنسيين.

حيث طرح البروفيسور " ليفي فلونسي"levy valonsi سنة 1953 قائلا بأن"السل في الجزائر المستعمرة هو مصيري، ومنذ نصف قرن، فإن السل بدأ في الإنتشار ليمثل إنفجار الأوضاع الإجتماعية المزرعية في الجزائر، فالحقيقة هي أن السل لم يصب الجزائري إلا منذ وقت قصير، وذلك بسبب غياب الشروط الطبيعية للساكن الأصلي". ويضيف قائلا:" عدد المرضى بالسل في الجزائرلا تبلغ عدد سكانها و مليون نسمة يعادل نفس عدد المصابين بالسل في فرنسا رغم أن سكانها يرتفع إلى 40 مليون شخص"[2] .

وأكد لنا أحد المسؤولين الفرنسيين بالجزائر وهو الدكتور "غورو بريسونير" مقدر ميزانية الصحة العامة حيث كتب في تقريره المقدم للجمعية العامة الجزائرية سنة1954، حول ضحايا السل بالجزائر السل بالجزائرالعاصمة حيث يقول:" بلغ عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات دخول إلى المستشفى ليفي 1440 مريضا لم يستطيع المستشفى أن يقبل أكثرمن 360 مريضا منهم" بمعنى أن 1080 مريضا بالعاصمة[3].

بقو بدون عناية طبية و كثيرا منهم كانوا يسقطون في الطريق العام وبذلك إضطرت السلطات إلى قبولهم بأوامر إدارية، ومنهم من مات في المستشفى عند وصوله بأيام قليلة[4].

1- جمال قنان، مرجع سابق، ص132.

2-مجاهد يمينة، مرجع سابق، ص233.

3-عمار عمورة، مرجع سابق، ص350.

4- المرجع نفسه، ص351.

الجدول التالي يبين خطورة الوضع الصحي بالجزائر وبروز بعض الأمراض وعدد الإصابات:

المرض / السنة	التيفوس	الجدري	الحصبة	التيفوئيد	الدفتيريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة
1945	1115	51	1034	1956	525	151	625
1946	885	2	565	2451	522	3156	223
1947	506		533	1705	571	44	311
1948	206		422	1005	551	43	291
1949	99		314	930	652	5	199
1950	118		146	1030	805	3	105
1951	107		102	853	577	2	10
1952	86		86	891	581	2	3
1953	55		56	776	600		2
1954	29		67	546	494		

حيث يبين لنا الجدول مدى خطورة الوضع الصحي بالجزائر، وظهرت بعض الأمراض التي كانت من المفروض أن تختفي مثل الجدري، الحصبة ونلاحظ أن هذه الأمراض الموجودة في الجدول سببت في إنحطاط مستوى المعيشة والجهل والفقر، إضافة إلى هذا فإن الجدول لم يذكر فيه كل

الأمراض التي كانت منتشرة بالجزائر، خاصة مرض السل[1]، وقد أثر إنعدام السكن سلبا على صحة العمال المهاجرين، وتشير وزارةالصحة الفرنسية، أن عدد العمال المهاجرين من الجزائريين، والذين أصيبوا بمرض السل أو بأمراض أخرى، كان مرتفعا جدا خاصة في وسط المهاجرين الذين يسكنون الأكواخ الحقيرة، المبنية فيضواحي باريس، وكانت غرفهم بفرنسا صغيرة وفيها عدد كبير من العمال المهاجرين وكانوا ينامون على نفس الفراش وهذا مايؤدي إلى إنتقال العدوى بسرعة في حالة إصابة أي منهم بأمراض معدية. وكان مرض السل يحصد مئات الأرواح سنويا بفرنسا وقد وصلت نسبته إلى أعشار ممن يمنون من هؤلاء المهاجرين، ففي أفريل 1949 كان حوالي 800 جزائري تحت العلاج من السل، مقابل 170 عاملا ومهاجرا سنة1943[2].

حيث ان المهاجر حتى وإن استطاع الحصول على وظيفة بفرنسا أو إستطاع أن يحسن معيشة، غير أنه سيصاب بتلك الأمراض الخطيرة وهذا الظروف وضعه المادي القاسي مقارنة مع ظروف معيشة العمال الأوربيين ولم يعد بإمكانه العمل وذلك بسبب المرض ويصبح عاجز عن أداء وظيفته دون تعويض مادي[3].

الجدول التالي يبين نسبة الوفيات عند الأوربيين والجزائريين :

السنوات	الأوربيون	الجزائريون
1952	%54	%168
1953	%46	%181

1- نفسه، ص235.

2- مجاهد يمينة، المرجع نفسه، ص238.

3- نفسه، ص 239.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الوفيات الجزائريين كانت أكبر حيث كان الشعب الجزائري يعاني من هذه الوضعية المتدهورة، فقد إنتشرت الأمراض والأوبئة كالتيفوئيد، والكوليرا، فقد عانى الكثير من الجزائريين في فصل الشتاء من أمراض الصدر وغيرها. وكان الأكثر عرضة للأمراض هم الأطفال نتيجة سوء الغذاء،وكانوا يتوجعون من شدة الحمى فإنتشر الزكام[1]، حيث أن الشعب الجزائري عانى طيلة هذه الفترة من قلة التغذية وقد ذكرت صحافية سويدية" ريتا فانداس" أن الألاف من الأطفال في الوقت الحالي يموتون من الجوع والأمراض وأغلبيتهم ماتوابعد قضائهم فترة طويلة دون أكل[2]، أما وباء الحمى فقد سجل سنة 1945 إصابة 15920 حالة مسجلة وارتفاع مذهل بعد سنة 1946 للحالات المسجلة في مرض varriole وارتفعت نسبة الوفيات إلى 175% سنة 1954 أما السكان الأوربيين فقد سجل 36% وتجاوز عدد يتامى الأبوين في أطفال المسلمين 1958 حالة مسجلة سنة 1954، فالبؤس و سوء التغذية والجهل كان حفص هؤلاء الأطفال[3].

الجدول أدناه يمثل عدد الأسرة وعدد المرض في المستشفيات ما بين 1945-1947:

السنوات	عدد الأسرة	عدد المرض
1945	14338	142479
1946	16291	157175
1947	16904	160085

1- نفسه، ص 353.

2- مجاهد يمينة، مرجع سابق، ص 354.

3- مجاهد يمينة، مرجع نفسه ، ص 357.

1

يتبين لنا من خلال الجدول أن عدد المرض أكثر بكثير من عدد الأسرة وكانت الأولوية تمنح للأوربيين عكس الجزائريين حيث كان المعمرين هم المستفدين من الفحص والعلاج، خاصة وأن الجزائريين كانوا اكثر عرضة للأمراض ويسكنون في مناطق نائية حيث أنهم لم يستفيدوا من المرافق الصحية وذلك لبعد المسافة، رغم الحالة المزرية للجزائريين وسوء المعيشة إلا أن فرنسا لم تفكر بالإهتمام بوضعهم الصحي عكس المستوطنين الأوربيين فكانت منذ البداية تفكر بإنشاء مستشفيات[2]، فهذا الوضع الصحي المزري والمتدهور ما جعل سكانها يعيشون هذا الواقع[3].

إذ كانت الموت تأخذ الملايين من الأبرياء كل سنة بأعداد لا تحصى، جزائر مرض السل الذي انتشر بين شعبنا، جزائر الألم والفقر والبؤس والجوع.

إن تشديد الشعب وتفقيره وتجهيله كل هذا إنتشد في مختلفأنحاء البلاد وأصبح مرض في بلادنا[4].

المبحث الرابع: البطالة:

إن البطالة ومعدل دخل الفرد كان لهماعاملا أساسيا على الحالة السكنية والصحية لأفراد مجتمعنا وذلك مرورا من الظلم، والمجاعة في الريف[5].

1- مجاهد يمينة، مرجع سابق ،ص202.

2- المرجع نفسه، ص203.

3- هواري قبايلي، ثمن حرب، مرجع سابق، ص78.

4- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006،ص 108.

5-جمال قنان، مرجع سابق، ص230.

كانت حياتهم غير مستقرة يعيشون في عنف وقسوة، فمن بين ثلاثة ملايين وماءة وخمسين ألف من الجزائريين في نفس العمل، مليون وستمائة ألف تحت البطالة الدائمة، وحوالي ستمائة ألف حالة في حالة بطالة جزئية[1].

فالإحصائيات الرسمية تبين عدد السكان المسلمين في الجزائر قد زاد في الفترة الممتدة 1948 إلى غاية 1954،وإظطر 300.000 عامل جزائري إلى الهجرة إلى فرنسا والبحث هناك عن عمل، حتى يكسب لقمة العيش، فقد سادت المعيشة في الجزائر وإنتشر الفقر والظلم بشكل رهيب[2]، ففي سنة 1950 تجاوز عدد العاطلين المليونين من أصل 3.2 مليون جزائري في سن العمل[3] .

إن مختلف الجزائر يوم في الجزائر العاصمة تعرضوا العدة مواقف في التمييز العنصري، وتم وقفهم عن الوضائف العامة، واستغلالهم بأحسن الثمن من طرف المعمرين الأوربيين في مختلف النشاطات الاقتصادية كنبائين وحمالين في المرسى وعمال بسطاء في المصانع، ليس لهم حقوق وضمانات عمالية، فالعامل الجزائري أجره ضعيف في المصنع يتقاضى أجرا أقل حوالي 40% من الأوربي بالرغم من أمهم يقومان بنفس الأعمال، هذا بالنسبة لمن وجد العمل، أما البطالين وهم بأعداد كبيرة منهم من عمل لحسابه الخاص كمساح الأحذية أو بائع متجول للجرائد أو الزرابي والأواني المنزلية وحلويات الأطفال وعمال الأسواق، والباقية أجبرت إلى الهجرة نحو فرنسا من أجل كسب لقمة العيش[4].

زجاء في تقرير آخر للوزارة الداخلية الغرنسية عن العمال العاطلين الجزائريين بفرنسا في افريل 1949 قد وصل عددهم 75.000 عاطلا، حيث أرغم الكثير منهم لصعوبة العيش، والجوع

1- جمال قنان، مرجع سابق، ص230.

2- عمار بوحوش، مرجع سابق،ص 371.

3- بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة،الجزائر،ص153.

4- عمار عمورة، مرجع سابق، ص 348.

والبطالة إلى العودة إلى بلادهم فيواجهون ببطالة أخرى، والسبب في هذه البطالة هو الإستعمار أراد أن يحرم الجزائر من الصناعة التحويلية والإكتفاء بالصناعات الإستخراجية للمواد الأولية التي تصدرلمصانع فرنسا وفي الأخير تعود إلى الجزائر سلعا تباع في السوق الجزائري، وقد خصصت للمعمرين الأوربيين المناصب الإدارية والمربحة والذين أصبحوا بدورهم يكونون مجتمعا بمختلف طبقاته داخل المجتمع الجزائري أغلبيته من الإقتطاعيين والبر جوازية الكبيرة من كبار الملاك الزراعيين وكبار التجارو أصحاب المصانع والشركات كانت السلطات الفرنسية تقوم بحمايتهم من خلال قوانينها الجائرة[1]. لم يبقى للبطالين في الأرياف حل سوى الهجرة نحو المدن الداخلية فقد إزدحمت بهك الأحياء القصديرية، أو نحو فرنسا أين كانت تنتظرهم الأعمال الأشد شقاءا وذلك بسبب عدد تأهيلهم مهنيا، فعلى سبيل المثال من بين 155.000 عامل جزائري في فرنسا كان يوجد 115.000 عامل يدوي غير مؤمن يشتغلون وفق توهدات لا تخضع لشرائح العمل[2].

المبحث الخامس: الهجرة

إن أغلبية المهاجرين الجزائريين الذين هاجروا وطنهم يعود إلى السبب الأول كونهم صاروا لم يستطعون العيش في الجزائر، أما نظرة بعض الإستعماريين الفرنسين من أن تلك الهجرة كان لطبيعة الإرتحال البدوي فهذه نظرية لا مصداقية لها لأن الإحصاء يؤكد أن الأغلبية من المهاجرين الجزائريين كانوا من أهل الحضر[3].

1- عمارعمورة، مرجع سابق، ص349.

2- بن عدة، مرجع سابق، ص410.

3- محمد الصالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود** موفم للنشر الجزائر ، 2009، ص80.

وهكذا بعد ماأخذت أراضي الفلاحين منهم أصبحوا يعيشون حياة قاسية فإضبط إلى الهجرة وتركوا أراضيهم والسهول الفنية التي إستولى عليها المستعمر لإتساع المحاصيل السنوية خاصة منها الحبوب، والتي أدت إلى الفراغ عدة مناطق من سكانها، حيث أصبح عدد سكانها لم يتجاوز 30 إلى 35 سكنا في المتر المربع، أما بالنسبة للمناطق الجبلية كانت أكثر تكاثفا سكانيا[1].

هذا ما جعل الهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم منهم، وأدى إلى هجرة جماعة كبرى من سكان الريف نحو المدينة ليبقو بدون عمل حيث تبين الإحصائيات النمو الديمغرافي بالأرياف والمدن يبني حدة التنضلات وحركات سكان الريف نحو التجمعات السكانية بالمدن، حيث كان سكان الريف 14 مرة أكثر من سكان المدن[2].

وبالتالي النمو الديموغرافي بالمدن هو في أغلب الأحيان وليد مجيء الرحل.

فالجدول التالي يمثل توزيع السكان حسب الأصل:(ريفي، حضري):

السنوات	1948	1954
سكان المدينة	1.090 مليون	1.430 مليون
سكان الريف	5.570 مليون	6.410
المجموع	6.660	7.840

[3]

1- الجيلالي صاري ،تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص174.

2- المرجع نفسه، ص175.

3- نتائج إحصائيات السكان ،مصلحة الإحصائيات الجزائرية1956 ، المجلد ص176.

نجد سكان الريف قد وصل 9.5 مليون شخص سنة 1954 أي 32% أما سكان المدينة وصل 98 % (710.000شخصا) وبالتالي نمو سكان المدن مرتفعة جدا وتبين دوام حركة الهجرة نحو المدن للبحث عن العمل[1]

فبالنسبة للجزائريين الذين طردوا من الجبال المجردة من التربة والخاصة من المناطق التيكانت تظم عدد كبير من المعمرين، وبما انهم لم يدمجو فيالقطاعات الإقتصادية الحضرية أجبروا على الرحيل من الوطن، وذلك أنهم وجدوا أنفسهم أمام عدة حواجز، فرضت عليهم إقامة بيوت قصديرية وينتظرون عمل غير مضمون[2].

فقد بلغ عدد النازحين إلى مدينة الجزائر لوحدها إلى ما يقل80.000 نسمة عام[3] 1954 يقطنون في 120 في قصديري في ظروف قاسية و ضحايا للإنتشار بين الريف والمدينة[4]. فتلك الأكواخ والأحياء القصديرية، المحيطة بالمدن الكبرى أبنائها من الريف الذين سلبت منهم أراضيهم الفلاحية [5]، لقد شكل النزوح إلى المدن تحديا أخر للنظام الإستعماري فالريف كان له تضخم سكاني (1438.000) بدزن عمل سنة 1954 وبعد فشلالمعمرين الصغار تم السيطرة على الريف. حيث إرتفع عدد الجزائريين الساكنيين في المدن 722.000 بمعنى 11.6% من مجموع السكان) سنة 1936 إلى حوالي 1.600.000 (18.9% نسمة سنة1954، بينهم 113.110 عاطل عن العمل و84.000 عامل يدوي يعانون من البطالة [6].

1- المرجع نفسه، ص177.

2- المرجع نفسه،ص 182.

3- بن داهة عدة، مرجع سابق،ص47.

4- نفسه،ص48.

5- - نفسه،ص53.

6- محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدرسابق،ص133.

وخلال سنة 1948 يبدوا لنا أن الضغط السكاني بالجزائر بدأ يظهر حيث نجد أنه فاق عدد المهاجرين عدد العائدين مما لا يقل عن 26.00 فالعوامل الأساسية التي جعلت عدد الجزائريين المتوجهيين إلى فرنسا يزداد هي:

أ-العامل الإقتصادي:

الذي دفع الجزائريين إلى الهجرة هو كبير حجم الأسرة الجزائرية، إذ نجد كثير من الأفراد لم يتمكنوا من رفع مستواهم الإجتماعي والمالي لذلك لكثرة المطالب العائلية ومدخولهم الضعيف[1].

والذي يتعلق بإنخفاض أجور العمال بالجزائر وإرتفاع نسبة الرواتب الشهرية بفرنسا، والسبب في هذه الظاهرة صعوبة الحصول على أية وظيفة حيث كانت الجالية الأوربية تشغل نسبة قليلة من العمال وبالتالي فإن قلة فرص العمل تلحق أضرار بالغة سواء بالعاملين أو العاطلين، فالعامل الذي[2] تمكن من الحصول على وظيفة ليس بإمكانه أن يطالب بأجور عالية ومدخوله يبقى محدود، وتبين الإحصائيات الفرنسية عام 1954 أن واحد على إثنين من الجزائريين لم يجد عملا يقوم به[3]، ونجد هذه الظاهرة تنطبق غلى عدد كبير من الأشخاص الذين يملكون محلات تجاريةبسيطة أو وضائففنية في الإدارات الحكومية، وبطبيعة الحال كان مدخول التاجر أو المزظف البسيط عام 1951 لا يتجاوز 42.350 فرنك قديم وهذا المدخول السنوي لا يلبي الحاجيات الأساسية مهما كانت المعيشة منخفضة، وهذا ما أرغم الكثير من الأفراد للبحث عن

1- جمال قنان،مرجع سابق، ص155.

2- نفسه، ص153.

3- نفسه، 154.

العمل حتى يتمكنوا أن يواجهوا الصعوبات والمشاكل وإذا لم ينجحوا في ذلك يفكرون في الهجرة إلى الخارج حتى يتحصلون على مرتبات عالية يستطعون توفير حاجيات عائلاتهم[1].

ب-العامل السياسي

يوجد عدة أسباب سياسية للهجرة لكن أهم سبب هو محاولة الإدارة الفرنسية بالجزائر بالتعدي على قوانين السنة المحمدية، وبقدر ما أظهرت فرنسا من تعسف واضطهاد للشخصيات المحلية التي كانت تحت رجال القرى والريف على مقاومة جيش الإحتلال، بدأوا يطالبون بالحقوق السياسية وإبقاء الشخصية الجزائرية مستقلة عن الشخصية الفرنسية[2].

الجدول:

الجدول أدناه يمثل توزيع الدخل على السكان بالجزائر سنة 1951 بالفرنكات القديمة:

دخل الفرد	المسلم	الأوربي	المجموع	الطبقة الإجتماعية
15.750	5.840.000		5.840.000	الفلاحة التقليدية
42.350	1.600.000		1.600.000	المسلمة الحضرية
84.000	510.000	440.000	950.000	التجارية وصغار الموظفيين
175.700	-	545.000	595.000	الطبقة المتوسطة
1.113.350		15.000	15.000	الطبقة الفنية
المجموع	8.000.000	1.000.000	9.000.000	

1- جمال قنان ،مرجع سابق، 155.

2- نفسه، ص155.

1

نلاحظ من خلال الجدول أن المسلمين في الطبقة التقليدية كانت بنسب كثيرة على الاوربيين على عكس الاوربيين الذين لا توجد عندهم ذلك أنهم كانوا يستعملون تقنيات فلاحية متطورة. أما بالنسبة صغر الموظفين المسلمين كانت اكثر من الأوربيين، ومجموع دخل المسلمين (8.000.000) يفوق مجموع دخل الاوربين (1.000.000).

والعامل السياسي الثاني للهجرة هو تطبيق قوانين إستثنائية وتضحيتها بالنسبة للمعمرين، وقد إتبعت فرنسا هذه السياسة عام 1874[2]، فمنذ ذلك التاريخ والجزائريون محرمون من كل الحقوق السياسية حق المشاركة في الإنتخابات البلدية أو البرلمانية[3].

ج: العامل الثقافي:

يعتبر التعليم الأساسي داخل الوطن، حيث لو أتيحت الفرصة لأبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما هاجروا وبحثوا عن عمل فرنسا[4]، حيث لم تتح فرصة التعليم للجزائريين ببلادهم خاصة وأن الضرائب فرضت عليهم حرمتهم من التعليم هذا مادفع الكثير منهم إلى الهجرة[5].

1- جمال قنان ،مرجع سابق، 156.

2- نفسه، ص156.

3- نفسه، ص156.

4- نفسه، ص160.

5- نفسه، ص161.

الجدول:أدناه يمثل توزيع الدخل على السكان بالجزائر سنة 1951

إسم الكلية	الأوربيين	المسلمين
الحقوق	1528	179
الطب	714	110
الصيدلة	369	34
الآداب	1175	172
العلوم	762	62
المجموع	4.548	557

1

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المسلمين في الكليات المختلفة أق من عدد الأوربيين

د- **العامل العسكري:**

إن السبب الذي أدى إلى الهجرة هو الخدمة العسكرية التي جعلت الشبان يشعرون المجتمع الفرنسي أعطاهم بعض الحقوق التي لم يتحصلوا عليها في بلادهم[2]، فالخدمة العسكرية بالنسبة للشبان بداية حياة جديدة وأن الشباب الذي أدى الخدمة العسكرية يسعى للتهرب من قرية وأن يهاجر إلى مدن كبيرة أو فرنسا وذلك حتتصبح له حرية الخاص به وأن يبنى مستقبله حسب

1- جمال قنان، مرجع سابق ،ص162.

2- المرجع نفسه، ص163.

رغبته[1]، فالهدف من هذه الهجرة ليس تلك الرواتب المغرية بقدر ماهو الحصول على الكفاءة الفنية التي تفتح مجال الترقية الإجتماعية[2].

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الهجرة تأخذ طابعها سياسيا و ذلك من خلال الدور الفعال الذي قام به أبناء الجزائر في تحريرها من الإحتلال النازي.، فإن فرنسا ألغت القرارات ونصت من المادة الثانية من ميثاق الجزائر الصادر في1947 وهو" المساواة التامة بين جميع المخواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الإستثنائية التي تطبق في العملات الجزائريو بأية طريقة عنصرية.

ومن خلال تسهيل الهجرة إلى فرنسا نتج عنها هجرة عدد كبير من الجزائريين بفرنسا وبلغ عددهم 67.000 عاملا سنة1947[3].

الجدول التالي يبين تنقل الجزائريين المهاجريين بين الجزائر وفرنسا من 1947-1954.

السنة	عدد المتوجهين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة في نهاية السنة
1947	67.200	22.300	44.900+
1948	80.700	54.200	26.500+
1949	83.500	76.455	7.045
1950	89.405	65.175	24230

1- جمال قنان ،مرجع سابق، 164.

2- المرجع نفسه، ص 165.

3- المرجع نفسه، ص140.

1951	142.671	88.081	54.590
1952	148.682	134.083	14.599
1953	134.100	122.600	11.500
1954	164.900	136.200	28.700

1

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة أن هناك تناسبا نسبيا بيت عدد المهاجرين إلى فرنسا يفوق عدد العائدين منها وأن نسبة الجزائريين المتواجدين بفرنسا ترتفع أحيانا وتنخفض أخرى، والسبب في ذلك يعود لإلى القوانين الفرنسية المطبقة والساسة المتبعة اتجاه ظاهرة الهجرة، حيث كان هدف السلطة الفرنسية هو الاستفادة من اليد العاملة الجزائرية حيث إظطرت فرنسا إلى التخلي عن كل القوانين المقيدة للهجرة، وهدفها في ذلك الاستفادة من الطاقة البشرية التي يمثلها المهاجرون الجزائريون لإعادة النهوض بالاقتصاد الفرنسي[2].

ويسجل الجدول تزايدا مستمرا في أعداد المهاجرين حيث فاق 67000 وذلك خلال سنة 1947م وبلغ هذا العدد أكثر من 83000 سنة 1949م وفي السنة ذاتها يسجل عودة أكثر من 76455مهاجر[3]، يبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 1954م حوالي 1000000 عاطل عن

1- جمال قنان، مرجع سابق، ص141.

2- سامية بن فاطمة، أ د بوبكر حفظ الله الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 قراءة في الأسباب والدوافع ، جامعة تبسة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، 2017، ص130.

3 - سامية بن فاطمة،المرجع نفسه، ص131.

العمل وإلى جانب هذا العدد كان هناك الكثير من العاملين يعملون بصورة غير دائمة ولقاء أجور ضئيلة[1].

إضافة إلى هذا نجد حركة العمال الجزائريين المتوجهين إلى فرنسا تزداد بشكل ملحوظ والجدول التالي يبين حركة العمال الجزائريين:

الفترات	الذهاب	الإياب	الفارق
1948-1946	185600	86500	99100
1954-1949	763500	621300	142200

من خلال الجدول ملاحظ أن في فترة 1945 إلى 1948 أنه تذكر الإحصائيات 185500 ذهاب[2]، والفارق يكون سلبيا بـ99100 ومن 1949-1954 غادر البلاد 763500 عامل غير أن أكثرهم لم يفعلوا ذلك نهائيا وبالفعل فإن الإيابات قدرت بـ621.300 أي بفارق سلبي قدرب142.200، وهكذا مس الإغتراب آلاف من العمال ورغم الإيابات العديدة التي وقعت في كل فصل، حيث ذكرت لنا الإحصائيات في عام 1954 تواجد 208.000 جزائري بفرنسا منهم 37.000 إمراة و120000 طفل.حيث أن توزيع المهاجرين في مختلف الأنشطة كان كثيرا في القطاع الأقل أجرة والتي تركها أهل البلد (ورشات البناء، والحضر، والمناجم والزراعة)، أما العمال المتخصصون والإطارات الثانوية هم أقلية صغيرة، حيث كان يظطر العمال في أمكنة الإستقبال

1 – سامية بن فاطمة،المرجع سابق، ص133.

2– الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، مرجع سابق، ص221.

إلى تحمل حياة قاسية وهكذا أسكن معظمهم في مراقد غير نظيفة وفي أحياء قديمة[1] وقصد برية بالمدن الكبرى وخاصة الحي القصديري بنا نتير[2].

أما بالنسبة للجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا وتشهد الهيئات الرسمية الاختلاف في تقديرها فوزارة الداخلية الفرنسية سنة 1949 قدرته بحوالي (194800) ومكتب الهجرة الوطني يقدره بحوالي 170000 سنة1948 وقلم الجزائر يقدره بربع مليون، أما بالنسبة للمعنيون بالنظر في هذه التقريرات من الجزائريين فقد روا عدد الجالية الجزائرية بفرنسا يتراوح بين أربع مائة ألف ونصف مليون، فمن بين هؤلاء المهاجرين فعدد المتعطلين قد بلغ أربعة آلاف جزائري سنة 1949 فيقال عنهم أنهم ضائعون كالفرقى في اليم فلا قرار ينص يحميهم يمرون أمام مكاتب الخدمات ومكاتب مكافحة البطالة ويجلسون في العراء تحت القساوة التي لم يعرفونها في بلادهم[3]، ولما استصعب أمر هؤلاء المنكوبين عقدوا مؤتمرا جمع كل أبناء الشمال الإفريقي في 2 و3 ديسمبر سنة1950 م بمدينة باريس، حضره ألف مندوب نصوا فيه بالمساواة الأجور وإقامة مساكن، كما نص على منح العطل في الأعياد ولكن هذه المطالب كلها قوبلت بالرفض والتجاهل[4].

1- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، مرجع سابق، ص222.

2- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع نفسه ، ص223.

3- محمد صالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص80.

4- محمد صالح الصديق، المرجع نفسه، ص81 .

الفصل الثالث: الأوضاع الثقافية

كبقية المدن الجزائرية الأخرى عاش سكان مدينة الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وضعا ثقافيا تميز باستمرار الاحتلال الفرنسي في محاولة صياغة المجال الثقافي انطلاقا من تكريس الاحتلال الفرنسي لوجوده لأجل إبقاء الجزائر ومجتمعها تابعين لفرنسا الاستعمارية وهو ما نحاول إبرازه في هذا الفصل من خلال ثلاث عناصر أساسية وهي:

المبحث الأول: السياسة الثقافية الفرنسية

عملت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته، فاستخدمت سياسة ثقافية عنصرية إتجاه الجزائريين، كما سعت لرفض قوانين تعسفية ضد الجزائريين الأصليين في مدارسها وثانويتها ومؤسساتها الثقافية الأخرى، وتقوم أسس هذه السياسة على مجالين وهما محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي لأنها تدرك أن اللغة و الدين من مقومات الشعب الجزائري، ومن خلالها تأكد لفرنسا استمراره في هذا النضال.

أ-محاربة اللغة العربية:

لقد حارب الاستعمار الفرنسي في الجزائر الثقافة الوطنية واللغة العربية كانت وعاء هذه الثقافة[1] و بمثابة القلب النابض والروح الحية من أي شعب، ووعاء أنشطته الثقافية والحضارية، وأحد مقوماته[2] ولأنها حاملة للإسلام وثقافته بإبطال وظيفتها الاجتماعية واستبعادها التدريجي من إدارة مختلف مجالات الحياة العامة، فبعد أن كانت هي لغته التعليم والقضاء والتعامل اليومي، حيث تم حصرها في حدود ضيقة، كما عملت الإدارة الفرنسية على تلهيجها ومزاحمتها باللهجات المحلية والدارجة لتحقيق هدف الفرنسة فيما بعد[3]. فقد ركز الاحتلال حربه

1-عبد العزيز شهبي، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص37.

2- بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1 دار المعرفة، الجزائر، ص169.

3- الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائرية، ص235.

عليها، إذ تم القضاء عليها يمكنه القضاء على الشخصية الجزائرية، حيث قام هذا الاحتلال بمحاربة اللغة في مختلف مجالات الحياة بالجزائر، فأبعدها عن الإدارة وعن الإدارة وعن المدارس النظامية، حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة العمل الرسمي، والتعليم النظامي، ولغة وسائل الإعلام، ومختلف النشاطات الثقافية[1].

كما ركزت بشن قرارات تنص على غلق المدارس والكتاتيب، وكل قطاع يمكن أن تنفذ منه العربية، وفي هذا الصدد يقول الشيخ الإبراهيمي: كل الوسائل التي تتذرع بها حكومة الجزائر لمقاومة التعليم العربي هي: إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة، ولأسباب متنوعة وإما قرارات إدارية فردية، مصدرها الجزائر ومبناها إيعازات بوليسية، توجهها الروح الاستعمارية، وكلما زادت الأمة إقبالا على تسليم لغتها ودينها زادت الحكومة في القيد تضيقها حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذ فرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربيا[2].

كما رفضت لغتها على الشعب الجزائري لاغتيال شخصيته، وإخضاعه لنفوذها[3]،وبهذا تكون قد قضت على لغة القرآن" اللغة العربية" حيث ورد في إحدى التعليمات التي صدرت في بداية الاحتلال مايلي:" إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم[4]"ولم تعتمد السلطات الفرنسية على القضاء على الثقافة العربية في داخل الجزائر وفقط، بل سعت أيضا إلى عزل الجزائر

1-عبد العزيز شهبي، مرجع سابق،ص37.

2-أرغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص31.

3- بشير بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص169.

4 - أرغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص30.

عن الوطن العربي، لا سيما المشرق العربي، حتى لا تتلاشى الثقافات العربية منه إليها، والدليل على ذلك في عام 1952 أرادت حكومة مصر إنشاء معهد ثقافي في الجزائر بإسم" معهد فاروق للدراسات العربية في الجزائر" إلا أن فرنسا رفضته ذلك خوفا من تأثيراتها الثقافية على سياسة الفرنسية التي تنتهجها في الجزائر[1]، وإضافة إلى هذا عملت على الاستيلاء على معاهد الثقافة، والمساجد والمدارس والزوايا وحولت أغلبيتها إلى كنائس وثكنات أما الباقي أو كل أمرهم إلى أناس آخرين دعوا إلى طمس الشخصية الوطنية، ومسح اللغة العربية والثقافية الوطنية[2].

وفي يوم 22 جويلية 1945 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يستوجب على كل معلمي اللغة العربية، معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتشغيلهم في المدارس، فالهدف من هذا القرار هو القضاء على اللغة العربية وتحصيلهم كيانها.

بالرغم من أن دستور 20 سبتمبر 1947 دعى إلى الاعتراف باللغة العربية وتدريسها إلى جانب الفرنسية، إلا أن الإدارة الاستعمارية لم تطبق ذلك، إضافة إلى ذلك قامت بنداء يوم 05 مارس 1954 فيه إلى إلغاء تدريس اللغة العربية إجباريا في الطور الإبتدائي، وذلك خوفا من تقريب البلاد كونهم كانوا يعتبرونها فرنسية في الأصل، ضف إلى ذلك أن أبرز ما جاء في النداء أيضا هو تقسيم اللغة العربية إلى ثلاث فئات:

1-اللغة العامة لا وجود لأهميتها ولا تتعدى كونها لهجة محلية.

2-العربية الفصحى، وإعتبارها لغة ميتة.

1- أرغيدي محمد لحسن، المرجع نفسه، ص31.

2- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 ديوان المطبوعات الجامعية،ط5،2007، ص60.

3-العربية الحديثة، وهي لغة أجنبية عن البلاد[1].

إنتهج الإستعمار أسلوب لمقاومة الثقافة القومية بالجزائر وذلك كونه إعتبر تدريس اللغة العربية إضطهاد عنصري حتى لا تتعرب البلاد وتصبح عربية، وكأنها لم تكن عربية مسلمة[2]، وإعتبر أن اللغة العربية لغة ميتة وأجنبية عن الجزائر، وكأنها بلاد لاتينية تقع في ركن من أوربا[3]. والذي ينظر إلى قرار 1947 الذي نص على الإعتراف باللغة العربية يجد أنه أقيم لعرقلة تعليمها وإنتشارها، لا لتطورها وذلك من خلال:

1-لأنه يخصص تعليمها في تعليم القواعد العامة الأولية.

2-لأن حصص العربية مخصصة خارج أوقات الدراسة العادية في الأوقات التي يكونفيها التلاميذ غير مستعدين للدراسة، وذلك إما من الساعة الحادية عشر إلى الثانية عشرة والنصف أو من الخامسة أو السادسة مساءا.

3- لأن الوقت المخصص لها لا يتجاوز عن ساعتين في الأسبوع إبتداءا من الفصول التحضيرية[4].

4-أما بالنسبة للفصول التكميلية بالمدارس والكليات فاعتبروها لغة أجنبية لا وجوب لتعليمها.

5-يقوم بتدريسها مندوبون إداريون غير متفرغين لعملهم لأنهم معرضين للعزل في وقت أجورهم وليس لديهم قانون يحدد وظيفتهم ولا يتحكم فيهم سوى مدير المدرسة أو المفتش الفرنسي.

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص61.

2-يحي بوعزيز، نفسه، نفس الصفحة.

3- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص62.

4- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص63.

6-المعلمون الذين يتخرجون من هاته المدارس لا يحصلون على أي توجيه تربوي ولا تتكفل بهم الإدارات التي يشغلون بها لأنها لا تسأل عن كيفية الحصول على تدريس اللغة العربية ولا تحرص على تسجيل حضور أو غياب المعلم.

7-إضافة إلى هذا فمعظهم المواعيد المخصصة لتدريس العربية قد ألغيت كما أن اللغة العربية التي يدرسون بها هي اللهجة التي لا يمكن أن تفيد الشباب.

8- ففي 15 أكتوبر 1949 أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا يهدف إلى منع تدريس العربية الفصحى بالمدارس الرسمية وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها.[1]ضف إلى هذا إستطاع الإستعمار الفرنسي مسح معالم الفكر الإسلامي ومحاربة لغة البلاد القومية، وذلك كونه إعتبر وجود السبورة في أي منزل جزائري جريمة كبيرة يعاقب صاحبها بالسجن والغرامة، والنفي لأن في ذلك يؤدي إلى نشر الوعي الفكري والوطني وعموم الأسرة ثم في القرية، ثم في المنطقة جلها[2]. غير أنها تقهقرت بسبب وجودها المستديم في وضعية المغلوب عبر سياسة المحاصرة والتضييق التي بدأت منذ الأيام الأولى للإستعمار، وتواصلت طيلة فترة الإحتلال[3] . فكان هدف الإستعمار كله من هذا هو محاولته صبغ البلاد، بصبغة فرنسية خاصة في كل صغيرة وكبيرة،وذلك حتى تنقطع جميع الروابط، التي تربط الجزائر، ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها ولغتها العربية، وتاريخها الإسلامي، وإنتمائها الحضاري إلى الأمة العربية، وأن تنشأ أجيال جزائرية صاعدة، في ظل هذه السياسة المرسومة نشأت ممسوخة في كل شيء وتكون مقطوعة

1-يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص64.

2 - يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص62.

3-الطاهر سعود، مرجع سابق، ص235.

من جذورها الأصلية لأنه لا يوجد شيء في الحياة العامة بالجزائر، يذكرها بما في الأسلاف[1]، والوطن وبذلك تصبح تابعة للسياسة الفرنسية[2].

ب – محاربة الدين الإسلامي:

لقد عملت فرنسا بكل طرقها بإخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي، وإدخالهم في دين النصرانية كي يصبحوا مسحيين يحملون عقيدة المحتل لبلادهم، بمعنى تصبح الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر، وكل هذا حتى تنهار مقومات الشخصية الوطنية، وهو الإسلام لأن فرنسا كان هدفها من وراء غزو الجزائر العمل على نشر المسيحية والقضاء على الدين الإسلامي[3]، وهذا ما أكده المحتلون في مناسبات عديدة أثناء إحتلالهم سنة 1830 حيث قالوا"إن المغزى من وراء إقامة هذه الحفلات، هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر".حيث قامت الحكومات الفرنسية بدعم رجال الدين بالمال[4] كي يتمكنوا من الترويج للنصرانية في الجزائر، والقضاء على الإسلام فيها[5].كما عمدت السلطات الفرنسية على عقد جلسات المحاكم الإسلامية في الأسواق والمقاهي أو محلات قديمة متسخة غير نظيفة يهدفها الخراب، مما دفع أصحاب القضاء الإسلامي ورجاله إلى إهمال مختلف القضايا وإهمال حقوقهم واللجوء إلى القضاء الإسلامي، وزد على ذلك فبالنسبة للأجور القضاة المسلمين فكانت رواتبهم ضئيلة وهذا ما كان يعود بهم سلبا من ناحية العيش فرواتبهم لم تسمح لهم بالعيش في رفاهية وهذا ما أنقص

1–عبد العزيز شهبي، مرجع سابق، ص39.

2– عبد العزيز شهبي، المرجع نفسه،ص40.

3– عبد العزيز شهبي، المرجع نفسه، ص41.

4– عبد العزيز شهبي، المرجع نفسه، ص42.

5– عبد العزيز شهبي، المرجع نفسه، ص43.

من سمعتهم وحتى من عدلهم ونزاهتهم أحيانا[1]، ففي عام 1954 سعت فرنسا إلى تحطيم المساجد والمدارس و أعلنت رقابة صارمة على معلمي القرآن الكريم في الكتاتيب القرآنية ورفضت فتح أي كتاب أو مدرسة إلا بإذن محافظ الشرطة أو رجال الدرك ورؤساء الدوائر والدواوير والقرى، مما لم يحصل في أي بلد من العالم[2]حيث يتبين لنا أن شؤون الدين الإسلامي ظلت منذ بداية الإحتلال حتى خروج الإستعمار الفرنسي من الجزائر عام 1962 خاضعة للسيطرة الإستعمارية[3]، كما أن سياسة فرنسا الإحتلالية بنيت منذ البداية على أساس القضاء على اللغة العربية والثقافية الإسلامية، والعمل على محاولة تحويل المجتمع الجزائري، في المدى البعيد من مجتمع مناهض للإستعمار، إلى مجتمع راض على الوضع الإستعماري لبلاده، وبذلك تتمكن دولة الإحتلال من السيطرة المطلقة والدائمة على الجزائر والجزائريين[4] .

المبحث الثاني: التعليم

1-التعليم عند الجزائريين:

عملت فرنسا على حرمان الجزائريين من التعليم وهذا نتيجة لإعتقادها أن التعليم يقوم بوعي الجزائريين والتصدي للإحتلال المطالبة بالحقوق السياسية[5].

1- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى ، الجزائر، 2009، ص376.

2- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص379.

3- عبد العزيز شهبي، المرجع السابق، ص43.

4- عبد العزيز شهبي، المرجع السابق، ص45.

5-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص374.

أ-التعليم العربي الرسمي:

لقد كان التعليم الإبتدائي الرسمي منتشرا في أغلب المدن الصغيرة والكبيرة، وكان يلتقي التلاميذ في المدارس أوليات العلوم ويتأهلون منها للشهادة الإبتدائية وهي أساسا مدارس للتلاميذ الأوربيين وبرنامجها فرنسي، حيث كان بإمكان الأبناء المسلمين الدراسة فيها إذ وجدوا أماكن فيها[1]، وبالنسبة للمدرسين[2]، كانوا موظفون رسميون معنيون من قبل إدارة التعليم وعددهم حوالي خمسين مدرسا موزعين على المساجد في المدن، فكانت مهمتهم تعليم علوم الدين واللغة كالتوحيد والفقه والنحو[3]، أما بالنسبة للأطفال الذين شاءت لهم الظروف أ يتعلموا من أبناء الشعب الجزائري ولم تكن مدارسهم شبيهة بمدارس أبناء الأوربيين أما عن مدارس الجزائريين وملزماتها، فوصفها التقرير السنوي للتفتيش الأكاديمي، والذي تحدث على مدينة الجزائر خاصة، في العام الدراسي 1945-1946 وقد ورد فيه خاصة:" الحالة المادية فصول صغيرة خربة وأماكن غير صالحة للسكن، الأدوات الصحية والرياضية نادرة ولا توجد مياه في أغلب الأحيان الفصول عارية بدون مقاعد و يجلس الطلاب على الأرض-أما مكتب المدرس فقديم وفي حالة بالية وعن حالة التعليم الراهنة، فصول مزدحمة أعمار متباينة للغاية -نقص في الأماكن الدراسة نصف الوقت والنتائج هزيلة"، أما سنة 1945 فبلغ عدد المسجلين للدراسة من أبناء الجزائر بالنسبة للتعليم الإبتدائي حتى العالي بما فيهم الحضانة، بلغ حوالي 85201 [4]. في حين بلغ عدد الأوربيين في نفس العام 241206[5]، وفي سنة 1950م كانت 2086

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج10، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة 2007، ص، 51.

2-أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص، 54.

3-أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص، 55.

4-أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص32.

5- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص31.

مدرسة إبتدائية بالجزائر، تضم 8035 فصلا، تتكون من 110.000 طفل فرنسي و 177.000 طفل جزائري يمثلون2% من مجموع الأطفال الجزائريين في سن الدراسة ، وركز 68 مليون فرنك بالنسبة للأطفال الجزائريين الأوربيين فالملاحظ هنا أن إعتماد الأوربيين أكبر بكثير من إعتماد الأطفال الجزائريين[1]، وفي عام 1952 كانت تظم ثلاثين ألف تلميذ أوربي وتسعين ألف تلميذ مسلم، كما كانت توجد مدارس عربية على[2] مستوى الإبتدائي موجهة إلى أبناء الجزائريون وكان عددها تقريبا ألفي مدرسة (2000) وبرامجها تشبه برامج المدارس أبناء الفرنسيين، غير أن لا توجد فيها اللغة العربية ولا العلوم الإسلامية بإضافة إلى مدارس لتخريج المدرسين والمدرسات في التعليم الإبتدائي[3] أما في غام 1954 كان 2070000 طفل جزائريتتراوح أعمارهم بين5 و14 سنة ولم يسعى للحصول على التعليم الإبتدائي سوى307100 من هؤولاء الأطفال[4] .

1-يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، مرجع سابق، ص 381.

2-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1954-1962، ج10، مرجع سابق، ص51.

3 - أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص52.

4- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص32.

السنة	التلاميذ			%	مجموع التلاميذ
	البنين	البنات	المجموع		
1946-1945	100025	29276	129301	54	240128
1947-1946	114300	35848	250148	57	262672
1951-1950	164371	53374	217745	64	337330
1954-1953	210123	73685	283808	69	410627

من خلال الجدول نلاحظ أن من سنة 1945- 1946 أن الأعداد بلغت لأول مرة 100.000 تلميذ مجاوزة بذلك نصف المسجلين ونمت زيادتها بصفة منتظمة لتدرك 81% قبيل نهائة الليل الإستعماري وذلك بعدد فاق قليلا نصف المليون 513.911 وأن هذه الزيادة قبل كل شيء نتيجة للضغوط السياسية[1].

بالنسبة للتعليم الثانوي كان مجاني أيضا[2] كان له مذرستان إحداهما في تلمسان والثقافية بقسنطينة، وكل منهما تعلم الفقه والأداب العربي واللغة الفرنسية والتاريخ الطبيعي، وبعض المواد العلمية[3]، وكل المدارس الثانوية تؤهل التلاميذ للحصول على شهادة البكالوريا والتي هي

1- الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص236.

2-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1954-1962، ج10، مرجع سابق، ص52.

3-أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص55.

المفتاح لدخول التعليم العالي، وكان بإمكان الطلبة المدارس الثانوية أن يختاروا اللغة العربية الفصحى أو الدرجة كلفة أولى أو كلفة ثانية[1]، والناجحون من هاتين المدرستين يواصلون دراستهم في المدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة وهي مدرسة عليا تغير نظامها سنة 1951 وأصبحت تسمى الكوليج الفرنسي الإسلامي ومنها يتخرج القضاة الشرعيون ووكلاء المحاكم الشرعية وكذلك المدرسون الرسميون وكان بإمكان الطلبة الناجحين في الإمتحان النهائي في هذه المدرسة العليا أن يدخلوا معهد الدراسات العربية التابع للجامعة ويقضون سنتين يحصلون بعدها على دبلوم وخلال سنة 1953 خصصت الثعالبية للبنات المسلمات وإنتقل الطلبة إلى الثانوية الفرنسية الإسلامية الجديدة في بن عكنون التي تدعى اليوم عمارة رشيد[2] ، وهكذا نلاحظ أن التعليم الثانوي يشمل 25 ألف طالب وطالبة وأكثرهم فرنسيون وبالنسبة للطلبة المسلمين سنة1950 كان عددهم لا يتجاوز الألف طالب.

وفي سنة 1952 كانت الثانويات تضم عشر آلاف طالب وخمسة آلاف طالبة بالنسبة للمعاهد كانت تشمل ستة آلاف طالب وأربع آلاف طالبة وأكثرهم كانوا أوربيون[3]، وفي سنة 1954 كان هناك 6308 شابا و952 فتاة جزائرية في الثانويات التي يبلغ عددها 49 ثانوية في أنحاء القطر الجزائري، وذلك من أصل 34468 طالب وطالبة[4]، وإذا إنتقلنا إلى التعليم العالي الذي كان في جامعة الجزائر الوحيدة فالجامعة كانت تضم أربع كليات (الحقوق، والآداب والطب والصيدلية والعلوم) وفيها معهد للدرسات العربية حديث العهد، كانت لا تضم سوى حوالي أربعة ألاف (4130) طالب معظمهم من الأوربيين لغفلة الآباء و لعجزهم عن القيام بتكاليف

1- أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق،ص52.

2- أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص55.

3-أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه،ص52.

4-أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص34.

التعليم العالي، حسب تغيير الشيخ المدني ولكن هذه الملاحظة ليست[1] صحيحة، وذلك لأن خطورة الدخول إلى الجامعة تبدأ من البكالوريا ولأن شروط القبول كانت تعجزية وعنصرية[2]. ففي سنة 1950 كان هناك 306 طالبة جزائريين 4280 طالب أوربيا وفي نفس العام نجد في الجزائر 1508 محاميا جزائريا و80 طبيبا و40 صيدليا و20 طبيب أسنان و20 أستاذ ثانويا و5 مهندسينو 8000 معلم إبتدائي صار هنا مليونان من الأطفال الجزائريين في سن الدراسة لا مقعد لهم في المدارس كان مشردين في الشوارع والأحياء[3] والمدارس التقنية العليا فكانت مغلقة في وجه الجزائريين ففي عام 1953 ضمن المدرسة الوطنية للزراعة 120 طالبا كان كلهم أوربيين، والمدارس الوطنية الثلاث (التقنية، التجارية، والصناعية) ضمن 355 طالبا في نفس السنة منهم 9 جزائريين فقط فهذه النسبة الضئيلة تدل على فرض السياسة الإستعمارية التبعية للإستعمار الفرنسي حتى تبعد الجزائريين عن كل ماهو تقني.

وبالنسبة للفروع الأخرى ففي سنة 1954 كان هناك 179 طالبا من أصل 518 في جامعة الجزائر مسجلين في الحقوق وفي الأداب 165 والطب 66 ثم 118 فقط في العلوم هذا بالنسبة للتعليم العالي[4] .

مستوى التعليم	السنة	العدد
الإبتدائي	1953	991.397
التقني	1953	128.11

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص52.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص53.

3- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، مرجع سابق، ص381.

- أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص33.

الثانوي	1953	585.32
العالي	1953	4913

وفي هذا الإحصاء التعليم العالي في هذه السنة إنخفض عدد طلاب الجامعة وذلك ربما بسبب إضراب الطلبة الجامعيين[1]

ب- التعليم العربي الحر:

من خلال إهمال اللغة العربية فقد أسس الجزائريون مدارس حرة في مختلف المدن وذلك من خلال إحياء لغتهم وكانت تلك المدارس تتوفر في أغلبيتها على شروط التدريس الحديث مع برامج تربوية وطنية رغم العراقيل غير أن هذا المشروع نجح بإقبال الشعب عليه، وهو المشروع الذي بدأت الحركة الإصلاحية في تطبيقه بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس كما كانت الكتاتيب القرآنية العتيقة تقوم بتحفيظ القرآن والتعليم وقواعد اللغة ومبادئ الدين الإسلامي[2].وبعد ذلك تحولت المدرسة الثعالبية سنة 1953 والتي كانت في قلب القصبة إلى مدرسة حديثة تقع في ضاحية بن عكنون (ثانوية عمارة رشيد خاليا) وأصبح إسمها المدرسة الفرنسية الإسلامية وبالنسبة للبنات فقد خصصت لهن مدرسة جديدة بالقبة (حسيبة بن بوعلي حاليا) أما معهد الدراسات العربية كان مكانه جهة جامع كتشاوة بساحة الشهداء وكان تحت إدارة المستشرق هنري بيرير، حيث يمكننا القول أن التعليم العربي الحر كما لاحضنا كان مقصورا على التعليم الإبتدائي[3].

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص270.

2- أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه ، ص55.

3- أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه ، ص56.

أما التعليم العالي الحر لا وجود له، وواصل الطلبة تعليمهم العالي بلغتهم العربية بالتوجيه إلى جامع الزيتونة لتعلم الدين والثقافة[1].

ج- التعليم عند جمعية العلماء المسلمين:

يقوم التعليم عند العلماء على مبدأ الإحياء وذلك من خلال إحياء الدين وإحياء اللغة و إحياء الوطنية، فكان علماء الإجتماع الفرنسيين أمثال أو غسطين بيرك أن التعليم الذي نشره العلماء كانوا يقوم على ربط الجزائر المشرق حضريا وسياسيا وقد إستعمل العلماء لذلك سلاح الهجوم اللغوي والهجوم العقدي ضد فرنساوأنهم زرعوا بين أطفال المدارس فكرة الإنتماء إلى الإسلام العالمي وهكذا تبينت فرنسا أن التعليم خطرا عليها[2] .

وقد جمع العلماء بين التدريس التقليدي في المساجد بإسم دروس الوعظ والإرشاد وبين التدريس في المدارس الحرة الحديثة.وكانت دروس المساجد تمثل في مجملها أنها موجهة ‘لى العامة بمعنى بأسلوب يختلف عن محتوى أسلوب مدرسي حيث كانوا يأتون بمواضيع معاصرة ويوصفون لها الشواهد من القرآن والسنة والتاريخوذلك بهدف التوعية واليقضة[3].وكان إهتمام الجمعية بالتعليم الإبتدائي وإخراجه من دائرته الضيقة إلى دائرة أوسع وذلك لتشمل أكبرعدد من الجزائريين ولتحقيق ذلك عليها إنشاء مكاتب حرة للتعليم المكتبي للصغار، وتنظيم دروس في الوغظ والإرشاد الديني في المساجد وتنظيم محاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة.

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص55

2-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج3،ط1، دار الغرب الإسلامي، ص252.

3 - أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص253.

وتذكر بعض التقارير أن الجمعية نجحت في هذا الباب نجاحا عظيما غير أن الإدارة الفرنسية سببت لها عراقيل كانت في غلق بعض المكاتب والتضييق في إعطاء الرخص[1].

كانت تختار أقرب الأساليب في التعليم الريفي في المساجد وذلك من خلال التركيز على المعنى والنفوذ إلى صميمه من أقرب طريق يؤدي إليه[2].

كماإهتمت في التعليم المكتبي باللغة العربية وذلك من خلال إعطاء للتلاميذ أبسط القواعد في أسهل التراكيب وإصلاح اللهجات التي خرفتها العامية عن سبيلها العربي وتقويم اللسان على الحروف وهيأتها ومخارجها، وإهتمت كذلك بالتعليم القرآني من خلال تبيان حقائقه للناس ونشر فضائله بينهم وله رائحة في النفوس، وجعلته أساسا في التذكير والوعظ لتنشئ من أبناء الأمة جيلا قرآنيا يتقن حفظ القرآن وآداءه[3].

لقد تطور هذا التعليم خاصة في عهد رئاسة الإبراهيمي لجمعية العلماء وفي سنة 1947 أصبح للتعليم لجنة تشرف عليه بمعنى تقوم بتوظيف المعلمين وتحدد رواتبهم وانضباطهم وترقياتهم، بالإضافة كانت تشرف على المدارس ومراسلاتها والمديرين ومسؤولياتهم فكانت هذه اللجنة هي التي تحدد لهم كل شيء[4].

1-نور الدين أبو لحية، الإتجاهات الفكرية (جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية، دارعلي بن زيد،ط الأولى2015،ص143.

2- نور الدين أبو لحية، المرجع نفسه، ص144.

3- نور الدين أبو لحية، المرجع نفسه، ص145.

4- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج3،ط1، دار الغرب الإسلامي، ص255.

وقد إهتمت الجمعية بنشر التعليم حتى بين أبناء الجالية في فرنسا فأرسلت إليهم المعلمين بهدف يقظتهم[1].

فكان إنشاء هذه الجمعية ليس لغرض ديني فقط وإنما لغرض وطني قومي، وهذا ما تبينه عند كتابتها في جريدة النجاح عند إفتتاح جمعية الصفاء بالعاصمة هذا العنوان" من أجل نشر اللغة العربية" ثم قالت فيه: "إن الهدف من إنشاءهذه الجمعية وطني قزمي إن الأمة ليس لها لغة لذاتها ليست أمة بمعنى كلمة..."[2].

وهناك بعض الإحصاءات عن عدد المدارس والتلاميذ الذين تشرف عليهم جمعية العلماء سنة1947، ففي هذا التاريخ كان عدد التلاميذ حوالي عشرين ألفا وعدد المدارس حوالي تسعين مدرسة وفي هذا التاريخ المذكور افتتحوا معهد إبن باديس والذي كان يظم تقريبا 700 تلميذ يتأهلون فيه للإلتحاق بجامع الزيتونة.

وقد أعلنت الجمعية قائمة بمدارسها 124 مدرسة وعدد معلميها 274 معلما وكان ذلك خلال عام 1954 غير أنها أعطت في هذه السنة رقم أربعين ألف تلميذ، بينما الإدارة الفرنسية تصنع الرقم في حدود 22000 تلميذ[3]. لقد تضاعف تأسيس المدارس الإبتدائية العصرية التابعة للجمعية حق وصل عدد التلاميذ سنة1954 حسب المصادر الفرنسية إلى25.000 تلميذ وحتى بعض الأحزاب السياسية أسست المدارس العربية وكانت تتبع برنامج جمعية العلماء فكان هدفهم هو نشر التعليم العربي والروح الإسلامية بين الجمهور، وفي مصادر فرنسية

1 –أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص258.

2 – أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه ، ص 261.

3– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954–1962، ج10، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة2007، ص25.

قدرت سنة1954 مجموع التلاميذ الذين يترددون على المدارس القرآنية الجديدة والقديمة بحوالي مائة ألف تلميذ[1].

وبالنسبة للتعليم العالي لم تكتفي الجمعية بالإهتمام بالتعليم الإبتدائي في المساجد والكتاتيب، بل واصلت بحثها في تأسيس معاهد ومدارس عليا لتخريج الإطارات التي تساهم في نشر الإصلاح[2].

أما بالنسبة للتعليم في المدارس الحرة كان موجها للأطفال الذين حرموا من التعليم في المدارس الفرنسية وكان ينافسون بمدارسهم المدارس الفرنسية حيث إعتمدوا في الأول على كتب ومقررات تتلائم مع رغباتهم في حركة الإحياء وغير أنهم في البداية كانو قليلي العدد بمرور الزمن أصبحت مدارس العلماء تتوفر على معلمين قادرين وذلك من خلال تجاربهم ومعارفهم[3]، وفي سنة 1952 أصبح هناك حوالي ثلاثمائة مدرسة حرة لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية ومبادئ العلوم العصرية، وكانت جمعية العلماء بالأساس هي التي تشرف على هذا النوع من المدارس الحرة في حوالي 140 مدرسة وكانت تسير ببرنامج موحد ومنظم، وهي تظم حوالي خمسة وثلاثين ألف تلميذ أي في المدارس المائة والأربعين[4]، كما إهتم العلماء بالتاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر، وكان الفرنسيون أهملوا ذلك وأدمجو تاريخنا في البرنامج الفرنسي على أن الجزائر جزء من فرنسا.

1- أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص 263.

2- نور الدين أبو لحية، مرجع سابق، ص145.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج3 ، ط1، مرجع سابق، ص254.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962،ج10 ،مرجع سابق، ص56.

فالعلماء ركزوا على إحياء التاريخ الإسلامي ومدى إرتباط شعبه باللغة والعرق والدين وأنهم يمثلون وحدة وطنية. كما أنهم قاموا ببعض الوضائف في مدارسهم كالعلوم الحديثة المكملة مثل الرياضة[1]، والموسيقى والتمثيل والأناشيد[2].

فقد كان يعاني معلمو المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء لإظطهاد الإستعمار وقمعه، فكانوا يتعرضون للحبس والمحاكمة كالمجرمين وكانوا يحبسون[3].

لقد قامت السلطات الفرنسية بإغلاق مدرسة بلفور الحرة الواقعة بضاحية الحراش في العاصمة بعد عامين من فتحها، وكانت هذه المدرسة تحت إشراف جمعية تهذيبية شعبية، وبناء على أمر صادر من الوالي العام بإغلاقها والسبب في ذلك أن المدرسة لا تملك رخصة قانونية[4]، إن الجمعية لم تنشأ أن تكون حزبا سياسيا بل اختارت العمل الثقافي والديني معتبرة إياه المدخل الأساسي لتعبئة المجتمع ضد المشروع الثقافي الاستعمار، وعلى هذا نص ميثاقها التأسيسي بأن نشاطها إرشادي تهذيبي هدفه محاربة الآفات الاجتماعية[5]،والجهل ولتحقيق ذلك كانت وسائلها فتح المراكز والنوادي والمدارس الحرة، والهدف النهائي للعمل الثقافي للجمعية كما عبر ذلك شارل روبير أجيرون " وهو في الحقيقة ترسيخ الوعي لدى الجزائريين بأصالتهم وتقييمهم وبتقاليدهم وذلك بالكيفية التي تتيح لهم مقاومة تأثيرات الحضارة الغربية وبالأخص مقاومة محاولات الفرنسية التي كانوا هدفا لها". وفي هذا المجال قام العلماء بعمل ذي طبيعة مزدوجة،

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954،ج3 ، ط1، مرجع سابق، ص254.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص255.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962،ج10 ،مرجع سابق، ص57.

4 - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص58.

5-الطاهر سعود،الحركات الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص260.

اتجه الأول إلى تصفية الفضاء الثقافي من القيم الثقافية السلبية التي رآها العلماء معيقة لتقدم الأمة الجزائرية.

واتجه الثاني نحو التأسيس لفضاء ثقافي جديد يصل المجتمع الجزائري بمقتضيات المستقبل وفي هذا الصدد طالب العلماء بحرية تعليم اللغة العربية، والمدارس الحرة وبفضل الدين عن الدولة[1] وهكذا استطاعت الجمعية أن تفرض نفسها وأكدت وجودها على الصعيدين بأنها تعرضت مباشرة للسلطات الاستعمارية بينما كانت تتحاشى كل اصطدام حتى تبعد خطر إغلاق أبواب مدرسة من مدارسها، فبواسطة العبادة والتعليم الذي يقوم به معلموها ساهمت في التكوين المدني للشبان في المدن وذلك بمكافحتها من أجل البحث من جديد لتعليم لغة القرآن[2].

لقد خطت الجمعية خطوات كبيرة وإسطاعت توسيع مجال دعواتها الإصلاحية عبر الشبكة الإعلامية الواسعة من المدارس والمساجد التي أنشأتها والنوادي والصحافة التي أسستها مختلف المؤسسات الثقافية التي كانت تحت سيطرتها والتي نجحت في تحقيق وإنغراس إجتماعي كبيرين، وإن تكسب إلى صفوفها إعداد كثيرة المؤمنين بجدول أعمالها ومشروعها النهضوي[3].

2/التعليم الفرنسي

لم يعرف هذا التعليم أية صعوبات لا مادية ولا إدارية فكانت الميزانية متوفرة دائما سواء من الدولة أو من الحكومة العامة أو من البلديات،وكان لتعليم مزدهر، وأنه يتماشى مع روح الإستعمار[4]. فكانت السلطات الفرنسية تسارع في الجزائر بتنظيم المدرسة في إطار التعليم

1- الطاهر سعود،مرجع سابق ، ص261.

2- الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص250.

3- الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص264.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص290.

العام على أن يتعلم الأطفال المواد الإبتدائية كما في فرنسا[1]. وقد تواصل إنشاء المدارس الابتدائية الموجهة للفرنسيين في عدة مدن التي احتلها الاحتلال[2] وخلال عام 1944 طلع الجنرال كانرو الحاكم العام مدة قصيرة[3] فكرة مفادها أن المدرسة باللغة الفرنسية هي السبيل الوحيد للتفاهم بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين واقتراح لذلك خطة عشرية تضمن تعميم التعليم الفرنسي أن يشمل المرآة أيضا، وعندما صدر قانون 1947 المعروف بدستور الجزائر، نص على ضرورة توسيع التعليم بالعربية أيضا، كما نص جعل اللغة العربية، لغة رسمية غير أن تطبيق ذلك لم يقع[4]، حيث أكدت الإحصائيات الرسمية الصادرة سنة 1953 أن في التعليم الابتدائي جميع أبناء السكان الأوربيين المتمدرسون عددهم 135000 وأن أطفال المسلمين الذين في سن التعليم عددهم 19600 ولكن عدد الذين يزاولون التعليم منهم لا يتجاوز 26600 وبذلك تكون نسبة الباقين في حالة أمية 5.86%[5].

وكانت الدراسة في ثانوية الجزائر هي نفسها في ثانويات فرنسا من حيث المستوى والبرنامج وطريقة الإنتقال كانت وحدة لكن الثانوية الحقيقية (الليسية) التي أسسها الفرنسيون في الجزائر في الثانوية التي سميت في وقت لاحق بإسم المارشال بوجو، وإن هذه الثانوية قد أضلت معها جبانة المسلمين في باب الواد وعددا من المساجد والمدارس التي كانت في المكان الذي أقيمت فيه، وهي الثانوية التي تدعي الآن "ثانوية الأمير عبد القادر" هذه الثانوية قد بنيت على إنقاض[6]، معالم إسلامية قلما وجد فيها الجزائريون مكان لأبنائهم لكنها ظلت تقريبا ثانوية

---

1 – أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص291.

2 – أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص292.

3– أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص297.

4 – أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص298.

5– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،1954–1962، ج10، مرجع سابق، ص325.

6– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص300.

خاصة بأبناء الفرنسيين وعموما أن عدد التلاميذ في المستوى الثانوي كان قليلا لأن بعض الفرنسيين كانوا يوجهون أبنائهم لإستكمال الدراسة في فرنسا[1]. حقيقة أن السلطة الفرنسية أنشأت للأوربيين المؤسسات التعليمية في جميع المستويات من الإبتدائي إلى العالي، حيث أن إذ سمح للجزائريين بدخول الثانويات في أقسام خاصة بهم وكانت تدعي الأقسام الأهلية[2]، غير أن الذي دخل المدرسة الفرنسية الثانوية من الجزائريين هم من فئة معينة من أبناء الخيام الكبيرة والعائلات التي تولى أربابها المناصب الفرنسية (القيادة) فإن أعداد التلاميذ الجزائريين في الثانويات الفرنسية كان قليلا جدا[3]، وقد وصلعدد الجزائريين سنة 1951 إلى 3.214 مقابل 25.500 أوربيين[4]، وفي سنة 1953 كان عدد الأوربيين 24000 طالب ثانوي، والمسلمين 4156 طالب ثانوي فقط[5].

أما بالنسبة للتعليم العالي نجده قد قطع أشواطا كبيرة بالنسبة للفرنسيين غير أن حظ الجزائريين يكون غائبا، حيث كانوا الفرنسيون يرسلون أبنائهم ليواصلوا تعليمهم الجامعي إلى فرنسا[6].

وإذا تحدثنا عن التعليم في الجامعة وجدناه محتكر من الفرنسيين أيضا، فالجزائريون الذين سمح لهم بمواصلة التعليم على مستوى الجامعة عددهم قليل جدا لا يتناسب مع نسبة السكان

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق ، ص301.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص302.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص303.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص304.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962،ج10، المرجع سابق ،ص326.

6- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3، مرجع سابق ،ص304.

على الإطلاق[1] ، حيث كانت الكليات سنة 1951 تضم 4.404 طلبة ليس من بينهم سوى بعض عشرات من الجزائريين[2].

وحسب الإحصائيات الصادرة سنة 1953 يوجد في جامعة الجزائر 5132 طالبا أوربيا وبالنسبة للمسلمين في نفس الجامعة 507 طالب فقط فنسبة الأمية في الجزائر 80%[3]، الجدول التالي يمثل الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعات الفرنسية في كل من الجزائر وفرنسا

السنة الجامعية	عدد الطلبة	ملاحظات
1954-1953	589	منهم 151 يتمتعون بمنحة

4

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلبة الجزائريين الذين كانوا مسجلين في جامعة الجزائر العاصمة فحسب منشورات الكتابة العامة للشؤون الجزائرية للإدارة الفرنسية تكون أعدادهم كالتالي: 589 بالنسبة للسنة الجامعية 1953-1954 وبالتالي الذين إستفاد وأمن التعليم العالي فهم قلة.

إن معظم الجزائريين الذين سجلو في المدارس الفرنسية لم يتجاوز مرحلة التعليم الإبتدائي، وهذا ليس نقصا في ذكائهم لكن كانت رغبة فرنسا في تجهيلهم ليسهل عليهم إستعبادهم، وهذا ما كان يطالب به المعمرون الأوربيين كذلك لم تتح الفرص لمواصلة التعليم الثانوي والعالي

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 310.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص311.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص326.

4- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان خرب التحرير 1954، ط2012.5، دار هومة، ص17.

إلا لبعض المحضوضين من أبناء الأغوات الذين خدموا فرنسا بإخلاص في الجيش والإدارة ضد مصلحة شعبهم ووطنهم[1].

فكان التعليم العمومي الفرنسي هكذا في الجزائر، وهذا حظ الجزائريين منه، إبتداءا من التعليم الإبتدائي إلى الجامعي، فأبناء الشعب الجزائريلم يعرفوا معنى التعليم الحقيقي لا في لغتهم ولا في لغة المستعمر بل كانوا محرومين من نور العلم[2].

المبحث الثالث: الصحافة

1/ الصحافة العربية الجزائرية

لقد تأثرت الصحافة الجزائرية بأحداث الحرب العالمية الثانية، وبذلك أصبحت الصحافة الجزائرية تعبير إتجاهات سياسية واضحة ومحددة، وبذلك أصبحت تمثل مستوى متطورا من الناحية الصحفية(الطباعة، الإخراج، الأسلوب)، وكانت تتميز بإنتظام الصدور، حيث أنها إستندت إلى منظمات سياسية لها، ساعدتها على تطوير فنونها الصحفية[3]، رغم كونها جاءت متأخرة ومحدودة عامة من حيث العدد والإنتشار غير أنها لعبت دورا كبيرا لا ينكر وذلك من خلال مساهمتها في نشر أفكار النهضة بمعنى بكفاحها بدون هوادة ضد الرجعيين وعملاء النظام الإستعماري كلهم، وكذلك كانت لها مشاركة في بعث مبادئ الإسلام وفي تعليم الأجيال والكفاح السياسي الذي خاضته كلما تعززت صفوفها خاصة عندما أصبحت الصحافة[4]، المعبرة بالفرنسية تناضل من أجل القضية الوطنية فهي تطلب بإلحاح في كل مكان ويعقب عليها

1- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار رحانة،ط الأولى،2002،ص 126.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3، مرجع سابق ، ص311.

3- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب،3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص44.

4-الجيلالي ساري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، ص261.

متزايد في مختلف الأوساط وحتى إذا كانت تقرأ من طرف عدد محدد بالطبع من المناضلين فأن أثرها كبير بسبب التعاليق التي تشيرها في الأوساط الشعبية خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة جدا في المدن وفي القرى[1].

وهكذا تطورت الصحافة شيئا فشيئا في تبعية الحركة الوطنية وذلك بتوعيتها أكثر جمهور واسع من القراء بالفرنسية والعربية معا، وبالفعل هذه الوسيلة الإعلامية لم تدرك المثقفين فحسب بل أيضا من حولهم لأن كل نسخة كانت تقرأ وتشرح لعدد كبير من المستمعين والمحبين[2].

ومن هذا يمكننا أن نحدد أهم الصحف الوطنية الجزائرية التي تصدر في هذه الفترة[3].

1) جريدة الوطن:

هي جريدة وطنية أسبوعية عربية اللسان حال حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تحت إشراف و إدارة فرحات عباس.

1- الجيلالي ساري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص261.

2- الجيلالي صاري، ومحفوظ قداش، المرجع نفسه، ص267.

3- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة ال جزائرية1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب،3، الجزائر طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص44.

لم يصدر منها إلا أعداد قليلة[1] , صدر عددها الأول في 1942/02/23 بالجزائر العاصمة غلب على موضوعها الطابع السياسي و لا سيما أنشطة حزب البيان, صدر منها أعداد محدودة و يجهل تاريخ اختفائها حسب ما أكده زهير احدادن[2].

2) جريدة البصائر:

أصدرتها جمعية العلماء في سلسلتها الثانية سنة 1947 م وهي صحيفة جامعية تعبر عن الاتجاه الإصلاحي السلفي الذي تتبناه الجمعية[3].

وقد حلت هذه الصحيفة محل صحف عديدة كانت الجمعية اصدرتها والسلطات الفرنسية اوقفتها منه (السنة و الصرط)[4].

فكانت تتناول مواضيع ثقافية و علمية و ادبية و سياسية , حيث وصفها الابراهيمي وصفا جامع فقال " **سيف من سيوف الاسلام و قيس من روح الشرف, و منبر للعربية, في حلق[5] الاستعمار , وهي ترجمان افكار جمعية المسلمين**" واستمرت في الصدور حتى سنة 1956[6]

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص20.

2- زهير إحدادن، مرجع سابق، ص57.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص 197.

4- عوطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص38.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص197.

6- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص198.

3) المغرب العربي:

كانت تصدر بالغة العربية عدا بعض الاعداد الخاصة التي صدرت بالفرنسية[1], و التي دعمت اتجاه حزب الشعب. ادارها الشيخ محمد السعيد الزاهري, و هو اديب واسع التطلاع, اصدر الجريدة سنة 1984م, و كانت اسبوعية و مساندة لحركة الانتصار , ثم اختفت فترة , وعاودت الظهور بالعاصمة في 17 مارس 1957 م, و دامت حوالي شهرين, ثم توقفت بعد اغتيال صاحبها في ظروف غامضة[2].

4) صحيفة المنار:

و التي ظهرت عام 1951 م و كان يراسها محمود بوزوزو , صاحب القلم الوطني المثقف و الفكري و النهضوي العربي الاسلامي القريب من تيار جمعية العلماء[3], وهي صحيفة نصف شهرية كانت مستقلة في الظاهر و لكنها تابعة للحزب

و قد استمرت في مارس سنة 1951 م الى نوفمبر سنة 1953[4]

و كانت المنار تغطي اخبار الجزائر و تونس و المغرب و المشرق العربي و الاسلامي و كانت تكتب عن الاخبار الفنية الاجتماعية, و تتابع اخبار زعيم حزب الشعب ميصالي الحاج, و كانت تعتبر من الجرائد الناجحة غير انها توقفت بسبب الازمة المالية, وهكذا توقفة عن الصدور سنة 1954 م معلنة " ازمة المنار[5]".

1- عوطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص44.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10، مرجع سابق ، ص200.

3- أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص199.

4- عوطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص45.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10، مرجع سابق ، ص199.

و في سنة 1949 م اصدر بعض اعضاء جمعية العلماء جريدة شعبية باسم "**الشعلة**" و كان هدفها تعرية الفئة الجزائرية المتعاونة مع الفرنسيين و نقدها سواء كانوا من رجال الدين الرسميين او من الموضفين او من النواب في المجالس النيابية الفرنسية صدرت الشعلة باشراف الاديب احمد رضا حوحو و الشيخ الصادق حماني و كانت تكتب باسلوب ساخر احيانا بالدارجة و بنبرة حادة ومباشرة تحرك الصغر[1].

5) جريدة النجاح:

واصلت مسيرتها منذ اوائل العشرنات و قد بدات جريدة عربية اسبوعية مستقلة تصدر في قسنطينة برئاسة مامي اسماعيل, ثم تحولت من اسبوعية الى يومية موالية للادارة الفرنسية او محايدة و لم تتوقف عن الصدور الى عام 1956[2] م.

6) مجلة هنا الجزائر:

ظهرت هذه المجاة سنة 1952 م و استمرت سنة 1960 م كانت تصدرها شهريا في قسمين (عربي فرنسي) في مجلد واحد و كل قسم فيها مستقل عن الاخر غير ان بعض المواد من هذا او ذاك كانت تترجم او تلخص في القسم الاخر و كان الغلاف يحمل عادة صور تراثية او فنية او صور لمدينة جزائرية معينة حين صدرة مجلة هنا الجزائر

اعلنت عن خططها فقالت انها تهتم بنشرات الاخبار و المحاضرات و المسامرات العلمية و الادبية و الفنية و المنوعات الثقافية[3] و الاخلاقية و الاجتماعية و الطبية و الفلاحية و الرياضية, كما انها تهتم باذاعة المسرحيات و الحصص الفكاهية فكانت تغطي شؤون الحضار

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص198.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ، ص200.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص201.

الاسلامية و ما يحدث في العالم من تيارات ادبية و اتجاهات فكرية كما انها اهتمت بنشاط المسر و الموسيقى و السنما و الغناء و الرياضة.

صدرة بالغتين العربية و الفرنسية عن مؤسسة الاذاعة و التلفزة الفرنسية و تولى رئاستها الشاعر المزدوج الثقافة الطاهر البشوشي و كان يحررها نخبة من المثقفين الدئمين و كانت المجلة تهتم بالشعر و الادب العربي في مختلف العصور, و هي تعرف نفسها بانها مجلة الاذاعتين العربية و القبائلية للراديو و التلفزيون الفرنسية بالجزائر, هدفها نشر العلوم و الادب و الفنون[1].

الصحف الناطقة بالفرنسية:

1/- الامة الجزائرية:

و هي صحيفة شهرية و كانت تدعو الى الاستقلال الكامل للجزائر و بقيت تصدر سنة 1946م الى اكتوبر 1948[2]م اصدرها النجم باللغة الفرنسية في باريس غير انها كانت تطبع غدة الاف من النسخ بالرغم من محاولت فرنسا توقيفها و قد ازداد انتشار بعد قرار منعها, و كانت تحمل اخبار الحركات الوطنية في العالم, و كذلك اخبار الوطن العربي و العالم الاسلامي و كان مديرها مصالي الحاج[3].

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص202.

2- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص44.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 122.

و كانت الامة تحمل شعارات النجم, و قد استمرت في الظهور الى ان داهمت الشرطة الفرنسية في باريس مقر الجريدة و احتجزت نسخها[1].

و قد طلب للامة من جميع اهالي شمال افريقية ان يعبروا عن سخطهم ضد قانون الاهالي و القوانين الاستثنائية, و الفقر و ان يطالبوا بحقوقهم السياسية و التعليم و الحرية.

اما عن استعمال العنف و النهب و الاغتيال فقد رفضت الأمة ان يكو ن المتظاهرون الجزائريون قد مارسها." **اننا وطنيون و لا نوافق على اللجوء الى النهب و لا الاغتيال و لا الحرائق**[2]"

2-/ صحافة الحزب الشيوعي و حزب البيان:

كان للحزب الشيوعي جريدة " الجزائر الجمهورية" كان كتابها من المثقفين المسلمين (الاهالي) و المثقفين الفرنسيين, ومن كتابها الجزائريين ايضا الصادق هجرس و البشير الحاج الابراهيمي , و عبد الحميد بن زيد, و كانت صحيفة (الجزائر الجمهورية) و التي كانت تصدر بالفرنسية[3].

و بعد 1945م ,انفصلت جريد الجزائر الجمهورية عن الحزب الاشتراكي الفرنسي و اصبحت تميل الى الحزب الشيوعي الفرنسي و بهذا ادخلت في ادارتها بعض الشخصيات المسلمة[4].

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص123.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ، ص123.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10، مرجع سابق ، ص200.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ، ص200.

و بعدها اصدرت في مارس 1946م و التي بدات تبرز مطالب الحز بجلاء و يتضح التطور الذي طرا عباس فرحات السياسية[1].

و في سنة 1956م بدات تعبر عن تعاطفها مع الثورة الجزائرية و ظهرت السلطات الالستعمارية ان تقوم بتوقيفها[2].

3/- المساوات (ليكاليتي l`egality):

قامت هذه الجريدة بترويج[3] مطالب البيان و بالاخص فكرة السيادة الجزائرية, و كان لها دور كبير في الفترة الحاسمة و ذلك بفضل نشاط مناضلي حزب الشعب الجزائري السري الذين نشروا الجريدة في جميع انحاء الوطن , غير ان هذه الحركة الجماعية توقفت بعد الثامن من شهر ماي 1945م, حيث ادخلت السلطات الاستعمارية عددا كبير من اعضاء " **احباب البيان** " الى السجون و توقفت مؤقتا جريدة ليكاليتي .

كانت السلطات الاستعمارية تراقب من بعيد هذا النشاط الصحفي لكنها كانت تشدد على على صحافة الحركة انتصار الحريات الديمقراطية و التى هي من الاول غطاء شرعي لحزب الشعب الجزائري الذي كان ممنوعا من النشاط السياسي.

رغم الصعوبات التي كانت تفرضها فرنسا غير ان صحافت حزب الشعب كانت قوية و كانت تنشط بالعربة و الفرنسية و كان هذا الحزب يمون يد الاعانة الى عدد من الصحف الاخرى[4].

1- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص44.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10، مرجع سابق ، ص200.

3- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، مرجع سابق، ص42.

4- زهير إحدادن، مرجع سابق، ص43.

4/- صحف حزب الشعب:

كان لحزب الشعب حركة الانتصار صفحة ايضا, و منها الجزائر الحرة التي صدرت باللغة الفرنسية بالعاصمة و لكن السلطة الفرنسية صادرتها و هي لاتزال تحت الطبع في عددها الاول , فانتقلت الى باريس, لان قانون الصحافة يختلف فيها عن الجزائر[1] وصدر منها بعض الاعداد غير ان الاذى لحقها هناك ايضا[2].

و الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية و الفرنسية رغم وحدة قضاياها غير انها كانت تعبر عن الام الشعب الجزائري و مشاكله و بؤسه و رغم التضامن الوثيق الذي كان يجمعها في اتجاه واحد في بعض الظروف الا انها كانت تفتقر الى الانسجام و التناسق فكانت بعض الصحف الجزائرية الناطقة بالفرنسية ترى ان التطور الذي يطمح اليه الشعب الجزائري لا يمكن تحقيق مالا داخل الاطار الفرنسي[3].

اما الصحف العربية فقد كانت تعاني من الواقع الاجتماعي و السياسي الذي فرضه الاستعمار الفرنسي,غير انها كانت تناضل باستمرار لتشق طريقها[4].

فقد كانت امامها مهمة رئيسية لها الاولوية على غيرها و هي خلق ثقافة وطنية باللغة العربية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستعادة الشخصية الجزائرية[5].

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10، مرجع سابق ، ص198.

2- أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص199.

3- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص41.

4- محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954، ط1،1980،الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة: 2006، ص11.

5- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص42.

الجدول التالي يمثل قائمة الصحف الجزائرية:

اسم الجريدة	تاريخ صدورها	مكان صدورها	اسماء المشرفين	نوعها	عدد السحب	الاتجاه السياسي	تاريخ انعقادها	لغة الجريدة
النجاح	1919	قسنطينة	الهاشمي	اسبوعي		حكومي	1956	عربية
ليكاليتي(الم ساواة)	15 ديسمبر	الجزائر	فرحات عباس	اسبوعي		حزب البيان	1948/2/6	فرنسية
ليبوبل الجيريان 1945	1 افريل	باريس	احمد بلوط	نصف شهري		وطني	1949	فرنسية
الجزائر الجديدة 1946	نوفمبر	الجزائر				الحزب الشيوعي		عربية

لقد كان لنشاط الصحافة لسان حال المستعمرين في الجزائر اثر و لا شك في توجيه الجزائريين الى الميدان الصحفي[1], حيث اصدر الفرنسيون عدد كبيرا من الجرائد منذ دخولهم الجزائر و ذلك باللغة العربة و الفرنسية[2] , و توالت الصحف الناطقة باللغة الفرنسية التي كان يصدرها المعمرون اي المستوطنون الفرنسيون بالاضافة الى السلطة الاستعمارية نفسها و كان الصحفيون الفرنسيون لدى اصدارهم الصحف الفرنسية الناطقة بالفرنسية في الجزائر للتعبير عن مصالحهم و مصالح بلادهم و يحرصون على اطلاق اسماء جزائرية

1- محمد بن صالح ناصر، مرجع سابق، ص09.

2- تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، ط1، ص245.

على صحفهم و مجلاتهم و في الحقيقة لا تمتلك من الجزائرية الا المنشا و التوزيع, وقد اتسم اصدار الصحف الفرنسية في الجزائر بالكثرة و التنوع في الاختصاص[1].

2/ الصحف الفرنسية:

شهدت العاصمة الجزائرية كثيرا من الصحف الناطقة باسم الاقلية الاوربية, و كذلك وهران و قسنطينة, و كان لكل منها صحفها الاخبارية و صحف الراي.

و قد استطاعت هذه الصحف لما كانت تتمتع به من حريات و ما تمارسه من سلطات ان تفتح ثغرة في جدار الخرافة الخاصة بقوة فرنسا التي لا تقهر, و قد انعكست هذه الحرية التي كانت تمارسه صحف المعمرين على المثقفين الجزائريين و خاصة الذين ترعرعو في المدرة الفرنسية فادركو اهمية الدفاع عن حقهم و التعبير عن مطالبهم, كما اقتنع المثقفون الجزائريون باهمة الصحافة كوسيلة للنشر و لتوصيل مشاكله و مطالبهم الى المسؤولين في الحكومة الفرنسية[2].

و قد توالت الصحف بكثرة تزداد و تنقص حسب التوجه السياسي العام للادارة الاستعمارية في الجزائر و يمكننا ان نقسم الصحافة المكتوبة الصادرة الى صحافة استعمارية, صحافة احباب الاهلي, صحافة اهلية, صحافة اصلاحية, صحافة محافظة, صحافة وطنية, و صحافة ثورية[3].

1- تيسير أبوعرجة، مرجع سابق ، ص 246.

2- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص29.

3- عمار بن محمد بوزيد، الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الإستعمار الفرنسي، لمحة مختصرة، ص09.

فمثلا نجد الصحافة الاستعمارية و تندرج تحت هذا الاطار الى تلك الصحف التابعة للادارة الاستعمارية تبعية مباشرة و غير مباشرة, كالتبعية التمويلية او الاشراف المهني من ارباب الادارة الاستعمارية, الا وهي في المقدمة المبشرة و التى كانت تحت اشراف الجنرال دوما.

- النجاح حيث صدرت سنة1919م الى غاية 1956م تحت اشراف الشيخ بن احمد الهاشمي و الاستاذ ماهي اسماعيل تظهر كل اسبوع بالغة العربية.
- لكود لابراس: صدرت سنة 1946م الى غاية سنة, و كانت تصدر بالجزائر باللغة الفرنسية, و لا يعرف زمن انقطاعها[1].

و كذلك نجد الصحافة الحكومية و نقصد بها الصحافة التي تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة تمثيلها في الجزائر و هو الوالي العام معه جميع الادارة الاستعمارية و الصحافة الحكومية و لم تعرف نقدا كبيرا نظرا للوضع القانوني الفرنسي الذي يسمح للحكومة بامتلاك الصحف و لكن بتقديم اعانة مالية للبعض منها[2], و استمر انقطاعها بدون انقطاع حتى سنة 1956م اثناء الثورة التحريرية[3].

و ليست الصحافة الحكومية الا ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي رغم انها كانت تنطق باللغة العربية و قبل كل شيء دعامة للتوسع الاستعماري و وسيلة للتقرب من السكان المسلمين و كان استعمالها للغة العربية كوسيلة لتحقيق هدفها[4].

1- عمار بن محمد بوزيد، مرجع سابق ، ص10.

2- زهير إحددان، مرجع سابق، ص27..

3- زهير إحددان، المرجع نفسه، ص28.

4- زهير إحددان، المرجع نفسه ص40.

خاتمـــــــة

خاتمة:

حاولنا الوصول من خلال عملنا لمجموعة من النتائج و التي جاءت على النحو التالي:

- تعتبر مدينة الجزائر كعينة من المدن الجزائرية التي تتشابه في واقعها الاجتماعي و الاقتصادي لان الاستعمار الاستيطاني كان واحد على جميع المدن الجزائرية و الاختلاف الوحيد بين مدينة الجزائر و غيرها من المدن الجزائرية إن الإدارة الفرنسية حاولت تحسين صورتها في هذه المدينة من خلال إصلاحات و مشاريع لأجل دفع سكان مدينة الجزائر من الجزائريين الأصليين الى التقرب منها و عدم معارضتها.
- عاشت مدينة الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي في تاريخ الاستقلال في جو من القهر و الفقر و التخلف و الامراض مما يعكس بصورة بشعة لهذا الاستعمار الذي حاولت بعض الكتابات التاريخية الكولونيالية تحسين صورته بتلك الإصلاحات التي كانت لصالح المعمرين.
- عاشت مدينة الجزائر صورة من الفقر المتقع و الجهل و الامية و الهجرة نحو الداخل او الهجرة نحو الخارج.
- لقد تعمقت معانات مدينة الجزائر و سكانها الاصليين بعد الحرب ع ث, حيث عاش مرحلت الفقر و الامراض و التدني في المستوى المعيشي مما جعلها تعرف بمدينة البؤس, و ظهر مجتمع من المستوطنين بعنصريته ضد الجزائريين كما استخدت الادارة الفرنسية انواع من القوانين المجحفة ضد سكان هذه المدينة.
- اكدت الاحصائيات لمختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية بعد الحرب ع ث ان سكان المدينة من الجزائريين يعيشون استمرار لمرحلة التخلف و يعيشون على هامش المجتمع الفرنسي و سلبت ثرواتهم و اراضيهم و طردوا و هجروا الى اماكن بعيدة و

اصبحت مدينة الجزائر تعيش تناقضات اجتماعية و اقتصادية و لم يسلم من هذه الوضعية لا الرجل ولا المراة و لا الطفل ولا الشيخ مما زاد كراهيتهم لهذا الاستعمار.

- كبقية المدن الجزائرية و بينما الجزائري يعش على وقع الوضع الثقافي القائم على الامة و الجهل و الطرد من المدرسة زاد وعي الجزائريين في المدينة على الثورة ضد هذا المحتوى لاسترداد حقوقه المشروعة.
- اما النتيجة الهامة لهذا الواقع فهي ان المدينة شهدت حركة سياسية للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مجموعة مثل القيادات السياسية الوطنية التي ملت من الاصلاحات الفرنسية التي كانت تريد منها فرنسا ربح الوقت و ما كان لهذا الواقع الا ان يفجر ثورة شعبية بقيادة الشعب الجزائري لدحر الاستعمار الفرنس نهائيا من الجزائر سنة 1954م.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق	عنوانه
01	ميناء الجزائر
02	منظر بحري على الجزائر العاصمة
03	أزقة ومنازل الجزائر
04	شوارع لأطفال الجزائريين بدل المدارس
05	المدرسة الثعالبية بالعاصمة
06	نتائج التجريد والإبتعاد ، التعبيرعلى القدرة المعيشية الصعبة للفلاحين
07	يريدون له حياة الجهل والشقاء وتريد الثورة له حياة العلم والعمل والحرية
08	عربي يحرث أرضه بمحراث عتيق
09	مستعمر يحرث أرضه بآخر طراز من المحاريث
الجداول:	
01	تقسيم الطلبة الجزائريين حسب اختصاصاتهم
02	تطورالمجتمع الريفي الجزائري
03	توزيع عدد العمال في القطاع الغير الزراعي في 31 أكتوبر 1954

الملحق 01: ميناء الجزائر[1]

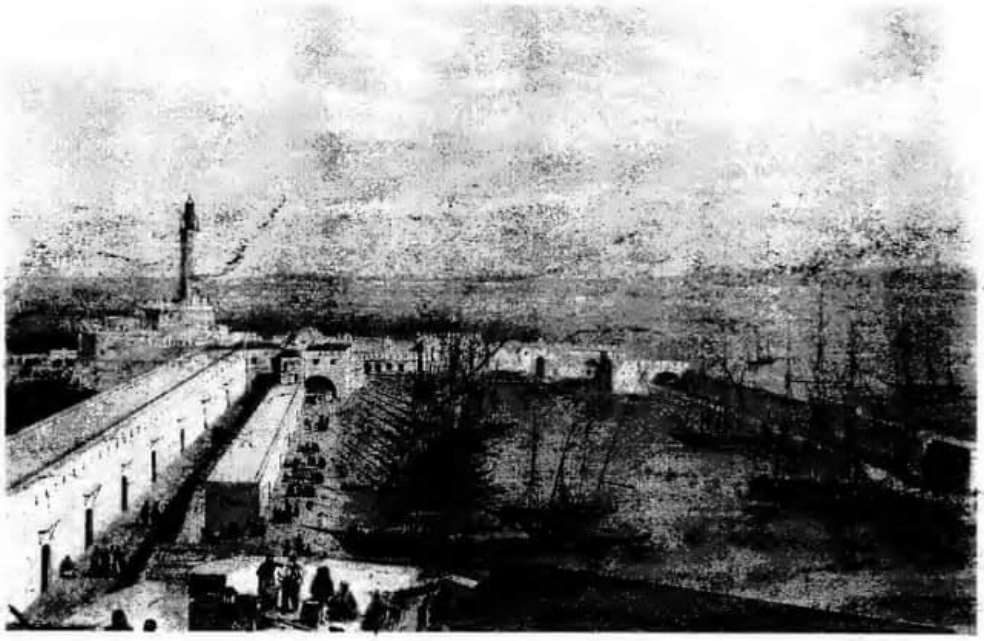

545

ميناء الجزائر

1- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص545.

الملحق 02: منظر بحري على الجزائر العاصة[1]

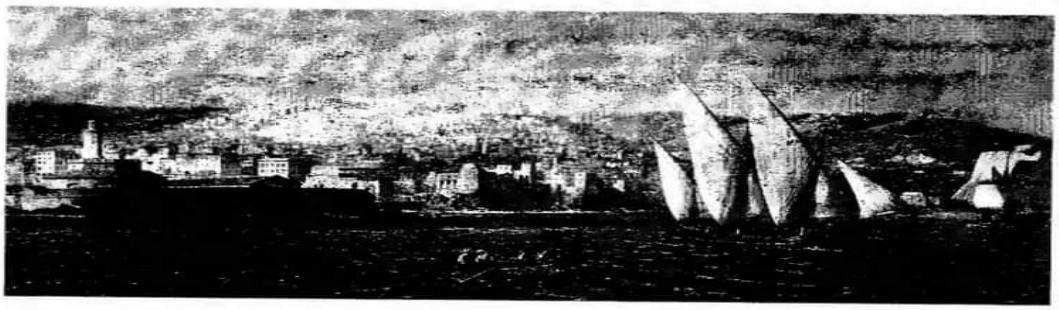

منظر بحري على الجزائر العاصمة

1- بشير بلاح، مرجع سابق، ص544.

الملحق 03: أزقة ومنازل الجزائر[1]

أزقة ومنازل الجزائر

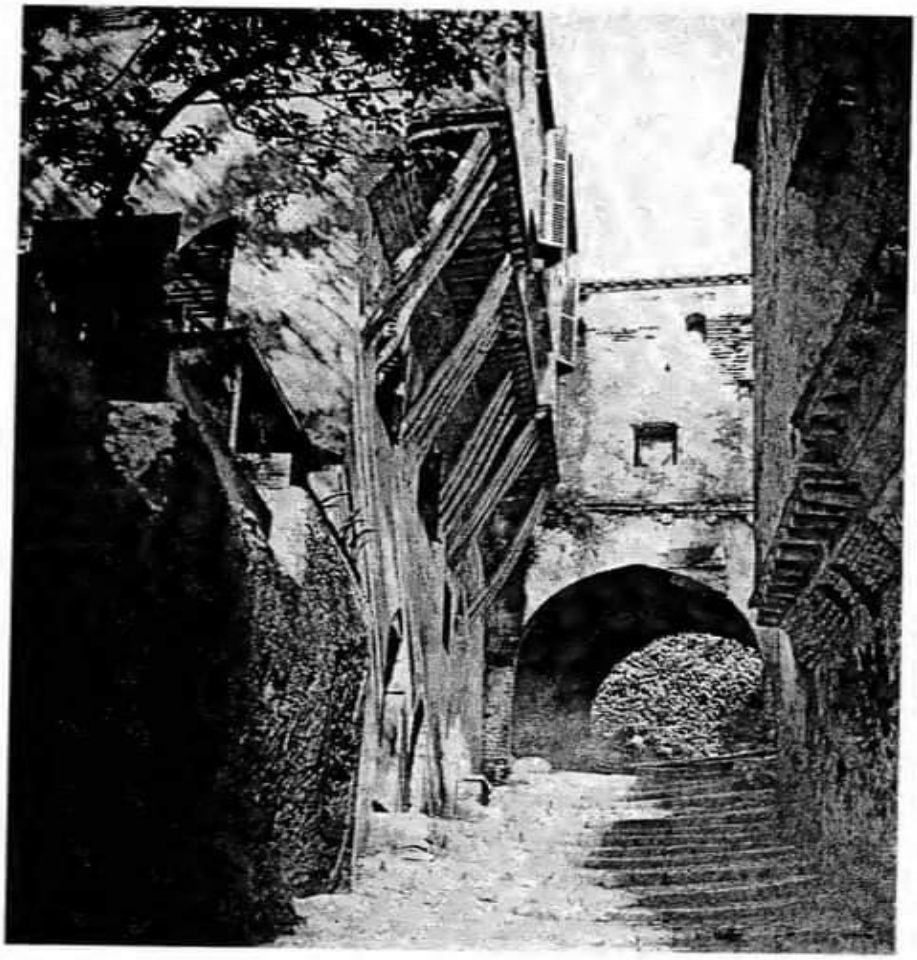

538

ALBORDJ.BLOGSPOT.COM

1- بشير بلاح، مرجع سابق، ص538

الملحق 04: الشوارع للاطفال الجزائريين بدل المدارس[1]

الشوارع لأطفال الجزائريين بدل المدارس

287

1- بشير بلاح، مرجع سابق، ص287.

الملحق 05: المدرسة الثعالبية بالعاصمة [1]

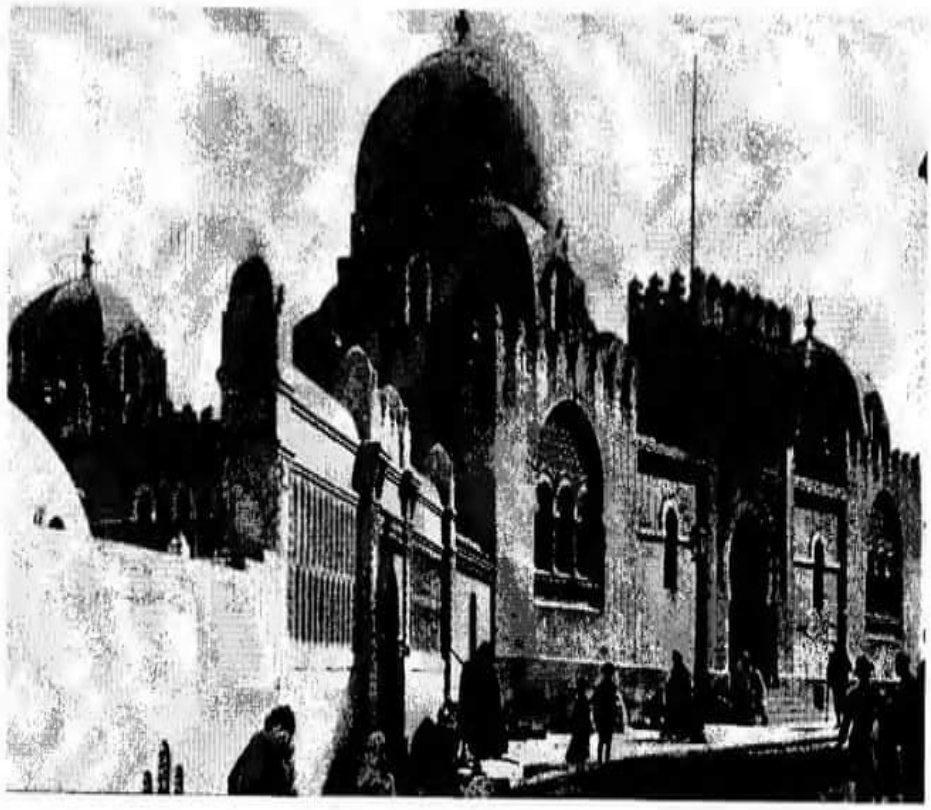

290

المدرسة الثعالبية بالعاصمة

إحدى المدارس الاسلامية الثلاثة المتخصصة في تخريج موظفي القضاء الاسلامي

1- بشير بلاح، مرجع سابق، ص290.

الملحق 06: نتائج التجريد والإبتعاد، التعبيرعن القدرة المعيشية الصعبة للفلاحين[1]

الصورة 5 نتائج التجريد والإبعاد، التعبير عن القدرة المعيشية الصعبة للفلاحين...

1-الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م**، مرجع سابق، ص168.

الملحق07: يريدون له حياة الجهل والشقاء وتريد الثورة له حياة العلم والعمل والحرية[1]

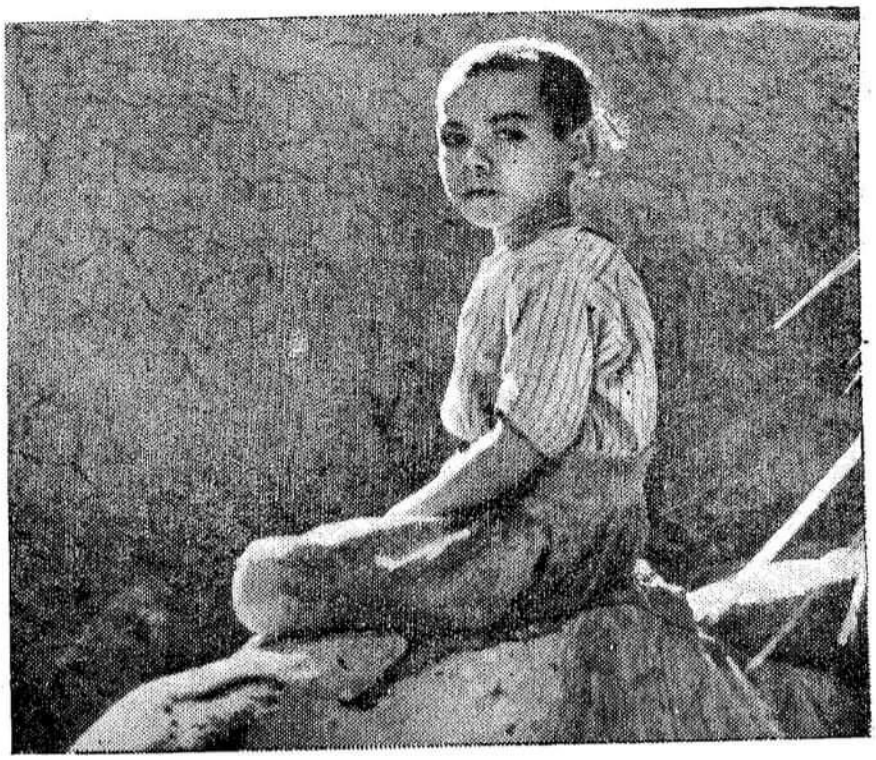

(شكل ٢٨)
يريدون له حياة الجهل والشقاء وتريد الثورة له حياة العلم والعمل والحرية

1- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص142.

الملحق08: عربي يحرث أرضه بمحراث عتيق[1]

(شكل ٢٢) عربى يحرث أرضه بمحراث عتيق

1- أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص115.

الملحق09: مستعمر يحرث أرضه بآخر طراز من المحاريث[1]

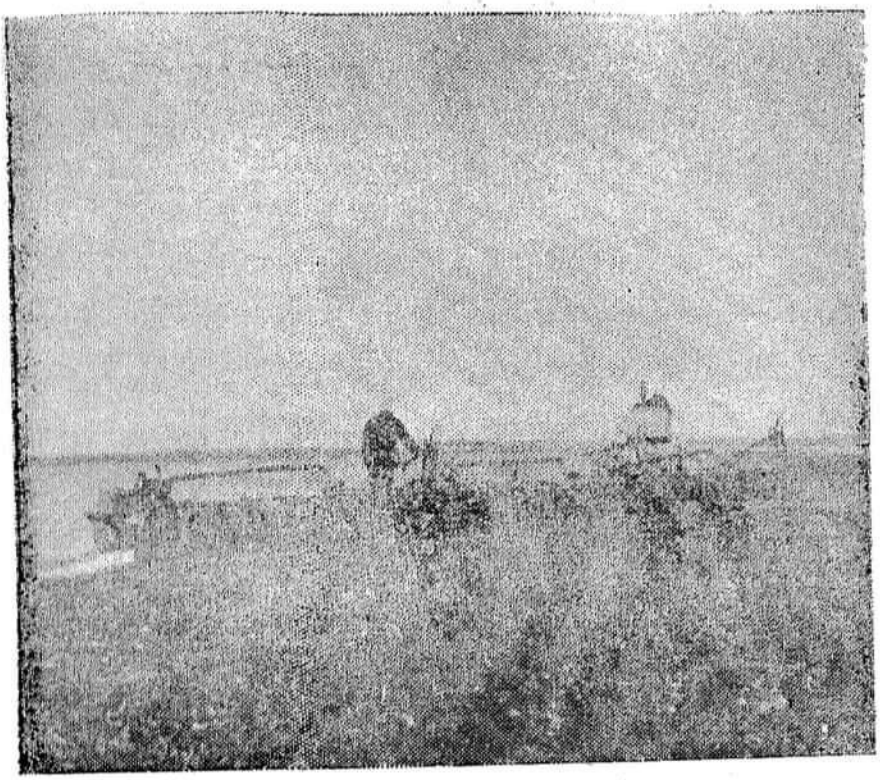

(شكل ٢١) مستعمر يحرث أرضه بآخر طراز من المحاريث

1- أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص114.

الجدول01: تقسيم الطلبة الجزائريين حسب إختصاصاتهم[1]

الاختصاص	الطلبة
ادب حقوق علوم صيدلة	94 100 190 365 بما في ذلك طب الاسنان
المجموع	750

1- عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير1954م**، ط5،دار هومة،2012، ص17.

الجدول02: تطور المجتمع الريفي الجزائري[1]

	1930	1938	1940	1948	1954
الملاك	617544	549935	531600	537800	494500
المزارعين	634600	713000	–	132900	494500
الخماسين	50771	55600	–	–	–
العمال المياومين	428032	462467	–	448100	357500
العمال الفصليين	–	–	–	35800	77100
العمال الدائمين	–	–	–		108800
يد عاملة عائلية	–	–	–		–

الجدول 03: توزيع عدد العمال في القطاع الغير الزراعي في 31 أكتوبر 1954[2]

1- هواري قبايلي، **ثمن حرب الثورة الجزائرية وإنعكاساتها على الإقتصاد الفرنسي**، مرجع سابق،ص149.

2- هواري قبايلي، مرجع سابق، ص150.

	عدد الحرفيين و اصحاب المؤسسات الفردية	الاجراء	المجموع
قطاع الغبات	318	29570	29888
قطاع الصيد	1000	3800	4800
الكهرباء و الغاز	–	5000	5000
البترول	–	2820	2820
الصناعات الاستخراجية	–	16600	16600
صناعة التعدينية	–	275	275
مواد البناء, الخزف	553	14355	14908
البناء	6610	46300	52910
الاشغال العمومية	–	50000	50000
المواد الكميائية	–	3700	3700
المطاط	120	280	400

قائمة البيبليوغرافيا

المصادر :

أ- المصادر المطبوعة :

- بن فاطمة سامية ، بوبكر حفظ الله ، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الإحتلال الفرنسي ، 1830-1962 – قراءة في الأسباب و الدوافع جامعة تبسة ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 27 ،2017 .
- م، مساعد أسامة صاحب منعم ، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 . و محاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مج 4 /العدد3 ، جامعة مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية .

ب- الكتب :

*** باللغة العربية :**

- حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر نجيب عباد صالح و المثلوثي ، الجزائر ، 2007 .
- روبير شارل أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير1954م ، تر محمد حمداوي و آخرون ، مج2 ،ط 2013 ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2013م .
- سلام صادق ، فرنسا و مسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1885-2005 ، تر زهيدة درويش جبور ، ط1 ، دار الكتب الوطنية أثناء النشر ، 2012م .
- صاري الجيلالي و قداس محفوظ ، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954 ، الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، تر عبد القادر بن حراث ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1987م ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987 .

- صاري الجيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 تر قندوس عباد فوزية ، ط خ ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر .
- المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر ، ط2، نشر دار الكتاب ، الجزائر ، 1963 م .
- المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر ، ط1، مكتبة النهضة المصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة 1956 م .
- مهساس أحمد ، الحقائق الإستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر 2007 م .

2/- <u>المراجع :</u>

- الكتب :

*** باللغة العربية :**

- الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة و المجتمع ، تر حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983 م .
- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 م -1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر 2006.
- الصديق محمد الصالح ، الجزائر بلد التحدي و الصمود ، هوفم للنشر ، الجزائر ،2009 م.
-أبو لحية نور الدين ، الاتجاهات الفكرية لجمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية ،دار علي بن زيد ، ط1 ،2015 .
- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-19625 م ،ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 .
-بن صالح ناصر محمد ، الصحف العربية الجزائرية من 1847 -1954،ط1 ، 1980،ط2 مزيدة ومنقحة ،2006.

بوزيد عمار بن محمد ، الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الاستعمار الفرنسي ، لمحة مختصرة ،ط1 ،الجزائر، 2016.

– بلاح بشير و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1989 م ،ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر 2006 .

– بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 ، ط1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 م .

– بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830– 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 م .

– بورنان سعيد ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936– 1956 ، ط1 ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 .

– حماميد حسينة ، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954– 1962 ، ط1 ، 2007 ، منشورات الحبلر ، الجزائر : 2007.

– رابح عمامرة تركي ، شيخ عبد الحميد بن باديس ، رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر ، ط5 ، 1422 هـ – 2001 م ، مرجع شامل عن حياة الشيخ عبد الحميد بن باديس و أعماله العلمية التربوية و الإسلامية و الثقافية و الوطنية ، منشورات ANEP .

– زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية التحريرية على ضوء وثائق جديدة ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، د س .

– سعد أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية ،1830–1945،ج3 ،ط4 ،دار الغرب الإسلامي ،لبنان 1992.

– سعد الله أبو القاسم تاريخ الجزائر الثقافي 1830– 1954 م ، ج10، ط1، دار الغرب الإسلامي .

– سعد الله أبو القاسم تاريخ الجزائر الثقافي 1830– 1954 م ، ج10، دار البصائر ، طبعة خاصة ، الجزائر 2007 .

– شهبي عبد العزيز ، الزوايا الصوفية و الغرابة و الإحتلال الفرنسي في الجزائر ، دار الغرب الإسلامي للنشر و التوزيع .

–عبد الرحمان عواطف ، الصحفاة العربية في الجزائر ، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1945 –1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط3 ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر

– عدة بن داهة ، الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962 م ، ج2 ، ط خ بوزارة المجاهدين ، الجزائر 2008 .

– عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 م ، ج1 ، دار المعرفة ، 2006 م .

– عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار ريحانة للنشر و التوزيع ، 2002م .

– قبايلي هواري ، ثمن حرب الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الإقتصاد الإستعماري الفرنسي ، ط1 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر :2012 .

– قنان جمال ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و التوزيع ، 1954 م .

– قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954 ، تر محمد المعلرابي ، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية ، منشورات ANEP .

– قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج2 ، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013 م .

– قنانش محمد و قداش محفوظ ، نجم الشمال الإفريقي 1926–1937 . د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د س .

- لونيسي رابح و بلاح بشير و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989 ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 .

- هلال عمار ، نشاط الطلبة الجزائرين ابان حرب التحرير 1954، ط5 ،2012 ،دار هومة ،2012

الرسائل و الأطروحات الجامعية :

1)- أحمد قريشي ، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية 1945م-1945م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر 2001- 2002م .

2)- شقرة محمد ، الفلاحون و سياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي ليابس ، 2018م -2019م .

3)- عبد الرحمان تندراري ، العمال الزراعيون و الأزمة الإستعمارية في عمالة وهران ، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث ، قسم العلوم الإنانية ، جامعة الجيلاليليابس ، سيدي بلعباس 2017 - 2018 م

4)-محمد شبوب ، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ، دراسة سياسية إقتصادية و إجتماعية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران 2014-2015م .

5)- مجاهد يمينة ، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830- 1962 م أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، في تاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية ، قسم التاريخ دعم الآثار ، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة 2017-2018م

6)- مطبق في ازن صلاح حلم، جمعية العلماء الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931- 1939 م ، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب و العلوم الإنسانية

بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الآداب ، تحت إشراف الدكتور : محمد عبد الرحمان برج 1984-1985م .

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان.	
قائمة المختصرات.	
المقدمة	06-02
الفصل التمهيدي: اوضاع مدينة الجزائر اثناء الح ع ث.	07
1-الجانب السياسي:	09
ا-اتجاهات الحركة الوطنية قبل الح ع ث.	09
1-التيار الاستقلالي.	09
2-التيار الادماجي.	10
3-التيار الاصلاحي.	11
ب- انعكاسات اندلاع الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية.	12
1-حالة الطوارء.	12
2-احباب البيان و الحرية.	13
3-دستور 1944م.	14
2-الجانب الاقتصادي:	15
1-الصناعة.	15
2-الزراعة.	16
3-التجارة.	18
3- الجانب الاجتماعي:	19
1. سوء المعيشة.	19
2. الاجور.	20

3. البطالة.	21
4. السكن.	21
5. المرض.	22
6. الهجرة	23
الفصل الاول: الاوضاع الاقتصادية.	25
المبحث الاول: الزراعة.	27
1- قطاع اوربي عصري.	28
• المقارنة بين معدل دخل الفرد الاوربي و معدل دخل الفرد الجزائري:	41
ا- معدل دخل الفرد الاوربي.	41
ب- معدل دخل الفرد الجزائري.	41
2- قطاع تقليدي متخلف.	42
1. المجتمع الريفي.	48
2. سكان المدن من الجزائريين.	50
3. الاستعمار يوجه الزراعة نحو انتاج الخمور.	54
4. تربية المواشي.	55
5. حرمان العامل الزراعي الجزائري.	56
المبحث الثاني: الصناعة.	58
المبحث الثالث: التجارة.	65
1- ادماج الاقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي.	72
الفصل الثاني: الاوضاع الاجتماعية.	75
المبحث الاول:المستوى المعيشي.	76
المبحث الثاني: وضعية السكن.	78
المبحث الثالث: الوضع الصحي.	80
المبحث الرابع: البطالة.	88
المبحث الخامس: الهجرة.	90

أ- العامل الاقتصادي.	93
ب- العامل السياسي.	94
ت- العامل الثقافي.	95
ث- العامل العسكري.	96
الفصل الثالث: الاوضاع الثقافية.	101
المبحث الاول: السياسة الثقافية الفرنسية.	101
أ- محاربة اللغة العربية	102
ب- محاربة الدين الإسلامي.	107
المبحث الثاني: التعليم.	108
1- التعليم عند الجزائريين:	108
أ- التعليم العربي الرسمي.	109
ب- التعليم العربي الحر.	114
ت- التعليم عند جمعية العلماء المسلمين.	115
2- التعليم الفرنسي.	120
المبحث الثالث: الصحافة.	124
أ- الصحافة العربية الجزائرية.	124
ب- الصحافة الناطقة بالفرنسية.	129
خاتمة.	138-137
الملاحق.	152-140
بيبليوغرافيا البحث.	159-154
الفهارس	162-160